

ليبيا بعد سبع سنوات من الانسداد آفاق المرحلة الانتقالية وخارطة الطريق

مايو 2018



منبر المرأة الليبية من أجل السلام
Libyan Women's Platform For Peace
ⵎⵏⴱⵔ ⵏ ⵓⵎⵓⵔⵏⴰ ⵏ ⵓⵙⵓⵎ ⵏ ⵓⵙⵓⵎ



منبر المرأة الليبية من أجل السلام،
حركة من قيادات نسائية وشبابية تهدف إلى
الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق
المواطنة و بناء السلام المستدام.
تأسس في السابع من أكتوبر 2011م.

www.lwpp.org

سلسلة: رؤية للسلام المستدام

ليبيا بعد سبع سنوات من الانسداد

آفاق المرحلة الانتقالية وخارطة الطريق

مايو 2018



منبر المرأة الليبية من أجل السلام
Libyan Women's Platform For Peace
٠٩٣٧٥ | ٠٩٣٧٥ | ٠٩٣٧٥ | ٠٩٣٧٥

منبر المرأة الليبية
من أجل السلام

هذا التقرير

يتناول هذا التقرير رصدًا لمواقف عينة ممثلة من الليبيين تُجاه المرحلة الانتقالية في ليبيا التي دخلت عامها السابع ومحطاتها وكذلك جهود بعثة الأمم المتحدة وصولاً إلى مبادرة غسان سلامة وخارطة الطريق التي طرحها، وذلك في ضوء استبيان أجراه منبر المرأة الليبية من أجل السلام في مطلع عام 2018. وقد أُجري الاستبيان بالتعاون مع عدد من الباحثين المحليين والمنظمات المحلية الشريكة في عدد من المدن الليبية في الأقاليم الثلاثة.

شكر واجب

بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن منبر المرأة الليبية من أجل السلام، أود أن أوجه أسمى آيات الشكر لكل من أسهم في هذا العمل الجاد. أخص بالشكر الباحثين المحليين والمنظمات الشريكة الذين أجروا الاستبيان وشاركوا في تنظيم مجموعات التركيز وإجراء المقابلات في كل من طرابلس وبنغازي وسبها وزوارة. كما أشكر فريق الباحثين المساعدين الذين عملوا على تحليل المادة وتحويلها إلى أرقام وبيانات. ولا يفوتني أن أشكر الأشخاص الذين قبلوا أن تجرى معهم المقابلات وأعطوا من وقتهم الثمين ونظروا في أسئلة الاستبيان وتعاطوا معها بجدية وعبروا عن مواقفهم بموضوعية وشفافية. وإذا دل هذا الأمر على شيء فهو يدل على أن الليبيين يحملون هم وطنهم وهم على قدر المسؤولية. أخيراً، وليس آخرًا، كل الشكر لأعضاء الفريق الفني الذين باثروا عملية تصميم التقرير وتبويبه وتصنيفه وتحريره وترجمته للغة الإنجليزية.

– الزهراء لنقي

رئيس منبر المرأة الليبية من أجل السلام

الفريق البحثي	تصميم التقرير	المنظمات الشريكة
- جازية شعيتير	- عمر الحداد	- منظمة تالسا لحقوق الانسان في زوارة
- محمد حمادي علي		- التجمع الوطني بفران
- امتنان جمال المدني	إعداد الفيديو	- منظمة قادة ليبيا للتنمية في سبها
- مريم قاسم الهوني	- أينور الكوافي	
- إسراء مهني	- خديجة العمامي	المؤلف الرئيسي
- ربيع العزابي		- الزهراء لنقي
- نهى العاصي	ترجمة التقرير	
- يسرا الحصري	- دينا بن صريتي	
- نجود لنقي		
- مريم المهدي		

المحتويات

عصارات من الدراسة	7
مقدمة	8
القسم الأول: تأزم على جميع المستويات	12
القسم الثاني: جهود محلية وخطوات باتجاه الإصلاح- مبادرة غسان سلامة	26
القسم الثالث: الإجابات عن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان	31
- الجزء الأول: أسئلة حول المرحلة الانتقالية وخريطة الطريق التي	
أعلنها غسان سلامة	32
- الجزء الثاني: أسئلة حول مرحلة العملية الدستورية (صياغة الدستور	
والاستفتاء على الدستور) بحسبانها إحدى مراحل خريطة الطريق	63
- الجزء الثالث: أسئلة حول مرحلة إجراء انتخابات رئاسية	
وبرلمانية على أساس الدستور	87
القسم الرابع: تشخيص كلي نحو إيجاد حل شامل للأزمة	104
القسم الخامس: توصيات	112
مراجع وملاحظات	116

عصارات من الدراسة

- هناك حاجة ماسة لتصويب تشخيص الأزمة في ليبيا ووصفة العلاج. لا بد من استبعاد التشخيص الذي مفاده أن أزمة ليبيا أزمة سياسية فحسب أو أنها أزمة سياسية أمنية فحسب. ويترتب على ذلك وجوب مراجعة وصفة العلاج المعلبة المتمثلة في تحقيق ما يسمى بـ «سلة الانتقال الديمقراطي» والتي تركز على الآليات الآتية: إجراء الانتخابات، تشكيل أحزاب سياسية، وصياغة دستور جديد. لا بد من إدراك أن الأزمة متعددة الأبعاد ومن ثم بحاجة إلى تصور مقارنة للحل متعددة المستويات.
- هناك قصورٌ في إدراك مفهوم الشعور الجمعي بالانتماء للأمة الوطنية، ومفهوم بناء الأمة، وفي تطبيق هذه المفاهيم.
- وهناك أيضاً قصورٌ في إدراك مفهوم الشعور الجمعي باستحقاق دولة وطنية، ومفهوم بناء الدولة الوطنية، وفي تطبيق هذه المفاهيم.
- وإن أي إصلاح جاد يراد منه العبور من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة استكمال استعادة الحياة الدستورية والاستقرار لا بد أن يبدأ بـ
 - بناء تصور وسردية مشتركة لمفهوم الأمة والدولة الوطنية؛
 - بالتوازي مع الإصلاحات المؤسسية لإعادة بناء الدولة لا بد أن تكون هناك مبادرات مجتمعية تعمل على إصلاح النسيج الاجتماعي وإعادة بناء الأمة؛
 - وذلك من خلال السير على المستوى الأفقي والرأسي بعد اعتماد مقارنة كلية للأزمة.
- على وجه العموم، الليبيون غير واثقين من أن الاستحقاقات القادمة كالاقتخابات ستنتج نقلة نوعية نحو استعادة البوصلة. ومع ذلك، فهم لم يفقدوا الثقة الكاملة في عملية استعادة الدولة. ولذلك، فهم على استعداد للتعاطي الإيجابي مع هذه الاستحقاقات.

مقدمة

خطوة تجاه إعادة دراسة المرحلة الانتقالية وتشخيص أزماتها

تضمنت الملك والحكومة والجيش والشرطة وأجهزة المعلومات. كما نشأت السلطة القضائية. وضمن هذا السياق الدستوري، جرت عملية تجديد بناء الأمة الليبية وتجديد بناء الدولة الليبية.¹

تضمن الدستور أحكاماً صانت الحقوق الأساسية والحريات وحرمة المسكن والملكية والمساواة وعدم التمييز على أي أساس من الأسس وحق الجميع في التعليم. ومن مظاهر الحياة النيابية السلاسة التي مارس بها النواب الوظيفة الأولى الرئيسية المنوطة بهم وهي التشريع. وقد انعكس ذلك في سرعة إصدار حزمة تشريعية كبيرة في وقت قصير نسبياً. ومن مظاهرها كذلك ارتفاع مستوى حرية النواب فيما يتصل بممارستهم الوظيفة الثانية الرئيسية المنوطة وهي مراقبة السلطة التنفيذية. وقد انعكس ذلك في شدة الضغوطات التي تعرضت لها الحكومات المتعاقبة وإعادة تأليف الحكومة لمرات عديدة ما بين 1951 و1969.

وبجانب نشوء مؤسسات في النطاق الرسمي استمرت حركة إطلاق المبادرات العامة وتأسيس الجمعيات والمنتديات والمنابر في النطاق

منذ سقوط حكم نظام الفرد المطلق (النظام الأوتوقراطي) في 2011، دخلت الأمة الليبية «مرحلة انتقالية» التي خلالها فرض عنوان «استعادة الحياة الدستورية» نفسه لاسيما بعد انقطاع دستوري استمر اثنين وأربعين سنة (1969 - 2011). لقد حصل هذا الانقطاع الدستوري بعد أن كان الليبيون قد عاشوا نحو تسعة عشر عاماً في إطار عقد اجتماعي هو الدستور الذي توافقوا عليه عام 1951، والذي عرف باسم «دستور دولة الاستقلال». وقد تمخض ذلك الدستور عن عملية دستورية سبقها توافق الأمة الليبية عام 1946 على ميثاق وطني (ميثاق الحرابي).

ضمن ذلك السياق نشأت السلطة التشريعية التي تحقق فيها معيار التمثيل السياسي وهي مجلس النواب الذي ارتكز فيه التمثيل على الانتخاب ومجلس الشيوخ الذي ارتكز فيه التمثيل على التعيين. وقد اتسمت الانتخابات النيابية التي أجريت عام 1952 بالشفافية والسلاسة. كما نشأت السلطة التنفيذية والتي

ففي 1975 أصدر القذافي «الكتاب الأخضر» الذي ألفه بنفسه وجعله المرجع النهائي للأمة الليبية وللدولة. وقد فرضه على الأمة الليبية وعلى أجهزة الدولة فرضاً دون أن يكون لأحد في المجتمع حق مناقشته أو تعديله أو التعقيب عليه أو انتقاده أو رفضه أو التصويت عليه. وقد نص الكتاب الأخضر على مبادئ مناقضة لفكرة العدالة.

في الثاني من مايو من عام 1977 أعلن القذافي عن سلطة الشعب ليُدشن عصر الجماهيرية وسقوط الدولة. أي أن الأمة الليبية قد عاشت لمدة اثنين وأربعين سنة بلا حياة دستورية، وفوق ذلك فرض عليها طيلة هذه الفترة أن تُحكَمَ وفقاً لمبادئ مناقضة لأبسط أسس العدالة ومناقضة لجوهر فكرة الدستور. هذا، وبمنظور الدراسات الدستورية المقارنة، يمثل هذا الانقطاع الدستوري واحداً من أطول الانقطاعات الدستورية التي عرفتتها النظم السياسية المعاصرة. ولذلك، فقد أصدر المجلس الانتقالي — الذي تألف عقب الاحتجاجات في فبراير 2011 ليمارس صلاحيات السلطة الانتقالية — الإعلان الدستوري الأول في أغسطس 2011 ليكون ركيزة عملية استعادة الحياة

المجتمعي. وقد كانت وجهة حركة التأسيس هذه من قاعدة الهرم إلى قمته، ولم يُفرض التأسيس من علٍ. ثم في الأول من سبتمبر من 1969، جرى إعلان إلغاء جميع المؤسسات الدستورية التي كانت قائمة في العهد الملكي. ثم اتخذت بعد ذلك بموجب «الشرعية الثورية» عدة خطوات على الصعيد الدستوري لا تنطوي على مضمون دستوري جوهري حقيقي مثل إصدار إعلان دستوري في ديسمبر من نفس العام 1969 تقرر فيه أن يسلم أمر «جمهورية ليبيا العربية» إلى سلطة مجلس قيادة الثورة. وقد تبين لاحقاً أن هذه الخطوات ليست سوى غطاء دخاني لحجب عملية التمهيد لقيام نظام حكم الفرد المطلق.

ففي 15 أبريل 1973 أعلن القذافي في خطاب زوارة الشهير عن نقاطه الخمس ممهداً لما أسماه بالثورة الشعبية.² فعقب هذه الخطوات مباشرة، جرى إنهاء إسناد الاجتماع السياسي الليبي إلى الاحتكام إلى عقد اجتماعي صاغه ممثلو الشعب، أي الدستور، وجعل الاجتماع السياسي يستند على الإذعان إلى مرجع أيديولوجي صاغه الحاكم المطلق.

سلامة الذي أطلق في 2017 مبادرة سيأتي عرضها بالتفصيل في قسم لاحق.

وبناء على ذلك، أخذت مجموعة من الأسئلة تفرض نفسها على الليبيين والأطراف المعنية: ما هي آفاق المرحلة الانتقالية؟ هل يهيمن التآزم على المشهد فيصبح عنوان المرحلة الانتقالية؟ ما هي حظوظ مبادرة غسان سلامة؟

في ضوء الإسهام في استيلاد إجابات علمية مجتمعية معبرة عن الوعي الليبي عن هذه الأسئلة الفارقة بغية إجراء حوار مجتمعي حولها، صمم منبر المرأة الليبية من أجل السلام استبياناً تحكمه منهجية علمية حول واقع المرحلة الانتقالية المتأزم ومبادرة رئيس البعثة الأممية غسان سلامة. إن باعث تصميم وتنفيذ الاستبيان المائل هو أن أولى الخطوات التي يتعين على القوى المجتمعية اتخاذها تجاه هذا الوضع المتدهور هي إعادة دراسة المرحلة الانتقالية وتشخيص أزماتها، وفحص تصورات النخبة الليبية المؤثرة للمرحلة الانتقالية وأزماتها، وذلك على أساس معايير العلمية والموضوعية والحياد. ويُعد إجراء الاستبيان المائل تمثلاً لمفهوم المشاركة المجتمعية

الدستورية. وقد شهد خريف العام نفسه تأليف بعثة المساعدة الأممية في ليبيا على أن تكون مهمتها سياسية فتسهم في تيسير العملية السياسية والتحول الديمقراطي. استحدث الإعلان الدستوري المؤتمر الوطني العام الذي أجريت انتخابات لتسمية أعضائه في عام 2012. وكانت انتخابات المؤتمر الوطني العام أول انتخابات تشريعية منذ 52 عاماً. وقد تحقق فيها معيار الشفافية. ومع ذلك فقد قاطعتها بعض القوى مثل بعض القوى التي تنادي بوجوب تبني النظام الفيدرالي والقوى المؤيدة للنظام السابق.

شهدت المرحلة الانتقالية مجموعة متنوعة من الجهود التي صبت في العبور نحو مرحلة الاستقرار واستكمال بناء الحياة الدستورية، وفي مواجهة ذلك برزت «متوالية أزمات» على مختلف المستويات.

وقد أدت إلى طول أمد المرحلة الانتقالية التي دخلت عامها السابع. وخلال هذه السنوات، تعاقب على رئاسة البعثة الأممية للمساعدة في ليبيا خمسة رؤساء أطلق كل منهم جهداً أو مبادرة آملاً أن تسهم في حل النزاعات القائمة ووضع البلاد على عتبة مرحلة الاستقرار. وقد كان آخرهم السيد غسان

كشف الاستبيان أن نسبة 39.7% من المستطلعة رأيهم ترى أن دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا سيئا، ونسبة 37.6% ترى دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ضعيفا، بينما نسبة 14.8% من المستطلعة رأيهم تراه جيدا، ونسبة قالت إنها لا تعرف، ونسبة 1.1% قالت إنها لا تهتم.



فهو تفاعل المجتمع مع فكرة المؤتمر الوطني الجامع. أما المحور الرابع فهو تفاعل المجتمع مع العملية الدستورية بما في ذلك صياغة الدستور والاستفتاء عليه. أما المحور الخامس فهو تفاعل المجتمع مع الانتخابات. هذا، وقد صيغت الأسئلة صياغة محايدة تتوخى إتاحة الفرصة لأكبر قدر من التنوع، وتتجنب التوجيه نحو تبني إجابة بعينها. هذا، وينقسم التقرير المائل إلى خمسة أقسام. في القسم الأول من التقرير سنستعرض أبرز أزمات المرحلة الانتقالية. وفي القسم الثاني سنستعرض أبرز الجهود التي بذلت للعبور نحو مرحلة الاستقرار. كما سنعرض في هذا القسم مبادرة غسان سلامة بإيجاز. هذان القسمان ضروريان لأنهما يوفران ما يمكن تسميته بـ "إحداثيات المرحلة الانتقالية" وطبيعة الجدليات التي برزت خلالها ومحطاتها وأطوارها وحركيتها وإيقاعها وأبرز الفاعلين المؤثرين فيها. في القسم الثالث سنورد الإجابات عن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان الخاص بالمرحلة الانتقالية وأبرز خلاصات الاستبيان الكبرى. في القسم الرابع سنورد قراءتنا الكلية وتشخيصنا الشامل للآزمات وجهود الإصلاح. في القسم الخامس: سنورد توصيات التقرير.

في الإسهام في «إدارة المرحلة الانتقالية». لقد جرى تصميم الاستبيان وفق ضوابط منهجية علمية رصينة. بادئ ذي بدء، اختيرت العينة والتي كانت في حدود المائتين شخص (203 شخص تحديدا) بعناية فائقة وفق معايير عدة. أول هذه المعايير التمتع بخبرة واسعة تتضمن المشاركة الفعالة الجادة المستمرة في العمل والتأثير في مساحات واسعة من الحيز العام. ثاني المعايير التمثيل الجغرافي والثقافي والجنس. فقد جرى عقد مجموعات التركيز في المدن الكبيرة في أقاليم ليبيا الثلاث الشرق والغرب والجنوب، تحديدا في مدينة بنغازي وطرابلس وسبها وزوارة. كما تم إجراء مقابلات شخصية في هذه المدن. أما المدن التي لم يتسن فيها عقد مجموعات تركيز أو مقابلات شخصية، فقد استعيض عن ذلك بالاستقصاء الشبكي.

غطت أسئلة الاستبيان عددا من المحاور. أما المحور الأول فهو استيعاب الوعي الجمعي لطبيعة المرحلة الانتقالية وفهمه لطبيعة دور البعثة الأممية. أما المحور الثاني فهو تفاعل المجتمع مع محطة وضع الاتفاق السياسي وتعديله. أما المحور الثالث

القسم الأول

متوالية الأزمات خلال المرحلة الانتقالية على مختلف المستويات

اتضح منذ أغسطس 2011 أن الأمة الليبية قد اكتسبت حركية معينة وأن هذه الحركية حاصلة ضمن «مسار» استعادة الحياة الدستورية وبلوغ مرحلة الاستقرار. ببساطة: لم يعد السؤال الحاكم: هل تسقط الأمة الليبية في حالة انتكاس كلية وينفطر العقد انفرطا كاملا أم تظل محتفظة بتوازنها؟ بل أصبح السؤال: كيف يمكن تعزيز الحركة على مسار استعادة الحياة الدستورية وتقليص العقبات الكبرى التي تقف في الطريق وتجاوز التحديات الجسيمة؟

لقد ظهر منذ اليوم الأول أنه ستكون هناك عقبات، وأن العقبات ستكون ضخمة، وذلك لأكثر من سبب. السبب الأول أنه من الطبيعي لأي مرحلة انتقالية تعقب حكما فرديا مطلقا وانقطاعا دستوريا طويل المدى أن تشهد تعقيدات حادة. للانقطاع الدستوري آثار وخيمة في فهم استمرار وضوح فكرة الأمة وفي عملية تجديد بنية الأمة، وفي استمرار وضوح فكرة الدولة، وفي عملية تجديد بنية الدولة. كما أن طول أمد الحكم الفردي المطلق والانقطاع الدستوري معناه أنه ارتكز إلى دعائم معنوية ومادية لا يستهان بها. وإزالة هذه الدعائم أو الإرث الثقيل ليس بالأمر السهل.

هذا، وقد ظهرت هذه الحركية في عدد من الخطوات والاستحقاقات كالانتخابات. فكما سنوضح لاحقا، أجريت خلال المرحلة الانتقالية انتخابات لأعضاء مجالس تمثيلية تشريعية ودستورية وبلدية، وعلى وجه العموم نجحت تجربة الانتخابات لاسيما الأولى في عام 2012. صممت الحملات الانتخابية. وشهدت عملية التصويت إقبالا كبيرا. وقد شاركت جميع شرائح المجتمع العمرية في الانتخابات بالرغم مما شابها من تأثير للنفوذ القبلي والمال السياسي. وبتردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية، قل التجاوب المجتمعي مع الانتخابات واستحقاقات المرحلة الانتقالية بشكل عام. ومع ذلك لم يفقد عموم الليبيين ثقتهم في إمكانية تجاوز تأزم المرحلة الانتقالية. فلازال عموم الليبيون مستعدين للتعاطي الإيجابي مع استحقاقات المرحلة الانتقالية بما في ذلك الانتخابات واستعادة الحياة الدستورية.³

ظهرت الأزمات على مختلف المستويات. في الفقرات الآتية نتناول هذه الأزمات مكتفين بذكر بعض منها على كل مستوى من المستويات. ومن المهم أن يلاحظ أن هذه الأزمات متشابكة تشابكا كثيفا.

أزمة تداخل السلطات التشريعية والتنفيذية

استنادا للإعلان الدستوري، مُنح المؤتمر الوطني العام صلاحيات تشريعية وتنفيذية في نفس الوقت، وبدأ ممارسة أعماله في ظل استمرار فوضى السلاح وانتشار سطوة الكتائب المسلحة، وقد ترتب على ذلك أزمة على مستوى العلاقة بينه وبين الحكومة، وقد أصبحت هذه الأزمة المزدوجة العنوان الأبرز للصراع بين القوى السياسية لمدة طويلة. منح المؤتمر الصلاحيات التنفيذية وراثية عن المجلس الانتقالي. وقد مثل منح المؤتمر صلاحيات تشريعية وتنفيذية انتهاكا صارخا لمبدأ وجوب توزيع السلطات وعدم تركيز السلطة في يد جهة واحدة. وكانت انتخابات المؤتمر الوطني العام قد أسفرت عن تقدم تحالف القوى الوطنية. ومع ذلك، فإن تيار الإسلام السياسي وحلفاءهم وظفوا تفوقهم التنظيمي ونفوذهم الخارجي وتأييد عدد من الكتائب المسلحة في الضغط على المؤتمر. وقد تجلى ذلك في قانون العزل السياسي.

وقد شهدت فترة عمل المؤتمر فقدان الحد الأدنى من التوافق والاستقرار، وتنازعا بين المؤتمر والحكومة على الصلاحيات التنفيذية. وفي ظل غياب هيئة الدولة، مارست الكتائب الموالية لتيارات سياسية مختلفة ترهيب أعضاء المؤتمر باستخدام السلاح مما نال من هيئة المؤتمر والدولة وسيادة القانون بشكل عام.

أزمة انتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام

مع اقتراب السابع من فبراير لعام 2014، تفجرت أزمة «انتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام»، وقد انضفت هذه الأزمة لسابقتها لتصبح العنوان الأبرز الجديد للصراع بين القوى السياسية لشهور. برزت هذه الأزمة وسط مناخ شهد أزمات أخرى مثل إغلاق مصافي النفط ومشكلات الحكم المحلي واستمرار اعتراض المكونات الثقافية على تجاهل حقوقهم الثقافية واللغوية. وفي نوفمبر 2013، أطلق السيد طارق متري رئيس البعثة الأممية (خلال الفترة ما بين 12 سبتمبر 2012 و14 أغسطس 2014) حوارا بين القوى السياسية استمر لثلاثة أشهر. وقد ألح متري على وجوب تحقيق التوافق الوطني، وعدم اللجوء للمعادلة الصفرية مؤكدا على أن اللجوء للانتخابات وسط هذا الاستقطاب لن يحقق الاستقرار المنشود، وأنه لابد للقوى السياسية المتصارعة أن تتوافق فيما بينها لتؤلف حكومة وفاق وطني بغض النظر عن نتائج الانتخابات. وهو ما اعتبرته قوى التيار المدني محاولة لتثبيت قوى التيار الإسلام السياسي التي كانت قد خسرت شعبيتها وباتت تدرك أنها ليس لديها فرصة في الانتخابات، فرفضت هذه القوى مقاربة متري.⁴

قبيل 7 فبراير 2014، أطلقت قوى المجتمع المدني والتيار المدني مظاهرات تطالب بإنفاذ انتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام تحت لافتة «لا للتمديد»، وهو ما أجبر المؤتمر الوطني العام على قبول إجراء تعديل سابع على الإعلان الدستوري حتى يتم إجراء انتخابات برلمانية في غضون أشهر وضمن إطار البحث عن حلول، تألفت ما سميت بـ «لجنة فبراير»، وقد ضمت اللجنة أعضاء مستقلين وأعضاء من المؤتمر الوطني العام.

اقترحت اللجنة تعديل الإعلان الدستوري بحيث تُجرى انتخاباتٌ نيابية ورئاسية وهو ما حدث بالفعل فأصدر المؤتمر الوطني العام التعديل السابع للإعلان الدستوري في 11 مارس 2014.⁵ لكن سرعان ما احتدم الاختلاف حول الانتخابات الرئاسية هل تكون مباشرة أم غير مباشرة. وقد انتهى الأمر إلى أن تكون الانتخابات الرئاسية غير مباشرة، أي أن مجلس النواب أولاً. وهو ما يعني فعليا انتهاء ولاية المؤتمر الوطني.

أزمة الاعتراف بمجلس النواب وتسليم السلطة

مع انتهاء انتخابات مجلس النواب التي أجريت في 25 يونيو 2014 تفجرت أزمة جديدة حول تسليم السلطة ومن ثم الاعتراف بمجلس النواب المنتخب، وقد انضافت هذه الأزمة لقائمة الأزمات لتصبح هي العنوان الأبرز الجديد للصراع بين القوى السياسية لشهور. أجريت الانتخابات وسط مناخ أمني سيء. وقد بذل قادة المجتمع المدني جهدا استثنائيا في تعبئة المجتمع للمشاركة. وقد دفع بعضهم حياته ثمنا لذلك مثل سلوى بوقعيقيص وهي حقوقية لعبت دورا مركزيا في التعبئة لاحتجاجات الانتفاضة الليبية في فبراير 2011. وفي 11 يوليو 2014 -أي بعد الانتخابات البرلمانية بثلاثة أسابيع وسط الجدل المحتدم حول مكان انعقاد مجلس النواب المنتخب وآلية تسليم السلطة من المؤتمر الوطني إلى مجلس النواب المنتخب- أُغتيلت أيضا فريحة البركاوي عضو المؤتمر الوطني السابق من مدينة درنة، وهي المدينة التي قاطعت انتخابات مجلس النواب بسبب سيطرة الكتائب المسلحة المتطرفة عليها. وكانت البركاوي قد استقالت يوم انتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام في 7 فبراير. وكان من آخر ما طالبت به قبل اغتيالها هو ضرورة تسليم السلطة.

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز ما يعرف بالتيار المدني وخسارة قوى تيار الإسلام السياسي. وقد كان من المقرر أن ينعقد مجلس النواب في بنغازي حسب الإعلان الدستوري المستند إلى مقترح فبراير. لكن بسبب الوضع الأمني، برزت مطالبات بأن ينعقد في طبرق. وقد لاقى ذلك معارضة من بعض الأعضاء المنتخبين الجدد الذين قاطعوا جلسة مراسم التسليم وقد عُرفوا لاحقا بـ «النواب المقاطعين». وقد أنتج هذا الأمر خلافا حول السؤال: هل جرى تسليم السلطة تسليما يتسم بالمشروعية أم لا؟ الجدير بالذكر أن مجلس النواب المنتخب ما لبث أن أجرى تعديلا ثامنا للإعلان الدستوري يوم 6 أغسطس 2014 فور وصوله إلى السلطة ملغيا جوهر مقترح فبراير الذي

في معرض الإجابة عن أسباب ضعف المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية أو غيابها، أرجعت نسبة تكافئ 32% أسباب ضعف المشاركة المجتمعية إلى غياب دور الإعلام، بينما 26.8% رأت أن قلة الوعي هو أحد أهم الأسباب؛ فيما أرجع 24% ذلك إلى الإحباط، و16.7% أرجعها إلى السلبية.

53%

يرون أن خطوة إنجاز الاتفاق السياسي تمثل خطوة إلى الأمام، بينما 33.9% لا يعتبرونها خطوة إلى الأمام.

يقتضي اجراء انتخابات رئاسية⁶ ومما ترتب على ذلك هو إعادة مشهد خلط السلطتين التشريعية والتنفيذية لنعود إلى المربع الأول من جديد.

أزمة الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور

من الأجسام التي جرى استحداثها خلال المرحلة الانتقالية والتي أثارت جدلا واسعا وتم النيل من شرعيتها ومشروعيتها هي الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور. فهي الأخرى لم تسلم من الانقسام السياسي الذي شهدته البلاد. استنادا للإعلان الدستوري، تقرر جعل أمد ولاية المؤتمر الوطني العام مرهونا بإصدار الدستور الذي كان يفترض أن يكون جاهزا خلال مائة وعشرين يوما من بداية عمل الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، وأن تنتهي المرحلة الانتقالية خلال سنتين على حد أقصى، لكن الاختلاف احتدم حول تشكيل الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور مما أسهم في تأخير العملية الدستورية، وقد انضافت هذه الأزمة لسابقتها لتصبح العنوان الأبرز للصراع.

دارت في البداية رحى النزاع حول توازن التمثيل فيما يتصل بعضوية الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور. والنقطة الأخرى التي دار حولها الجدل في الإعلان الدستوري في المادة ثلاثين هي طريقة اختيار هيئة صياغة الدستور (بالتعيين أم الانتخاب). فنص المادة شابه الغموض فيما يتصل باستقلالية الهيئة. وبعد ضغوط القوى السياسية والمجتمع المدني، تم إجراء تعديلين على الإعلان الدستوري من قبل المجلس الانتقالي، التعديل الأول كان في مارس 2012 حيث تقرر أن تؤلف الهيئة على غرار لجنة الستين التي صاغت دستور 1951 بحيث يخصص عشرون مقعدا للمنطقة الغربية وعشرون

للمنطقة الشرقية وعشرون للمنطقة الجنوبية وذلك لتجاوز الاعتراضات لاسيما من القوى المطالبة بالفيدرالية التي سبقت وأن قاطعت انتخابات المؤتمر الوطني العام.⁷ ثم جرى تعديل آخر (وهو التعديل الدستوري الثالث) وذلك في 5 يوليو 2012 وفيه عُدلت الفقرة الثانية من المادة الثلاثين لتقرر وجوب انتخاب الهيئة لتكون مستقلة تمام الاستقلال عن المؤتمر الوطني العام.⁸ ثم ما لبثت أن تجددت الأزمة حول الهيئة التأسيسية مرة أخرى مع عملية اصدار القانون الانتخابي لهيئة صياغة الدستور التي كان يشرف عليها المؤتمر الوطني العام. فقد اعترضت قوى المجتمع المدني والحراك النسوي على نسبة تمثيل المرأة في الهيئة حيث رأت أن تأليف الهيئة لا يتحقق فيه التوازن الجندري.⁹ كما اعترضت بعض المكونات الثقافية كالأمازيغ والتبو التي رأت أن تأليف الهيئة لا تتوافر فيه آلية للتوافق على المواد الخاصة بالهوية واللغة، فقاطعت بعض القوى المعبرة عن تلك المكونات الانتخابات.¹⁰

على جانب آخر، طالبت بعض القوى السياسية والمدنية إرجاء انتخابات الهيئة حتى تتحسن الأوضاع الأمنية التي تدهورت تدهورا حادا. وقد برز حراك يطالب بالعودة للشرعية الدستورية. وقد استندت هذه المطالبة إلى الحجة التي مفادها أن ليبيا واجهت انقطاعا دستوريا لثلاثة وأربعين سنة بعد تجميد العمل بدستور 1963 تجميدا يفتقر إلى سند قانوني سليم، وتجميد الحياة الدستورية، وإبقاء البلاد بلا حياة دستورية طيلة هذه المدة وأن البداهة تقتضي، وكذلك صحيح القانون والمشروعية الدستورية، أن يكون أول إجراء يتخذه أي بلد واجه انقطاعا دستوريا نتج عن تعطيل دستور بلا مسوغ من القانون بغية استعادة الحياة الدستورية هو تفعيل الدستور الذي جرى تجميده قبل اتخاذ أي إجراء آخر، وأنه عقب تفعيله توجد ثلاثة بدائل مشروعة: الأول إبقاء ذلك الدستور على حاله، والثاني تعديله، والثالث التوافق توافقا دستوريا — استنادا للدستور المذكور نفسه — على إجراء عملية دستورية تتمخض عن دستور جديد، وأن أي إجراء آخر خلاف تفعيل آخر دستور هو إجراء منعدم لا ينتج أثرا قانوني، وأن معنى الإصرار على عدم تفعيل آخر دستور جرى إقراره هو الإيغال في انتهاك المشروعية الدستورية.¹¹ كما برر حراك العودة للشرعية الدستورية حراكه بأسباب واقعية بجانب الأسباب القانونية والدستورية تقتضي إرجاء مسألة تعديل وصياغة دستور جديد حتى يتوفر مناخ يتسم بالحد الأدنى من الاستقرار يسمح بذلك. وبالتالي، رفض البعض الآخر ذلك رفضا قطعيا. ومع ذلك صمت القوى الدولية أذنيها وضغطت باتجاه إجراء الانتخابات بغض النظر عن استمرار الفوضى.

بالفعل، أجريت الانتخابات في 20 فبراير 2014 خلال ظروف أمنية متدهورة، ومقاطعة بعض المكونات الثقافية، ومقاطعة مدينة درنة نتيجة سيطرة كتائب المتطرفة عليها. وقد كان حجم المشاركة في انتخاباتها محدودا. ومارست الهيئة المنتخبة عملها خلال السنوات اللاحقة التي اتسمت بانقسام سياسي حاد وفوضى أمنية عارمة، مما قلص المشاركة المجتمعية. ثم ما لبث أن انعكس الانقسام السياسي على الهيئة ذاتها التي شهدت انقساما بين أعضائها. وترتب على ذلك،

في معرض الإجابة عما هي الشروط الكبرى التي يجب أن تحكم عملية تعديل الاتفاق السياسي، فإن نسبة تكافئ 33.3% يرون أن توحيد المؤسسة العسكرية هي أهم الشروط التي يجب أن تحكم عملية تعديل الاتفاق السياسي. فيما 29.4% ترى أن المشاركة التضمينية والعادلة لجميع الأطراف هي أهم الشروط. وترى نسبة تكافئ 27.0% أن التعهد الكامل بتنفيذ الاتفاق هي الشرط الأهم. فيما ترى نسبة تكافئ 10.3% أنه لا تعديل ممكن إلا بالتوافق بين مجلس النواب ومجلس الدولة.

79%

يرون إما أن الدستور يحتاج بعض التعديلات قبل عرضه للاستفتاء، أو أنه غير صالح بالمرة. فيما 21.4% تراه جاهزا لأن يُجرى الاستفتاء عليه.

تدخل قوى دولية ووساطة سلطنة عمان. ومع أن الوساطة تمخضت عن مسودة تعبر عن وفاق ما عرفت باسم «مسودة صلالة»، إلا أن الأطراف عجزوا عن الوصول إلى اتفاق نهائي بخصوص الدستور لاسيما أن المسودة أو مشروع الدستور جاء حافل بالمواد الخلافية من جهة.¹² ومن جهة أخرى تعارض غالبية قوى المجتمع المدني لاسيما النسائية منها مشروع الدستور وتعتبره مخيبا للآمال المنشودة فيما يتعلق بملف حقوق الانسان والمرأة.¹³

في ضوء تلك الأجواء، قاطع بعض أعضاء الهيئة الجلسات اعتراضا على المسودة. ثم ما لبث أن نشب خلاف آخر بين أعضاء الهيئة حول التصويت النهائي على مشروع الدستور، الذي صوت 43 عضوا أي أكثر من ثلثي الهيئة¹⁴ وهو ما جعل بعض الأفراد من خارج الهيئة أن يطعن في صحة التصويت في المحكمة الابتدائية في البيضاء والذي صدر مؤخرا حكم المحكمة العليا برفض الدعوى لعدم الاختصاص وليس بإثبات صحة التصويت.¹⁵ الجدير بالذكر أن المادة 23 من الاتفاق السياسي الذي لم يُضمن في الإعلان الدستوري من قبل مجلس النواب تنص على وجوب استشارة كل من مجلس النواب ومجلس الدولة فيما يتصل بمسودة الدستور بتشكيل لجنة مشتركة بينهما، قبل شهرين من انتهاء عمل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مهمتها اقتراح مشروع قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة الضروريين لاستكمال المرحلة الانتقالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وتقديم مشاريع القوانين لمجلس النواب لإقرارها.¹⁶ ولكن لعدم تضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري فلم يتم استشارتهما في النسخة الأخيرة ومع ذلك فهما منوط بهما حسب

نفس الاتفاق السياسي الذي لم يُضمن في الإعلان الدستوري أن يتشاورا معا حول قانوني الاستفتاء والانتخابات على أن يقوم مجلس النواب بإقرارهما!

أزمة استفحال الانقسام الأمني

على مسار مواز، أخذت الأمور الأمنية تتدهور منذ مقتل السفير الأمريكي في بنغازي في 11 سبتمبر 2012 لاسيما في المنطقة الشرقية حيث كان نفوذ الكتائب المسلحة الجهادية بارزا إلى أن بلغ التدهور الأمني ذروته في عام 2013-2014 الذين شهد أعلى نسبة من الاغتيالات.¹⁷ وقبل ثلاثة أشهر من انتخابات مجلس النواب، تفجرت الأزمة الأمنية بالتزامن مع الأزمة السياسية حول انتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام، وقد انضافت هذه الأزمة لقائمة الأزمات لتصبح هي العنوان الأبرز الجديد للصراع بين القوى السياسية لشهور.

ففي 14 فبراير 2014، أعلن اللواء خليفة حفتر باسم الجيش الليبي في تسجيل متلفز إلغاء العمل بالإعلان الدستوري، وهو ما رفضه كل من المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة، واعتبره انقلابا عسكريا. وفي 15 مايو 2014، عاد اللواء حفتر وأطلق عملية عسكرية (عملية الكرامة) لاجتثاث المجموعات الإرهابية والمسلحة -بشكل عام- التي بسطت سيطرتها على مساحات من الشرق. وعلى أرضية هذه العملية، دشنت القيادات العسكرية بالتحالف مع القيادات القبلية وبعض قوى التيار المدني حملة إعلامية لتعبئة المجتمع الليبي ككل خلفه.

في المقابل، نجد أن قوى تيار الإسلام السياسي وحلفاءهم من الكتائب الموالية لاسيما كتائب المدن وعلى رأسهم مدينة مصراتة وبعض حلفائهم من المكونات الثقافية قد أطلقوا في سبتمبر 2014 عملية عسكرية «عملية فجر ليبيا» لمواجهة كتائب الزنتان وإخراجهم من العاصمة، وهي ما عُرفت بـ«حرب المطار». وعلى أرضية هذه العملية، دشنت قوى تيار الاسلام وحلفاؤهم من كتائب المدن حملة إعلامية لتعبئة المجتمع الليبي ككل خلفه، وقد أصبحت هذه الحملة مقابلة للحملة التي دشنها الجيش في الشرق. وقد اتسمت حملة التعبئة الأولى والثانية بالإقصاء وتبني خيار المواجهة الصفريّة. وقد نتج عن ذلك حصول انقسام أمني صريح جر ارتفاع مستوى الانقسام المجتمعي القائم أصلا على مستويات أخرى.

أزمة الحوار السياسي وأزمة تضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري

في هذه الأجواء المحتدمة والانقسام السياسي الحاد انطلق الحوار السياسي بتاريخ 29 سبتمبر 2014 في مدينة غدامس برعاية وتيسير من رئيس بعثة الأمم المتحدة برناردينو ليون. وبعد مخاض صعب، وقع الاتفاق بالأحرف الأولى في 11 يوليو 2015، ثم وقع توقيعاً نهائياً في 18 ديسمبر 2015 بالصخيرات بالمملكة المغربية. واستغرق الحوار سنة ونصف، بينما مضى على التوقيع النهائي سنتان

في معرض الإجابة عن أهم إنجازات الاتفاق السياسي، اعتبرت نسبة تكافئ 27.7% من المستطلعة رأيهم أن أهم إنجاز للاتفاق السياسي هو حكومة الوفاق، فيما اعتبرت نسبة تكافئ 23.5% أن إعادة ضخ النفط كان أحد أهم إنجازات الاتفاق السياسي، فيما 13.3% اعتبرت أن توحيد المؤسسات كان أحد أهم الإنجازات، ونسبة تكافئ 24.7% اعتبروا أن التوصل للانتخابات هو الإنجاز الأهم، فيما 10.8% اعتبرت أن تحقيق الاستقرار النسبي كان أحد أهم إنجازات الاتفاق السياسي.

58%

يرون أن غسان سلامة يطرح معالجة جذرية للأزمة، ونسبة تكافئ 42.1% يرون أن غسان سلامة يكرر معالجات سابقه.

ونصف، فقد شهدنا تعطلا بشأن منح الثقة لحكومة الوفاق وتضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري من قبل مجلس النواب.

كما شهدنا استمرارا لمناخ الاحتقان بل وارتفاعه، ومعه قدرًا من الارتباك العام. ومن بين أبرز عوامل التعطل والتباطؤ في إتمام التسوية السياسية واستمرار الاحتقان والارتباك، انطواء الاتفاق السياسي وعملية إنتاجه على أوجه عوار جوهرية فيما يتصل بالناحية القانونية والدستورية والحقوقية كانت لتفضي حتمًا إلى ما آلت إليه الأمور على أرض الواقع. أبرزها غموض لغة الاتفاق التي أتت فضفاضة وانطواؤها على إبهام واسع النطاق لا سيما بعد التعديلات التي تم ادراجها بعد التوقيع المبدئي في شهر يوليو. كما لم يحسب الاتفاق حساب عدد من الاحتمالات الواقعية التي كانت جديرة بأن تؤخذ في الحسبان. وقد أدى كل ذلك إلى قدر من اللبس والإرباك في التطبيق. وقد أصاب هذا العوار أيضا عدداً من المسائل الجوهرية التي انصب عليها الاتفاق السياسي منها لاسيما ما يتعلق بالترتيبات الأمنية وملف العدالة الانتقالية والمفقودين والسجناء والمهجرين.¹⁸

وكان قد تقرر حسب الاتفاق السياسي تعديل الإعلان الدستوري لتضمين الاتفاق السياسي فيه. وكان الاتفاق في نسخته الأخيرة الموقعة في 17 ديسمبر 2016 قد أغفل متعمدا بيان الجهة المختصة بتنفيذ ذلك¹⁹ وهو ما يمكن أن يندرج تحت ما وصفه برناندينو ليون المبعوث الأسبق للأمين العام للأمم المتحدة «بالغموض البناء» وهي ما ثبت لاحقا أنه على العكس تماما من زعمه، فهو «غموض هدام» وترحيل للأزمة إلى الأمام. فمن جهته، رفض مجلس النواب المنتخب أن يضمن الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري حتى يومنا هذا. بينما قام المؤتمر الوطني المنتهي صلاحيته

والذي قد صار طرفاً في الحوار السياسي بعد حكم المحكمة العليا بالدائرة الدستورية ببطلان إجراء التعديل على الإعلان الدستوري الخاص بانتخابات مجلس النواب- بتضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري. وكان قدر تقرر كتسوية للأزمة المنبثقة عن رفض التسليم السلمي للسلطة من قبل المؤتمر الوطني العام ونزاعه على الشرعية مع مجلس النواب، أن يتم استحداث مجلس الدولة كجسم استشاري بحيث يكون أغلب أعضاؤه من أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته.

في 17 ديسمبر 2017، احتدم الخلاف حول صلاحية الاتفاق السياسي نفسه بناء على أنه تقرر أن تكون مدته سنتين على حد أقصى. على أن المجلس الرئاسي لم يمارس جزءاً كبيراً من صلاحياته نتيجة رفض مجلس النواب تضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري من جهته، كما رفض منح الثقة لحكومة الوفاق التي ظلت تعمل طوال العامين كحكومة تيسير أعمال.

كما انعكس الانقسام السياسي على المجلس الرئاسي نفسه فأصبح عاجزاً عن اتخاذ القرار لانقسامه الداخلي وأصبح الغالب فيه أن تؤخذ القرارات فيه بصفة فردية. كما شكلت هيمنة الكتائب المسلحة التي لم يتم معالجتها في الاتفاق السياسي إلا بملحق صغير يُسمى «الترتيبات الأمنية» تحدياً كبيراً أمام المجلس الرئاسي والذي أسهم بدوره أيضاً في فشل الاتفاق السياسي. كل هذه العوامل جعلت أغلب الأطراف السياسية ترى أن الاتفاق السياسي «وُلد ميتاً» وبحاجة للتعديل الجوهري. وبمرور الوقت، استفحل الخلاف بين مجلس النواب ومجلس الدولة الجهتان اللتان قد أُنيط بهما مهمة تعديل الاتفاق السياسي.²⁰

ومع أن الانقسام اتصل بعدد من القضايا فقد كان الاختلاف حول المادة الثامنة المتعلقة بالقائد العام للجيش هو العنوان الرئيسي للاختلاف.²¹ وعلى أرضية هذا الخلاف طورت قيادة الجيش ورئاسة مجلس النواب في الشرق «تموضعهما» (positioning) وخطابهما القانوني والسياسي discourse لجعل تحالفهما بمثابة السلطة الأمنية والسياسية الواقعية (de facto) على مستوى المنطقة الشرقية. وعلى أرضية هذا الخلاف أيضاً طور المجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاسي ومؤيدوهم «تموضعهم» وخطابهم القانوني والسياسي لجعل تحالفهما بمثابة السلطة الأمنية والسياسية الواقعية (de facto) على مستوى المنطقة الغربية.²²

أزمات اجتماعية

كما شهدت المرحلة الانتقالية أزماتٍ على المستوى الاجتماعي. أولاً، برزت مشكلة التهجير والنزوح، ومن أبرز الحالات التي استعصى حلها خلال المرحلة الانتقالية تهجير ونزوح أهالي تورغاء منذ أغسطس 2011 والذين كان من المفترض عودتهم في الأول من فبراير 2018. وعلى الرغم من إصدار المجلس الرئاسي وعوداً لحل هذه المشكلة، عجز المجلس عن تنفيذ تلك الوعود.²³

كما برزت مشكلة نزوح أهالي بعض المدن بسبب النزاع المسلح. فحسب تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الأخير والذي رصد رقم مليون ومائتين نازح ولاجئ متضرر من الحرب

في معرض الإجابة عن أبرز عيوب عملية بناء الاتفاق السياسي،

فإن نسبة تكافؤ 30.6% يرون أن عدم توضيح إجراءات اعتماد الاتفاق

السياسي هي أبرز عيوب عملية بناء الاتفاق السياسي. فيما ذهبت نسبة

تكافؤ 29.7% أن المحاصصة والجهوية هي أبرز عيوبها. وقالت

نسبة تكافؤ 25.8% إن عدم وجود نص في الاتفاق السياسي

لمعاقبة المعرقلين أو من لا يلتزم به هي أبرز العيوب.

فيما ذهبت نسبة تكافؤ 14.0% أن عدم الشمولية هي

أبرز عيوب عملية بناء الاتفاق السياسي.

50%

يرون أن البعثة لا توازن بين الاعتناء بمواقف
قواعد المجتمع (المقاربة القاعدية) وبين
الاعتناء بمواقف القوى السياسية
(المقاربة الرأسية)، بينما 14.9%
يرون أنها توازن.

والنزاع المسلح بحاجة إلى دعم وتُقدر المعونات الانسانية المستحقة بمبلغ خمسمائة وثمانين ألف مليون دولار.²⁴ وعلى الرغم من مضي سنوات على بعض عمليات التهجير والنزوح وبروز محاولات لاجتراح حلول وتسويات فإن تلك المحاولات لم تثمر. وقد استمرت مشكلة النزوح دون حل نهائي في أي اتجاه طيلة سنوات المرحلة الانتقالية. ثانيا، خلال المرحلة الانتقالية، اتسع نطاق الفئات المحتاجة لبرامج الدعم والحماية الاجتماعية التي يفترض أن تنفذها الوزارات المعنية. ومع ذلك، لم تنفذ خلال المرحلة الانتقالية برامج للدعم والحماية الاجتماعية. ثالثا، استمر خلال المرحلة الانتقالية الشقاق بين عدد من المدن والقبائل. رابعا، تعرض النسيج الاجتماعي لمزيد من التمزق. وقد أدى ذلك إلى عجز في رأس المال الاجتماعي المتراكم لاسيما خلال مرحلة بداية الانتفاضة للتجاهل والإهدار والتضييق. انخفضت معدلات الثقة في الزعامات التقليدية كشيوخ القبائل انخفاضا حادا. وعجز ممثلو الشعب الحائزون على أصواته في الانتخابات عن الاستمرار في اكتساب ثقته خلال أدائهم أدوارهم في الأجسام التمثيلية التي عملوا بها. ليس هذا فحسب، بل تراجعت الثقة في ممثلي الشعب في الأجسام التمثيلية، وتراجعت معها الثقة في تلك الأجسام التمثيلية نفسها.²⁵

أزمات أمنية حقوقية

بجانب ما سبق، شهدت المرحلة الانتقالية أزمات على المستوى الأمني. استمرت معظم التشكيلات العسكرية غير النظامية في رفضها للتفكيك وأخفقت محاولة إدماجهم في مؤسسات الدولة. واستمرت فكرة استخدام السلاح في إنفاذ أي خيار. استخدم السلاح منذ البداية في الضغط على

المؤتمر الوطني العام مروراً بالحكومات المؤقتة وصولاً إلى المجلس الرئاسي لتبني مواقف معينة لابتزازهم وصرف أموال طائلة وهو ما مثل استنزافاً لموارد الدولة وعمق أزمته المالية. استخدم السلاح لتصفية من مارسوا العمل العام وبذلوا جهوداً لتعبئة المجتمع فيما يتصل باحترام قواعد تسليم السلطة. فضلاً عن ذلك، استمر الخطف والاختفاء القسري للذين بلغا ذروة في عام 2017 حسب التقرير الأخير للمفوضية السامية لحقوق الإنسان والذي لم تنجو منه النساء والفتيات بل كن الحلقة الأضعف في هذا المشهد المتدهور أمنياً.²⁶ كما استمرت الاغتيالات والتفجيرات. تورط حتى من يدعي أنه منضوٍ تحت جسم عسكري نظامي — في إنفاذ عقوبات خارج إطار النظام الجزائري أي خارج المحاكم. استمر انعدام سيادة القانون. استمرت ظاهرة إفلات مرتكبي جرائم الحرب من العقاب.²⁷ كما شهدت المرحلة الانتقالية إقدام أعضاء الكتائب المسلحة والإرهابية على زرع الألغام في المدن لاسيما في بنغازي وسرت. ولم يجر إزالة الألغام حتى يومنا هذا، فاستمر سقوط الضحايا المدنيين جراء تفجر الألغام وعدم إزالتها بدعوى أن الأولوية هي للحل السياسي. أي أنه جرى تسييس الاغاثات والمعونات الانسانية وربطها بنجاح التسوية السياسية من عدمه.

أزمات على مستوى الهوية

كما شهدت المرحلة الانتقالية أزمات على المستوى الهوياتي. طالبت المكونات الثقافية باتخاذ عدد من الإجراءات الرسمية التي تحفظ حقوقهم وتعتبر عن الاعتراف بهم كمكون ثقافي طبيعي من مكونات الأمة الوطنية الليبية تساوي بينهم وبين مكونات أخرى. طالب الأمازيغ بدسترة وترسيم اللغة الأمازيغية ولذلك طالبوا بآلية توافقية دستورية. في المقابل، وجهت مطالبهم بالرفض والتجاهل. وفي النهاية، لم يدر حوار وطني هادئ حول مسألة الهوية الوطنية الليبية الجامعة ومكوناتها والمسائل ذات الصلة طيلة المرحلة الانتقالية.

أزمات على مستوى البنية النظامية

كما شهدت المرحلة الانتقالية أزمة على مستوى البنية النظامية التي يجدر اعتمادها بالنسبة لتأطير الاجتماع السياسي الليبي. منذ بدأ المرحلة الانتقالية برزت مطالبةً باعتماد النظام الاتحادي (الفيدرالي) أم الموحد. وتتضمن المطالبة المناداة بالموازنة بين المركزية واللامركزية. وتعزى المطالبة إلى الرغبة في إيجاد توازن بين توزيع الثروات على الأقاليم الثلاثة ووجود قصور في ذلك. وقد أدى ذلك إلى بروز قناعة لدى الشرق والجنوب بأن الغرب يهمشهما. ومع ذلك، فعندما برز الاختلاف في الرأي حول هذه المسألة نظر الكثيرون للمطالبة بالنظام الاتحادي باعتبارها تدرج ضمن إطار تقسيم الشعب الليبي ناتجة عن ضعف الانتماء لليبيا. ولم يدر حوار وطني رصين أو نقاش رزين بعيداً عن التخوين حول هذه المسألة. في المقابل رفضت قوى عديدة المطالبة باعتماد النظام الاتحادي رفضاً قطعياً.

في معرض الإجابة عن ردود الأفعال حول ما ينادي البعض به بأن تفعيل دستور الاستقلال الذي جرى تجميده في 1969، وذلك بعد تعديله يعد بديلاً أفضل من صياغة دستور جديد، فنسبة تكافئ 61.6% من المستطلع آرائهم يرون أن تفعيل دستور الاستقلال بعد تعديله أفضل من مشروع الدستور، فيما يرى نسبة تكافئ 38.4% أن الأفضل هو صياغة مشروع دستور جديد.

70%

من المستطلع آرائهم لا يوافقون على إجراء انتخابات أخرى والانتقال إلى مرحلة إنتقالية جديدة، بينما توافق على ذلك نسبة تكافئ 30%.

أزمات على مستوى الشرعية الدستورية

كما شهدت المرحلة الانتقالية أزمة على مستوى مسألة الشرعية الدستورية الممتدة. منذ بدأ المرحلة الانتقالية برزت مطالبة بتفعيل دستور الاستقلال 1951. وقد استندت المطالبة إلى أن دستور الاستقلال الصادر في عام 1951 والمعدل في عام 1963 هو آخر دستور ساري قبل انقطاع الحياة الدستورية بحصول انقلاب 1969 وتجميد الدستور والاستعاضة عنه بالكتاب الأخضر وتعطيل الحياة الدستورية في البلاد حتى حصول الانتفاضة ثم صدور الإعلان الدستوري 2011. أي أن صحيح القانون يستدعي تفعيل الدستور المعطل أولاً إعلاناً عن عودة الحياة الدستورية عودة كاملة، وذلك قبل اتخاذ أي إجراء آخر مثل استبقاء دستور 1951 المعدل في عام 1963 لعدة سنوات، أو مثل إجراء عملية دستورية جديدة لإنهاء العمل بدستور 1951 إنهاء قانونياً — وليس تعطيلاً بإياه صحيح القانون — وإقرار دستور جديد. في المقابل، رفض البعض الآخر ذلك رفضاً قطعياً معتبراً إياه عودة للوراء.

أزمات على مستوى العدالة والقضاء

كما شهدت المرحلة الانتقالية أزمات على مستوى العدالة والقضاء. شهدت المرحلة الانتقالية فوضى في قطاع العدالة بشكل عام وفي التشريعات المتعلقة بالعدالة الانتقالية بشكل خاص.²⁸ خلال المرحلة الانتقالية، تعطل عدد من المحاكم في عدد من المدن نتيجة الانفلات الأمني وانعدام سيادة القانون واستهداف القضاة. كما برزت محاولات لجبر القضاء للصراع السياسي. ولعل أبرزها

كان صدور حكم المحكمة بقبول الطعن المقدم ضد تعديل الإعلان الدستوري المستند إلى مقترح فبراير وبالتالي تم الطعن على انتخابات مجلس النواب. وعاد جر القضاء للصراع السياسي عندما تم رفع دعوى للطعن في قرار هيئة صياغة الدستور لإحالة مشروع الدستور لمجلس النواب لإصدار قانون الاستفتاء مؤخرا أو عند مطالبة البلديات في اجتماعها بإحالة سلطة البلاد إلى المجلس الأعلى للقضاء في حال تعثر تعديل الاتفاق السياسي من قبل طرفي النزاع (مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة).

أزمات على مستوى الوضع الاقتصادي

كما شهدت المرحلة الانتقالية أزمات على المستوى الاقتصادي. خلال المرحلة الانتقالية، انقسمت مؤسسات الدولة الاقتصادية ولم يكن البنك المركزي استثناء. شهد قطاع النفط أزمات متتابة. ومن أبرز تلك الأزمات سيطرة بعض الكتائب المسلحة غير النظامية على مصافي النفط في أربعة موانئ لتصدير النفط في المنطقة الشرقية هي حريقة والسدرية وزويتينة والبريقة في يوليو 2013. وظلت منطقة الهلال مكانا للكر والفر بين فتح الموانئ وغلقها ومنطقة للنزاع بين القوات العسكرية النظامية وحرس المنشآت. وكثيرا ما يتكرر المشهد نفسه في غرب البلاد. فيتوقف إنتاج النفط بسبب كتائب مسلحة غير نظامية تعتبر نفسها حارسة للمنشآت النفطية وتوقف الإنتاج للمطالبة ببدايات مالية أو لدوافع سياسية. على سبيل المثال حقل الشرارة، أحد أكبر الحقول النفطية في المنطقة الغربية، والذي ينتج 283 ألف برميل يوميا ويزود بشكل أساسي مصفاة الزاوية (45 كلم غرب العاصمة) وميناءها، فهو الآخر لم ينجو من اغلاقه عدة مرات من قبل كتائب مسلحة غير نظامية. كانت ليبيا تنتج نحو 1.6 مليون برميل يوميا قبل سقوط نظام السابق عام 2011. ومنذ ذلك الوقت ودخول ليبيا في مرحلة انتقالية فإن حالة الفوضى الأمنية للبلاد تؤثر كثيرا على إنتاج النفط. فحسب المؤسسة النفطية إن اغلاق المرافق النفطية كلف ليبيا أكثر من 130 مليار دولار منذ نهاية 2014. كما توقفت الدولة عن الإنفاق العمومي في عدد كبير من القطاعات وتأخر تسليم الرواتب لعدة أشهر لعدم توفر السيولة. وخلال المرحلة الانتقالية هبط الدينار الليبي هبوطا كارثيا، وهو ما ترتب عليه أن الأصول السائلة قد فقدت جزءا كبيرا من قيمتها. كما انتعش السوق الموازي واقتصاد الحرب بشكل عام في ظل الفساد المستشري في مؤسسات الدولة وحملات النهب والاستغلال الطائلة لموارد الدولة وتهريبها للخارج بالتنسيق مع شبكات إجرامية منظمة دوليا.²⁹

أزمات على مستوى الوضع الصحي

أيضا، شهدت المرحلة أزمات على المستوى الصحي. شهدت المرحلة الانتقالية انهيار القطاع الصحي. فحسب تقارير منظمة اليونيسيف لعام 2017، 20% من القطاع الصحي قد دُمّر جراء النزاع. كما أن وزارة الصحة عاجزة عن تلقي الدعم والتمويل الخارجي. ويظل المواطن عاجزا عن الحصول للعلاج

والخدمات الصحية.³⁰ وفي عام 2015، بلغ عدد النساء والأطفال المحتاجين للمساعدات الإنسانية 1.35 مليون شخص يمثلون 55% من السكان المحتاجين للمساعدات الإنسانية (2.44 مليون)، و22% من إجمالي سكان ليبيا.³¹

أزمات على مستوى الوضع التعليمي

أيضاً، شهدت المرحلة أزمات على مستوى وضع التعليم. ارتفع معدل التغيب عن المدارس ومعدلات التسرب العام أو أكثر ومعدلات هجران التعليم هجرانا كاملاً. كما عجز عدد من المدارس عن الاستمرار في فتح أبوابها طيلة مدة السنة التعليمية. حسب أيضاً تقرير اليونسف الأخير لعام 2017، فإنه هناك 315000 طفل بحاجة طارئة إلى مساعدة تعليمية. كما قد تم رصد عدد من التلميذات والتلاميذ الذين قد قُتلوا خلال تواجدهم في المدارس نتيجة تفجر ألغام في مدينة

أبرز عوامل التعطل والتباطؤ في إتمام التسوية السياسية واستمرار الاحتقان والارتباك، انطواء الاتفاق السياسي وعملية إنتاجه على أوجه عوار جوهرية فيما يتصل بالناحية القانونية والدستورية والحقوقية كانت لتفضي حتماً إلى ما آلت إليه الأمور على أرض الواقع.

بنغازي. البعض الآخر أصيب بعاهات مستديمة مثل فقدان إحدى العينين أو أحد الأطراف. ارتفعت معدلات انضمام الأطفال من هم دون سن الثامنة عشر لصفوف المحاربين في النزاعات المسلحة القائمة في المدن.

أزمات على مستوى الوضع الإنساني

أيضاً، شهدت المرحلة أزمات على مستوى الوضع الإنساني. شهدت المرحلة الانتقالية إقدام الجريمة المنظمة المتخصصة في الاتجار بالبشر على تكثيف نشاطهم في ليبيا. وقد نشطت بعض مكونات تلك المافيا في مجال الهجرة غير المنظمة، وكان من بين المهاجرين لبييون. وقد نشطت بعض مكونات الجريمة المنظمة في استعباد بعض المهاجرين وبيعهم في أسواق العبيد المنتشرة عبر العالم. وقد جعل ذلك أن يُصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار 2380 الذي يدين جميع أعمال تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في اتجاه الأراضي الليبية وعبرها وانطلاقاً منها وقبالة الساحل الليبي.

القسم الثاني

خطوات وجهود إصلاحية محلية لإزالة الأزمات

في مقابل الأزمات التي ظهرت خلال المرحلة الانتقالية على مختلف المستويات، برزت موجات من الخطوات والجهود الإصلاحية التي تصب في معالجة بعض هذه الأزمات وفي تثبيت حركية الأمة الليبية وبلوغ مرحلة الاستقرار. وقد اتخذت هذه الخطوات وبُذلت هذه الجهود في مختلف مناحي الحياة سواء على مستوى الأمة أم على مستوى الدولة. ونكتفي هنا بذكر أبرزها.

خلال المرحلة الانتقالية، أبرمت مجموعة من المصالحات المحلية المهمة، واكتسبت هذه الظاهرة حركية وقوة دفع بحيث أصبحت حاضرة على الطاولة في مختلف ربوع البلاد. على سبيل المثال وليس الحصر، جرى التوصل إلى اتفاق مصالحة بين القذافي وورفلة في عام 2013. كما جرى التوصل إلى اتفاق مصالحة بين الثبو والطوارق في عام 2015. كما جرى التوصل إلى اتفاق مصالحة بين الثبو وأولاد سليمان في عام 2016 برعاية المجلس الاجتماعي لبني وليد. كما جرى إبرام اتفاق مصالحة بين القذافي وأولاد سليمان في 2016 بوساطة قبائل برقة وسوق الجمعة وترهونه وسبها. كما جرى التوصل إلى اتفاق بين مدينة مصراته ومدينة تورغاء في أغسطس 2016، وقد جرت ترجمة بعض بنود الاتفاق، لكنه ما لبث أن واجه عراقيل بسبب الكتائب المسلحة في مدينة مصراته. كما جرى التوصل إلى اتفاق المصالحة بين مصراته والزنتان في أبريل 2018. بعض هذه المصالحات أبرم بعد مواجهات عسكرية وتضمنت الوصول إلى وقف إطلاق النار وتبادلاً للسجناء وفتحاً لملف المفقودين. هذا، والجدير بالملاحظة أن بعض هذه المصالحات أجريت بجهود محلية محضة، وهو ما أثبت لليبيين قدرتهم على لم الشمل بأنفسهم دون الحاجة إلى تدخل خارجي. هذا، والجدير بالملاحظة أن بعض هذه المصالحات لم تقتصر على المكون القبيلي، بل انخرطت فيها مكونات أخرى كالمكون المدني والمكون الشبابي والمكون النسائي. وهذه ظاهرة مهمة وتحتاج إلى دراسة خاصة بها لتحليلها.

وخلال المرحلة الانتقالية، صعد دور البلديات والمجالس المحلية التي لعبت دوراً محورياً في هذه الوساطات والمصالحات. استطاعت البلديات والمجالس المحلية التواصل مع القواعد المجتمعية وفهم احتياجاتها. وقد نجحت البلديات في توفير الحد الأدنى من الخدمات لقواعد مجتمعاتها. وقد تحقق ذلك على الرغم من وجود عدة عوائق مثل قلة الموارد، وعجز الإدارة المركزية وعدم وفائها بمسؤولياتها التي تتكامل مع مسؤوليات البلديات، وعدم توفيرها الدعم الكافي للبلديات. كما كان هناك عائق آخر تمثل في قانون الحكم المحلي الذي يُقلص من دور البلديات. لقد استطاعت البلديات أن تعوض بعض الفراغ الناتج عن عجز معظم الأجسام الرسمية. وخلال المرحلة الانتقالية أيضاً صعد دور المجتمع المدني لاسيما القوى النسائية والشبابية. وقد تجلّى ذلك في تأسيس عدد كبير من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأطر الطوعية، وفي إطلاق مبادرات مدنية وتنظيم حركات توعوية سلمية. وقد تسنى لقوى المجتمع المدني هي الأخرى لعب هذه الأدوار على الرغم من وجود قيود وتحديات لا يستهان بها منها غياب الإطار التشريعي الذي يؤطر عملها. ولعل أبرز تلك التحديات الاستهداف المعنوي والشخصي لقيادات العمل المدني.³³

وطيلة سنوات المرحلة

**خلال المرحلة الانتقالية، أبرمت مجموعة
من المصالحات المحلية المهمة،
واكتسبت هذه الظاهرة حركية وقوة
دفع بحيث أصبحت حاضرة على الطاولة
في مختلف ربوع البلاد.**

الانتقالية، ظلت قوى
العمل المدني صامدة
وفاعلة في مشهد خلا من
فاعلية الأجسام الرسمية.
كما شهدت المرحلة
الانتقالية تأسيس حياة
إعلامية جديدة اتسمت
بقدر من الحيوية. تأسس

عدد كبير من الفضائيات. ومع أن لكل فضائية أجندة تعبر عن الجهة التي تمولها والذي أدلى بدلوه في زيادة عملية الاستقطاب المجتمعي. ومع ذلك فقد اتسم سلوك عدد من الإعلاميين الشباب بقدر لا يستهان به من المهنية الإعلامية والحرفية. وقد تحول عدد من البرامج إلى منصات حوارية. كما مارس الإعلام سلطة الرقابة والمساءلة إلى حد لا بأس به. وقد مثل الإعلام ضغطاً على المسؤولين وممثلي الشعب في الأجسام المستحدثة وقادة القوى السياسية.

مبادرة غسان سلامة

ضمن سياق الجدلية التي نشأت بين متوالية الأزمات المذكورة من جهة والجهود التي تتوخى العبور إلى مرحلة الاستقرار، أطلق السيد غسان سلامة رئيس البعثة الأممية اعتباراً من 22 يونيو 2017 مبادرته كمحاولة لإبرام تسوية شاملة. تنقسم المبادرة إلى عناصر. العنصر الأول تعديل

الاتفاق السياسي وإعادة تشكيل المجلس الرئاسي. يرى سلامة أن هذا المسار هو المسار الأساسي أو الخطة أ لإنهاء الأزمة الليبية. (مؤخرا بات غسان متململا من تلكا الجسمين المنوط بهما مهمة تعديل الاتفاق السياسي وهما مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة).

العنصر الثاني هو عقد مؤتمر وطني جامع تضميني تحت رعاية مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة يكون أساسا للمصالحة الوطنية. كان من المفترض أن يعقد هذا المؤتمر في شهر فبراير من عام 2018، وكان من المفترض أن يجري تحديد واختيار أعضاء المؤسسات التنفيذية التي يفترض أن تُؤلف على أساس توافقي. وهو ما أسهم في اللغط حول طبيعة المؤتمر الوطني الجامع إن كان جسما موازيا أم حدثا واحدا جامعا. (مؤخرا في الأسبوع الأول من شهر أبريل انطلقت الملتقيات الوطنية والتي تُدار في ثلاثين مدينة بالتعاون مع منظمة الحوار الإنساني³⁴).

العنصر الثالث وهو بعد عقد المؤتمر الوطني الجامع حث الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور لمراجعة الدستور ومن ثم حث مجلس النواب على اصدار قانوني الاستفتاء والانتخابات. العنصر الرابع هو إجراء استفتاء على الدستور. (مؤخرا يبدو أن هناك ترددا بشأن الاستفتاء هل سيسبق الانتخابات أم لا). العنصر الأخير هو إجراء انتخابات رئاسية ونيابية (برلمانية) على أساس الدستور (مؤخرا ردد غسان سلامة إمكانية إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية على أساس إعلان دستوري معدل).

عندما ندقق النظر في المبادرة وعناصرها نجد أنها تنطلق من تشخيص مفاده أن جوهر تأزم المرحلة الانتقالية في ليبيا سياسي. هذا التشخيص كان التشخيص الذي اعتمده جميع رؤساء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا منذ تأسيسها. وهو التشخيص الذي تبنته قوى المجتمع الدولي. وقد انعكس هذا التشخيص بدايةً في جعل اختصاص بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا سياسيا فقط. وبناء على هذا التشخيص الذي تبنته أطراف كثيرة أخرى غير البعثة جرى اعتماد وصفة العلاج المتمثلة في تحقيق ما يسمى بـ«سلة الانتقال الديمقراطي». مفاد هذه الوصفة أن أي بلد مر بمرحلة حكم فردي مطلق وحصل له انقطاع دستوري ويمر بمرحلة انتقالية عليه أن ينفذ مجموعة خطوات محددة أهمها إجراء انتخابات، بناء تعددية حزبية دون حتى ثقافة حزبية، وإطلاق حرية الإعلام، وصياغة دستور جديد. وقد حصل ذلك بناء على افتراض أنه بمجرد تتبع هذه الوصفة فسيحصل تعافٍ عام. هذا، وينظر الافتراض الذي مفاده أن جوهر الخلل سياسي فحسب، انهماك أغلب الفاعلين السياسيين في الشأن السياسي (high politics) وإهمال الأزمات على المستويات الأخرى على كثرتها وكأنها غير موجودة. وما يتبع هذا الافتراض هو رسم استراتيجيات على المستوى الوطني فقط وإهمال المستوى المحلي وتجاهل النجاحات التي حققتها الأبنية المحلية بالمقارنة بالأبنية الوطنية.





عندما ندقق النظر في المبادرة وعناصرها نجد أنها تنطلق من تشخيص مفاده أن جوهر تأزم المرحلة الانتقالية في ليبيا سياسي.

هذا التشخيص كان التشخيص الذي اعتمده جميع رؤساء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا منذ تأسيسها. وهو التشخيص الذي تبنته قوى المجتمع الدولي. وقد انعكس هذا التشخيص بدايةً في جعل اختصاص بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا سياسياً فقط.

بناء على هذا التشخيص الذي تبنته أطراف كثيرة أخرى غير البعثة جرى اعتماد وصفة العلاج المتمثلة في تحقيق ما يسمى بـ«سلة الانتقال الديمقراطي». مفاد هذه الوصفة أن أي بلدٍ مرّ بمرحلة حكم فردي مطلق وحصل له انقطاع دستوري ويمر بمرحلة انتقالية عليه أن ينفذ مجموعة خطوات محددة أهمها إجراء انتخابات، بناء تعددية حزبية دون حتى ثقافة حزبية، وإطلاق حرية الأعلام، وصياغة دستور جديد. وقد حصل ذلك بناء على افتراض أنه بمجرد تتبع هذه الوصفة فسيحصل تعافٍ عام.

هذا، ويناظر الافتراض الذي مفاده أن جوهر الخلل السياسي فحسب، انهماك أغلب الفاعلين السياسيين في الشأن السياسي (high politics) وإهمال الأزمات على المستويات الأخرى على كثرتها وكأنها غير موجودة. وما يتبع هذا الافتراض هو رسم استراتيجيات على المستوى الوطني فقط وإهمال المستوى المحلي وتجاهل النجاحات التي حققتها الأبنية المحلية بالمقارنة بالأبنية الوطنية.»

القسم الثالث

الإجابات عن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان الخاص بالمرحلة الانتقالية

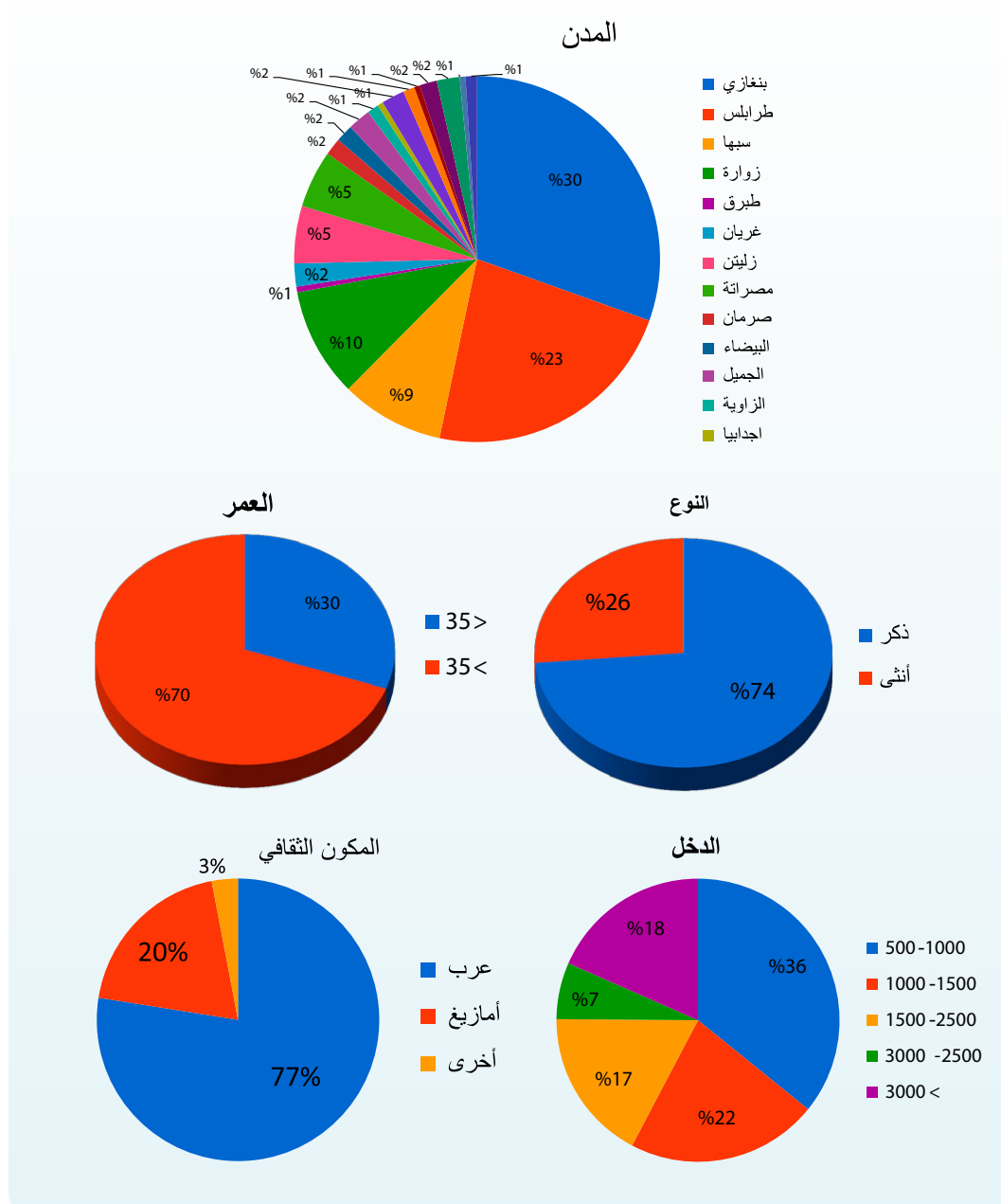
كما أسلفنا الذكر في المقدمة لقد جرى تصميم الاستبيان وفق ضوابط منهجية علمية رصينة. بادئ ذي بدء، اختيرت العينة والتي كانت في حدود المائتين شخص (203 شخص تحديدا) بعناية فائقة وفق معايير عدة. أول هذه المعايير التمتع بخبرة واسعة تتضمن المشاركة الفعالة الجادة المستمرة في العمل والتأثير في مساحات واسعة من الحيز العام. ثاني المعايير التمثيل الجغرافي والثقافي والجنسدي. فقد جرى عقد مجموعات التركيز في المدن الكبيرة في أقاليم ليبيا الثلاث الشرق والغرب والجنوب، تحديدا في مدينة بنغازي وطرابلس وسبها وزوارة. كما تم إجراء مقابلات شخصية في هذه المدن. أما المدن التي لم يتسن فيها عقد مجموعات تركيز أو مقابلات شخصية، فقد استعيض عن ذلك بالاستقصاء الشبكي.

غطت أسئلة الاستبيان عددا من المحاور. أما المحور الأول فهو استيعاب الوعي الجمعي لطبيعة المرحلة الانتقالية وفهمه لطبيعة دور البعثة الأممية. أما المحور الثاني فهو تفاعل المجتمع مع محطة وضع الاتفاق السياسي وتعديله. أما المحور الثالث فهو تفاعل المجتمع مع فكرة المؤتمر الوطني الجامع. أما المحور الرابع فهو تفاعل المجتمع مع العملية الدستورية بما في ذلك صياغة الدستور والاستفتاء عليه. أما المحور الخامس فهو تفاعل المجتمع مع الانتخابات. هذا، وقد صيغت الأسئلة صياغة محايدة تتوخى إتاحة الفرصة لأكبر قدر من التنوع، وتتجنب التوجيه نحو تبني إجابة بعينها.

وفي ذلك تشير الإجابات إلى وجوب تفعيل مبادئ المشاركة المجتمعية في إدارة المرحلة الانتقالية وفي مباشرة العملية الدستورية حتى يؤدي الدستور دوره كعقد اجتماعي يوثق عرى التفاهم التي انحلت، ويرتق الفتق الذي اتسع.

تكونت العينة المستطلعة رأيهم في الاستبيان، سواء عن طريق مجموعات التركيز أو المقابلات الشخصية أو الاستبيان على الشبكة، من 74% ذكور فيما نسبة الإناث 26%، من حيث العمر 70% من المشاركين أصغر من 35 عام و30% أكبر من 35، ومن حيث التحصيل العلمي، فنسبة تكافئ 59% من المستطلع رأيهم هم فئة الجامعيين ونسبة تكافئ 36% من حاملي الشهادات العليا بينما نسبة تكافئ 5% هم من فئة حاملي الشهادة الثانوية.

الرسم التوضيحي (1-5): العينة المستطلعة آرائهم



الجزء الأول:

أسئلة حول المرحلة الانتقالية وخريطة الطريق التي أعلنها غسان سلامة رئيس بعثة الأمم المتحدة للمساندة في ليبيا

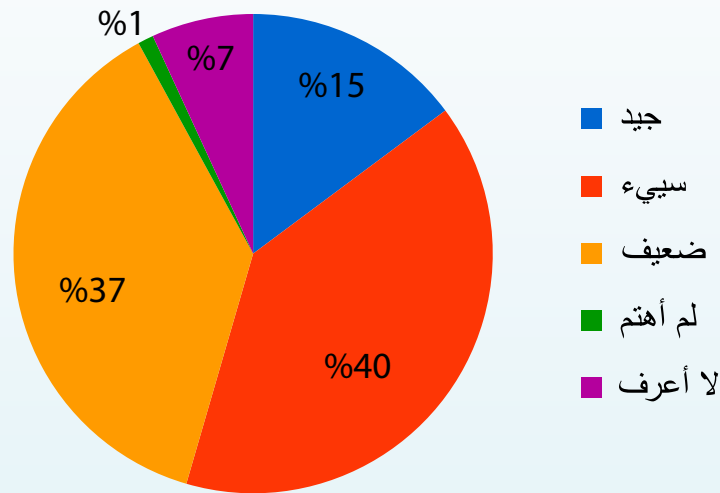
المحور الخاص بالسؤال عن المرحلة الانتقالية وأداء بعثة الأمم المتحدة على وجه العموم وخارطة الطريق التي أعلنها غسان سلامة. انصب المحور الأول من الأسئلة على المرحلة الانتقالية وأداء بعثة الأمم المتحدة على وجه العموم وخارطة الطريق التي أعلنها غسان سلامة على وجه الخصوص. من المهم أن نستحضر أن خارطة الطريق هي واحدة من منتجات البعثة. وهذه البعثة قد مضى عليها في ليبيا سبع سنوات. ومن البديهي أن تصميم غسان سلامة مبادرته الأخيرة قد استند لتقييم سلامة لمحصلة أداء البعثة وتقييمه لما سبق من مبادرات وما واجهها من تحديات وعقبات. كما أن تصورات النخبة الليبية عن خارطة الطريق جزء لا يتجزأ من تصوراتهم عن البعثة وأدائها عبر هذه السنوات السبع.

أولاً: أسئلة حول بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

■ في معرض الإجابة عن الانطباع العام عن أداء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والتي تألفت منذ احتدام الاختلاف الداخلي، لتباشر دور الوسيط بين القوى الليبية. كشف الاستبيان أن نسبة 39.7% من المستطلعة رأيهم يرون أن دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا سيئاً، ونسبة 37.6% يرون دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ضعيفاً، بينما نسبة 14.8% من المستطلعة رأيهم يرونه جيداً، ونسبة تكافئ 6.9% من المستطلعة رأيهم قالوا إنهم ليس لديهم رأي تجاه المسألة، ونسبة تكافئ 1.1% قالوا إنهم غير مهتمين.

الرسم التوضيحي (6): تقييم عام لدور بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا منذ بدء المرحلة الانتقالية

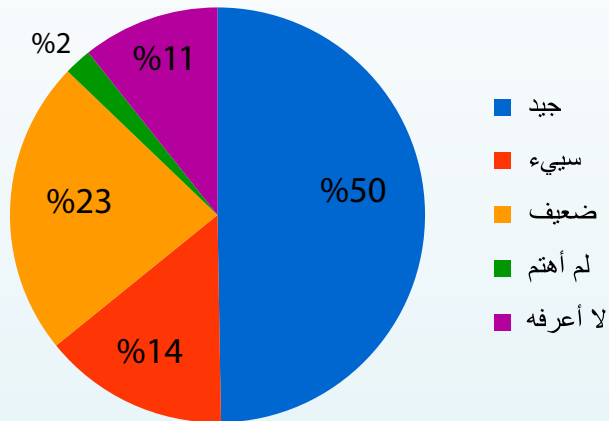
ما هو انطباعك العام عن أداء البعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا منذ 2011 ؟



■ في معرض الإجابة عن السؤال عما إذا كانت مقارنة غسان سلامة تختلف عن مقارنة المبعوثين الأمميين السابقين، كشف الاستبيان أن ما نسبته النصف تقريبا، وتحديدًا نسبة تكافئ 49.7% انطباعه جيدا عن أداء البعثة خلال رئاسة غسان سلامة. بينما نسبة 23% من المستطلعة رأيهم انطباعها عن أداء البعثة خلال رئاسة سلامة ضعيف. فيما كان انطباع نسبة تكافئ 14.4% من العينة سيئ، و10.7% قالوا إنهم ليس لديهم انطباع و10.7% قالوا إنهم لا يعرفونه (أغلب هذه النسبة التي قالت إنها لا تعرفه من سبها تحديدا).

الرسم التوضيحي (7): الانطباع العام عن أداء البعثة خلال رئاسة غسان سلامة

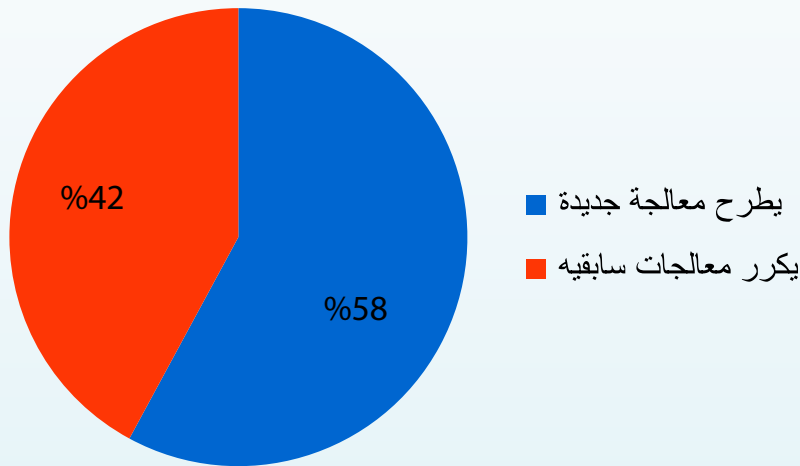
ما هو انطباعك العام عن أداء البعثة خلال رئاسة غسان سلامة؟



■ في معرض الإجابة عن طرح غسان سلامة معالجة جديدة جذرية للأزمة أم أنه يكرر معالجات سابقه، جاءت نتيجة الاستطلاع متقاربة. فيما كانت نسبة تكافؤ 57.9% يرون أن غسان سلامة يطرح معالجة جذرية للأزمة، ونسبة تكافؤ 42.1% يرون أن غسان سلامة يكرر معالجات سابقه.

الرسم التوضيحي (8): تقييم مدى اختلاف مقاربة غسان سلامة عن المبعوثين الأمميين السابقين وما إذا كان يطرح معالجة جديدة جذرية للأزمة أم أنه يكرر معالجات سابقة

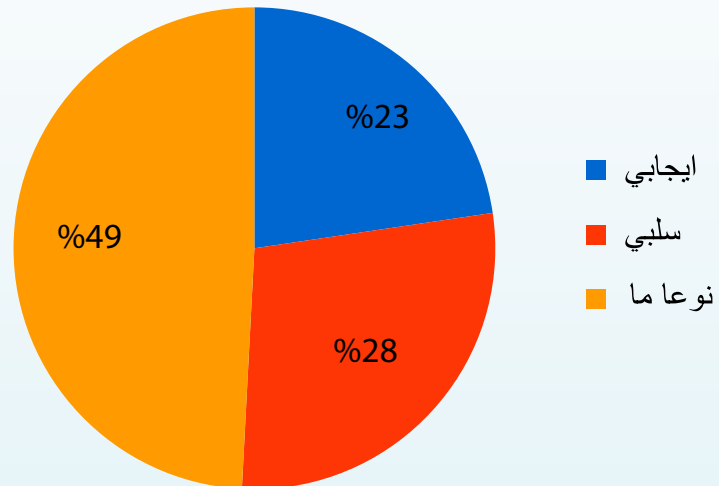
كيف تختلف مقاربة غسان سلامة عن المبعوثين الأمميين السابقين؟
هل يطرح معالجة جديدة جذرية للأزمة أم أنه يكرر معالجات سابقه؟



■ في معرض الإجابة عن التصورات عما إذا كانت بعثة الأمم المتحدة تلعب دورا إيجابيا بناء في تجاوز المرحلة الانتقالية. كشف الاستبيان أن نصف المستطلعة آرائهم، تحديدا ما نسبته 49.2% تقيمهم لدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أنه «إيجابي نوعا ما» فيما ترى نسبة تكافئ 28.2% أن دور البعثة سلبيا ونسبة تُكافيء 22.7% تراه إيجابيا.

الرسم التوضيحي (9): تقييم دور بعثة الأمم المتحدة وما إذا كانت تلعب دورا إيجابيا بناءً في العبور من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار

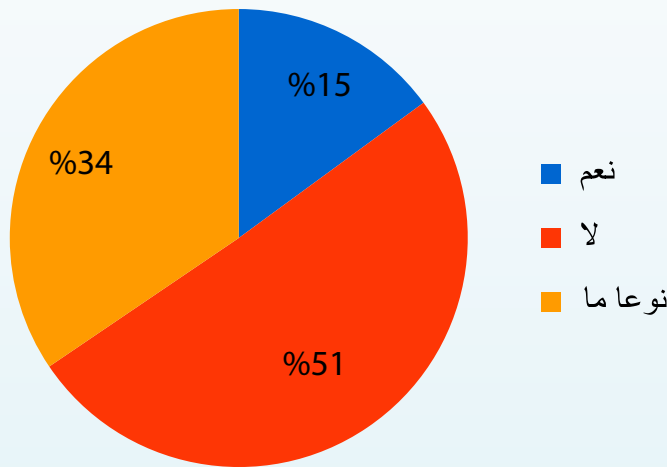
هل ترى أن بعثة الأمم المتحدة تلعب دورا إيجابيا بناء في تجاوز المرحلة الانتقالية؟



■ في معرض الإجابة عما إذا كانت البعثة توازن بين الاعتناء بمواقف قواعد المجتمع (المقاربة القاعدية) وبين الاعتناء بمواقف القوى السياسية (المقاربة الرأسية)، فإن نسبة تكافئ 50.6% من المستطلعة رأيهم يرون أن البعثة لا توازن بين المقاربة القاعدية والمقاربة الرأسية. بينما نسبة تكافئ 14.9% يرون أن البعثة توازن بين المقاربة القاعدية والمقاربة الرأسية. فيما كانت نسبة تكافئ 34.5% من المستطلعة رأيهم يرون أن البعثة توازن بين المقاربتين نوعاً ما.

الرسم التوضيحي (10): تقييم مدى موازنة بعثة الأمم المتحدة بين الاعتناء بمواقف قواعد المجتمع (المقاربة القاعدية) وبين الاعتناء بمواقف القوى السياسية (المقاربة الرأسية)

هل توازن البعثة بين الاعتناء بمواقف قواعد المجتمع (المقاربة القاعدية) وبين الاعتناء بمواقف القوى السياسية (المقاربة الرأسية)؟



■ استطلعت الأسئلة أبرز أوجه الخلل التي تعتري نهج بعثة الأمم المتحدة عموماً. كما استطلعت أهم العوائق التي يمكن أن تعوق تنفيذ خريطة الطريق. كما استطلعت اقتراحات من أجريت معهم المقابلات لتحسين خارطة الطريق؟

من الواضح أن تقييم ممثلي النخبة الليبية لأداء بعثة الأمم المتحدة العام تقييم سلبي على وجه العموم وأن هناك مآخذ لديهم على هذا الأداء على مستويات مختلفة. على مستوى أول، أجمع عدد لا بأس به من المجيبين أن البعثة لم تقف على مسافة واحدة من القوى الليبية رأى أحد ممن أجريت معهم المقابلات أن أبرز أوجه الخلل التي اعترت أداء البعثة هو «عدم الحيادية والمحاباة والكيل بمكيالين في التعامل مع القوى المتناحرة».

شخص آخر ممن أجريت معهم المقابلات اقل إن وجه الخلل الأساسي في أداء البعثة هو عدم إشراك جميع الأطراف والتكتلات في دائرة الحوار. على مستوى ثان، انتقد بعض من أجريت معهم المقابلات إحاطة البعثة بطبيعة الشأن الليبي الفريدة. وفي ذلك رأى البعض أن قصور البعثة الأساسي قد تمثل في «عدم دراية البعثة الكاملة وضالة إحاطتها بمكونات الشعب الليبي ومدي حساسية كل منهم».

كما رأى البعض الآخر أن القصور قد تمثل في «عدم مراعاة البعثة للموروث الدستوري والسياسي المتراكم لاسيما الموروث الدستوري خلال مرحلة بناء دولة الاستقلال».

على مستوى ثالث، انتقد بعض من أجريت معهم المقابلات خطط البعثة السابقة وما تضمنته من أولويات. البعض رأى أن البعثة تفتقر «للقدرة على وضع قرار حاسم دولياً لنزع السلاح».

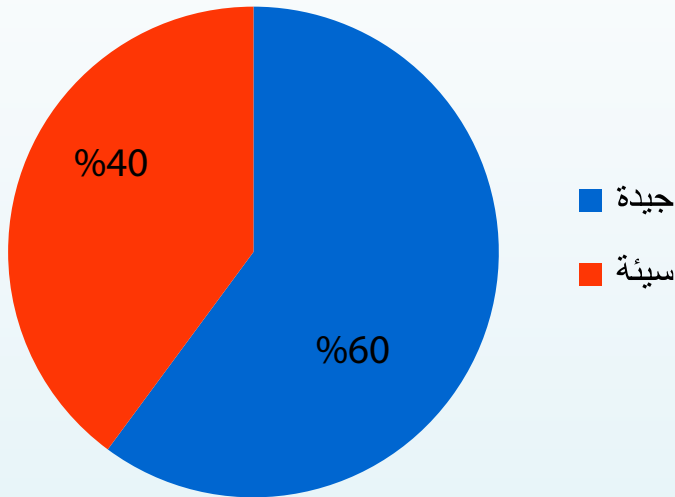
البعض الآخر رأى أن البعثة أخطأت عندما لم تعط أولوية لجمع السلاح وحل المليشيات على قائمة خطتها. على مستوى ثالث، انتقد بعض من أجريت معهم المقابلات عدم قدرة البعثة على منع التدخلات الدولية والاقليمية في دعم الصراع بين الأطراف.

ثانياً: أسئلة حول خارطة الطريق

■ في معرض الإجابة عن تقييم خارطة الطريق عموماً، نسبة تكافئ 60.1% من المستطلعة رأيهم يرونها جيدة بينما نسبة تكافئ 39.9% يرونها سيئة.

الرسم التوضيحي (11): تقييم عام لخارطة الطريق

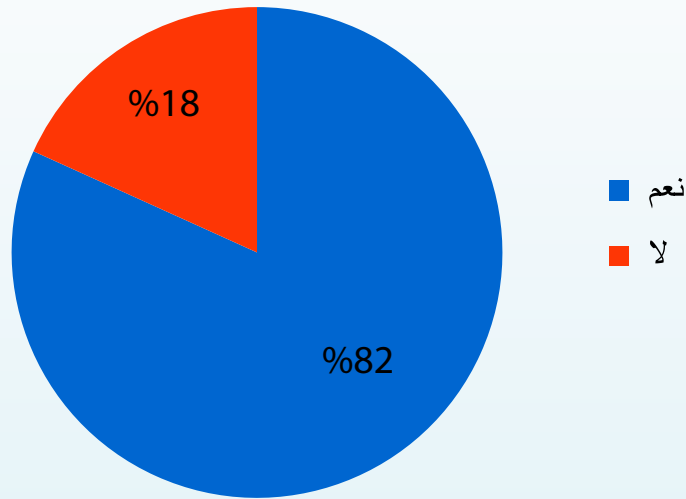
ما رأيك في خريطة الطريق هذه عموماً؟



■ في معرض الإجابة عن مراحل أو خطوات يُتصور أنه قد تم اغفالها في خارطة الطريق، فإن نسبة كبيرة من المستطلعة رأيهم تكافئ 81.8% يرون أن هناك مراحل أو خطوات قد تم اغفالها في خارطة الطريق. بينما نسبة تكافئ 18.2% يرون أنه لم يتم اغفال أي خطوات أو مراحل في خارطة الطريق المقترحة.

الرسم التوضيحي (12): تقييم ما إذا كانت هناك مراحل أو خطوات
أغفلتها خارطة الطريق

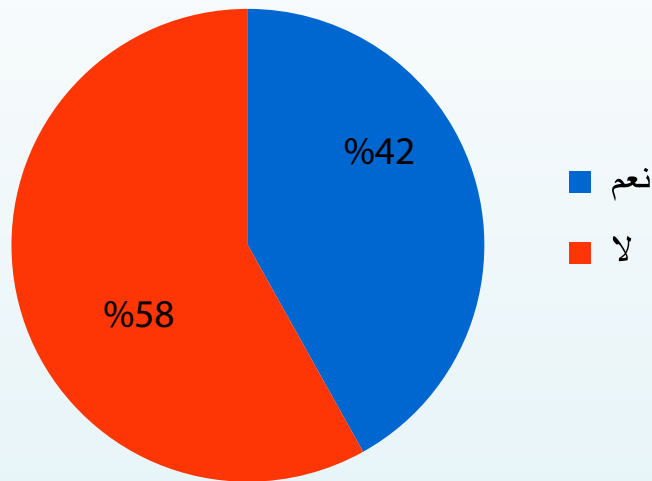
هل هناك مراحل أو خطوات ترى أن خريطة الطريق قد أغفلتها؟



■ في معرض الإجابة عما إذا كان المناخ والظروف القائمة تُعزز احتمال نجاح خارطة الطريق، فكشف الاستبيان أن نسبة تكافئ 58.1% من المستطلعة رأيهم يرون أن الظروف القائمة تعزز احتماليات نجاح خارطة الطريق بينما نسبة تكافئ 41.9% يرون أن الظروف لا تسمح بعد بنجاح خارطة الطريق.

الرسم التوضيحي (13): تقييم ما إذا كان المناخ والظروف القائمة تعزز احتمال نجاح خارطة الطريق

في تقديرك هل المناخ والظروف القائمة تعزز احتمال نجاح خريطة الطريق؟



■ هذا، وبينما تنوعت تصورات ممثلي النخبة الليبية بشأن أهم العوائق التي يمكن أن تعوق تنفيذ خارطة الطريق التي أعلنها غسان سلامة، فقد كان المشترك بين جميع الإجابات هو أن العوائق المتصورة جميعها محلية وليست خارجية.

أحد من أجريت معهم المقابلات رأى أن أهم العوائق هو انتشار السلاح والمليشيات المسلحة. وهناك من رأى أن تعنت الاطراف المتصارعة سيؤدي إلى عدم وجود بيئة مهيئة للانتخابات. كما أبدى ثالث تخوفه من عدم التزام أو احترام الأطراف المتنازعة على الأرض. العائق المقلق عند البعض الآخر هو الفساد المالي. وهناك من رأى أن غياب الوعي السياسي سيمثل في حد ذاته عائقا في وجه خريطة الطريق. لنا أن نقارن بين الإجابات عن السؤال الخاص بالعوائق مع الإجابات المذكورة سابقا حول أداء البعثة.

عند المقارنة يمكننا أن نخلص إلى أن ما يجب أن يؤخذ من عدم ذكر التدخلات الخارجية كعوائق محتملة والتركيز على العوائق المحلية هو أن وزن العوائق المحلية كبير للغاية في نظر ممثلي النخبة الليبية، إلا أنهم يستبعدون عوائق خارجية استبعادا كاملا. ولعل هذا يعطينا مفتاحا مهما من مفاتيح العبور من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار وهو أنه إذا نضج بين القوى الليبية نفسها توافق على وجوب إنهاء الصراع المزمع فإنه سيكون من الصعب على القوى الخارجية التي ترى أن مصلحتها استمرار النزاع أن تفرض استمراره.

■ تنوعت تصورات ممثلي النخبة الليبية بشأن أهم العوائق التي يمكن أن تعوق تنفيذ خارطة الطريق، تنوعت اقتراحاتهم بشأن تحسين خارطة الطريق، كما تناولت جميع هذه الاقتراحات أطرافاً محلية أيضاً وهو ما يؤكد النتيجة التي استخلصناها في الفقرة السابقة.

ركزت بعض الاقتراحات على تراتبية خطوات خارطة الطريق. فقد اقترح أحد من أجريت معهم المقابلات «العمل على كل مرحلة على حدة، بدءاً بالخطوة الأولى وهي تضمين الاتفاق ثم الاستفتاء ثم الانتخابات. شخص آخر اقترح وضع الدستور أولاً قبل الانتخابات.

حزمة أخرى من الاقتراحات اتصلت بالشأن العسكري. وفي ذلك رأى أحد من أجريت معهم المقابلات وجوب الإسراع إلى دمج الثوار تحت القيادات العسكرية. آخر رأى وجوب توحيد المؤسسة العسكرية. حزمة أخرى من الاقتراحات انصبت جميعها على أهمية معالجة الانقسام المجتمعي. فهناك من اقترح «توسيع دائرة الحوار». وهناك من اقترح وجوب ضمان «تمثيل المكونات العرقية». وهناك من اقترح دعم مؤتمر شامل للمصالحة الوطنية وحل كافة الخلافات بين كافة الأطراف هي الأساس لتنفيذ خارطة الطريق.

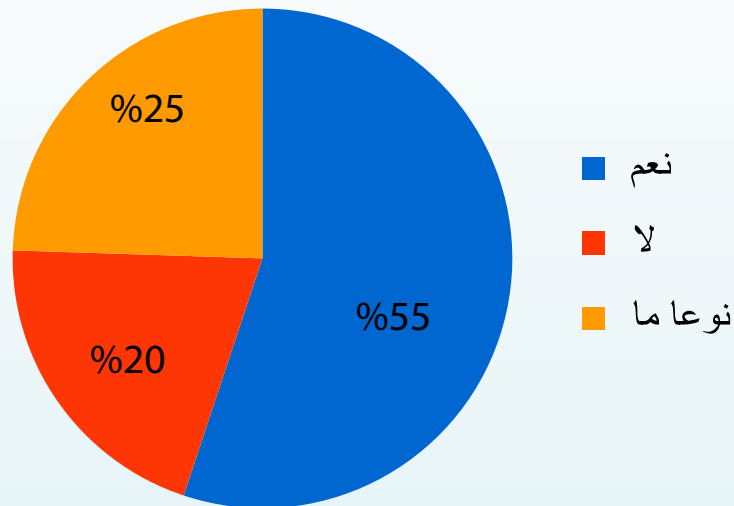
هناك من الاقتراحات ما انصب على اتخاذ ما يضمن مقدماً التزام القوى المتصارعة بما يسفر عنه صندوق الاقتراع. وفي ذلك رأى أحد من أجريت معهم المقابلات وجوب صياغة ميثاق وطني: وجود وثيقة يوقع عليها كافة الأطراف المتنازعة تجبر الجميع باحترام نتائج الانتخابات والخضوع لها. هناك من الاقتراحات ما عكس قلقاً من وجود فجوة بين إيقاع القوى السياسية وإيقاع المجتمع. هذا ما يشي به الاقتراح الذي مفاده أنه قبل كل شيء يجب إقناع الشعب الليبي بجدوى خارطة الطريق عن طريق نشر الوعي السياسي بطريقة بسيطة حتى يستوعب رجل الشارع محتوى خارطة الطريق والحل السياسي كطريق للنجاة. هناك من الاقتراحات ما ركز على الجانب الدستوري فرأى وجوب أن تتضمن خارطة الطريق اعتماد دستور 1951.

ثالثاً: أسئلة حول مرحلة تعديل الاتفاق السياسي بحسبانها إحدى مراحل خارطة الطريق

■ في معرض الإجابة عن مرحلة تعديل الاتفاق السياسي بحسبانها إحدى مراحل خارطة الطريق وعن متابعة عملية بناء الاتفاق السياسي. فإن نسبة تكافئ 55.1% من المستطلعة قد تابعوا عملية الحوار السياسي وما انبثق عنها من توقيع للاتفاق السياسي، بينما نسبة 24.5% من المستطلعين قالوا إنهم تابعوا عملية بناء الاتفاق السياسي «إلى حد ما». بينما نسبة تكافئ 20.4% قالوا إنهم لم يتابعوا عملية بناء الاتفاق السياسي بالمرّة.

الرسم التوضيحي (14): تقييم متابعة عملية بناء الاتفاق السياسي

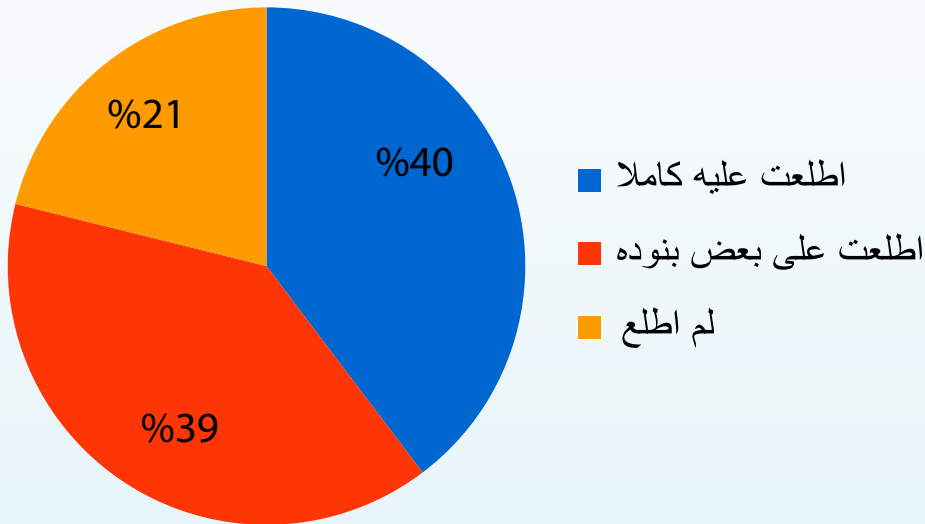
هل تابعت عملية بناء الاتفاق السياسي؟



■ في معرض الإجابة عن اطلاع العينة على الاتفاق السياسي، فإن نسبة تكافئ 39.7% من المستطلعة آرائهم قالوا إنهم قد اطلعوا على الاتفاق السياسي اطلاعا كاملا. فيما نسبة تكافئ 39.2% من العينة قالوا إنهم قد اطلعوا على بعض البنود وليس لديهم اطلاع كامل بالاتفاق السياسي. بينما نسبة تكافئ 21.1% من المستطلعة رأيهم قالوا إنهم لم يطلعوا على الاتفاق السياسي بالمرّة.

الرسم التوضيحي (15): تقييم مدى الاطلاع على الاتفاق السياسي

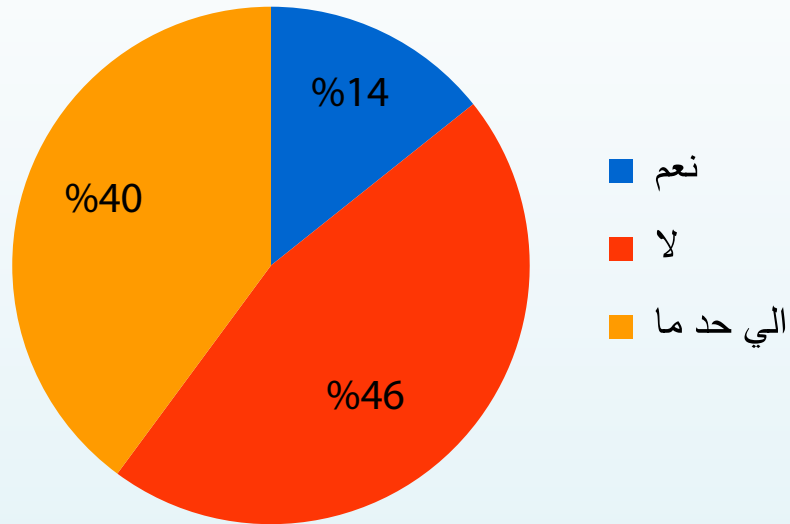
هل اطلعت على الاتفاق السياسي؟



■ في معرض الإجابة عما إذا كان الاتفاق السياسي متوازناً، فإن نسبة تكافئ 45.8% من المستطلعة رأيهم لا يعتقدون أن الاتفاق السياسي متوازناً بالمرّة، بينما نسبة تكافئ 39.9% يرون أن الاتفاق السياسي متوازن إلى حد ما. ونسبة تكافئ 14.3% من المستطلعة رأيهم يرون أن الاتفاق السياسي غير متوازن بالمرّة.

الرسم التوضيحي (16): تقييم توازن الاتفاق السياسي

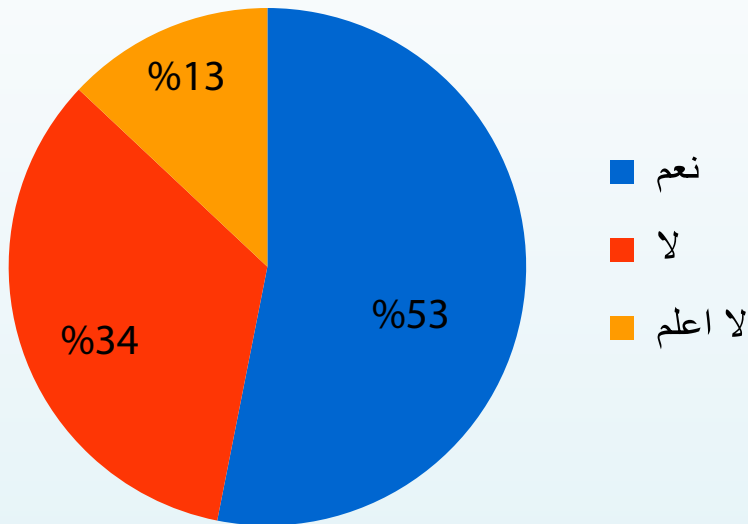
هل يعد الاتفاق السياسي متوازناً؟



■ في معرض الإجابة عما إذا كانت خطوة إنجاز الاتفاق السياسي خطوة للأمام أم لا. كشف الاستبيان أن نسبة تكافئ 53.1% من المستطلعة رأيهم يرون أن خطوة إنجاز الاتفاق السياسي تمثل خطوة إلى الأمام، بينما نسبة تكافئ 33.9% لا يعتبرون خطوة إنجاز الاتفاق السياسي خطوة للأمام. فيما لم تحسم نسبة تكافئ 13% رأيها وقالوا إنهم لا يعلمون.

الرسم التوضيحي (17): تقييم خطوة إنجاز الاتفاق السياسي وما إذا كانت تمثل خطوة إلى الأمام أم الورا

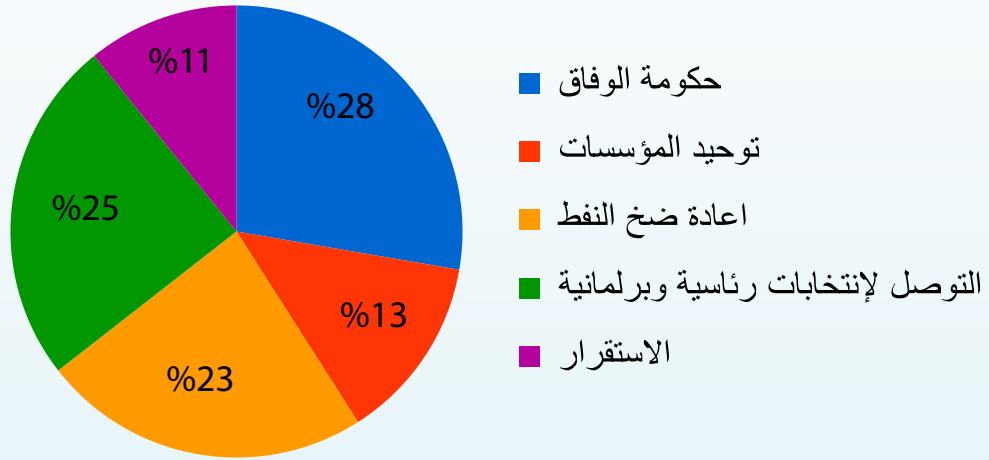
هل ترى أن خطوة إنجاز الاتفاق السياسي خطوة للأمام أم لا؟



■ في معرض الإجابة عن أهم إنجازات الاتفاق السياسي، اعتبرت نسبة تكافؤ 27.7% من المستطلعة رأيهم أن أهم إنجاز للاتفاق السياسي هو حكومة الوفاق، فيما اعتبرت نسبة تكافؤ 23.5% من المستطلعة رأيهم أن إعادة ضخ النفط كان أحد أهم إنجازات الاتفاق السياسي، فيما اعتبرت نسبة تكافؤ 13.3% من المستطلعة رأيهم اعتبرت أن توحيد المؤسسات كان أحد أهم إنجازات الاتفاق السياسي، فيما اعتبرت نسبة تكافؤ 24.7% من المستطلعة رأيهم اعتبروا أن التوصل للانتخابات أحد أهم إنجازات الاتفاق السياسي، فيما نسبة تكافؤ 10.8% من المستطلعة آرائهم يعتبرون أن تحقيق الاستقرار النسبي كان أحد أهم إنجازات الاتفاق السياسي.

الرسم التوضيحي (18): تقييم إنجازات الاتفاق السياسي

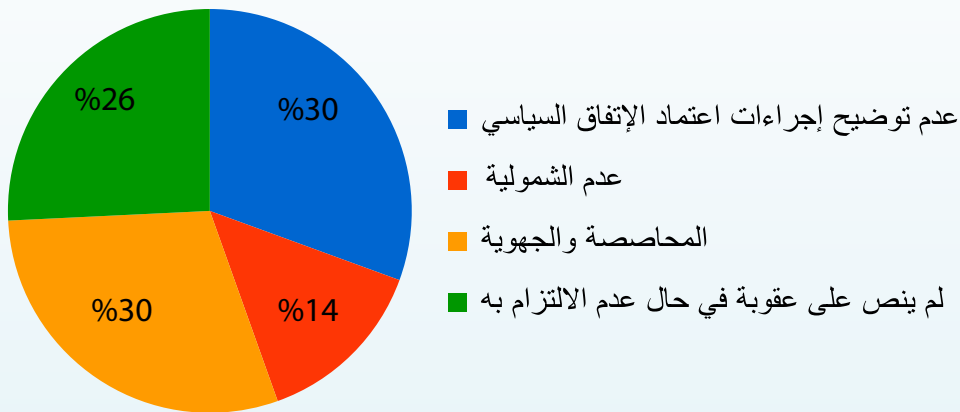
ما هي أهم إنجازات الاتفاق السياسي؟



■ في معرض الإجابة عن أبرز عيوب عملية بناء الاتفاق السياسي، فإن نسبة تكافئ 30.6% يرون أن عدم توضيح إجراءات اعتماد الاتفاق السياسي هي أبرز عيوب عملية بناء الاتفاق السياسي. فيما ذهبت نسبة قدرها 29.7% أن المحاصصة والجهوية هي أبرز عيوب عملية بناء الاتفاق السياسي. فيما قالت نسبة 25.8% أن عدم وجود نص في الاتفاق السياسي لمعاقبة المعرقلين أو من لا يلتزم به هي أبرز عيوب عملية بناء الاتفاق السياسي. فيما ذهبت نسبة تكافئ 14.0% أن عدم الشمولية هي أبرز عيوب عملية بناء الاتفاق السياسي.

الرسم التوضيحي (19): تقييم عيوب عملية بناء الاتفاق السياسي

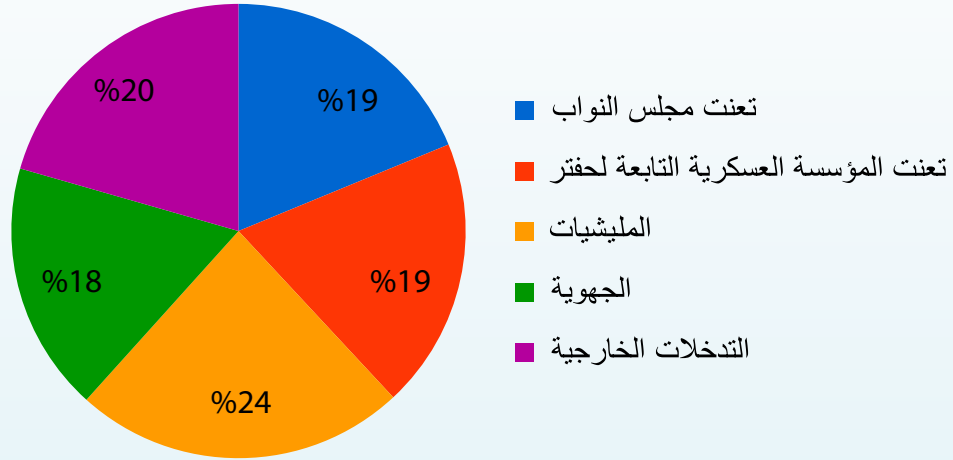
ما هي أبرز عيوب عملية بناء الاتفاق السياسي؟



■ في معرض الإجابة على أهم العوائق التي أعاقَت التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي، فإن نسبة تكافئ 23.9% يرون أن المليشيات وعدم وجود ترتيبات أمنية منضبطة هي أهم عوائق تنفيذ الاتفاق السياسي. فإن نسبة تكافئ 20.6% يرون أن التدخلات الخارجية هي أهم عوائق تنفيذ الاتفاق السياسي. فإن نسبة تكافئ 19.3% يرون أن تعنت المؤسسة العسكرية التابعة التابعة للقيادة العامة للجيش برئاسة المشير خليفة حفتر هي أهم عوائق تنفيذ الاتفاق السياسي. فإن نسبة تكافئ 18.8% يرون أن تعنت مجلس النواب هي أهم عوائق تنفيذ الاتفاق السياسي. فإن نسبة تكافئ 17.8% يرون أن الجهوية هي أهم عوائق تنفيذ الاتفاق السياسي.

الرسم التوضيحي (20): تقييم العوائق التي أعاقَت التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي

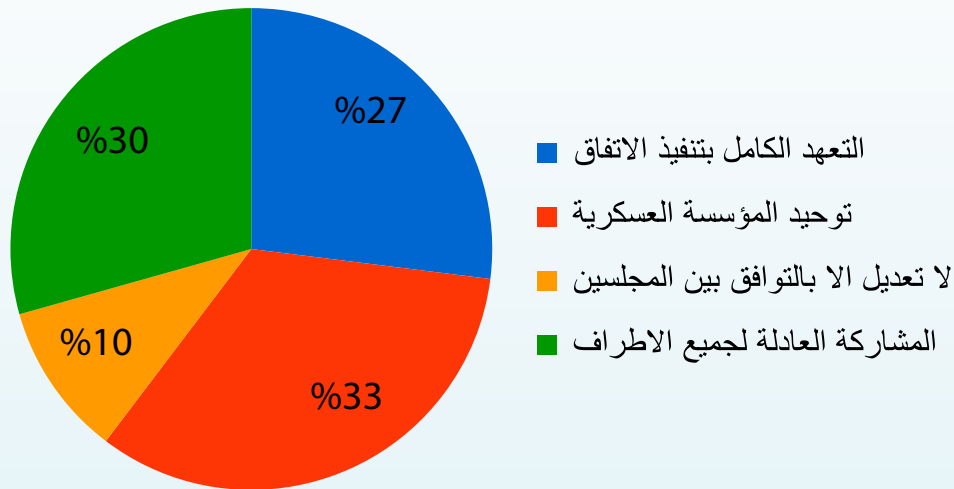
ما هي أهم العوائق التي أعاقَت التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي؟



■ في معرض الإجابة عما هي الشروط الكبرى التي يجب أن تحكم عملية تعديل الاتفاق السياسي، فإن نسبة تكافئ 33.3% يرون أن توحيد المؤسسة العسكرية هي أهم الشروط التي يجب أن تحكم عملية تعديل الاتفاق السياسي. فيما ترى نسبة تكافئ 29.4% أن المشاركة التضمينية والعدالة لجميع الأطراف هي أهم الشروط التي يجب أن تحكم عملية تعديل الاتفاق السياسي. فيما ترى نسبة تكافئ 27.0% أن التعهد الكامل بتنفيذ الاتفاق هي أهم الشروط التي يجب أن تحكم عملية تعديل الاتفاق السياسي. فيما ترى نسبة تكافئ 10.3% أنه لا تعديل ممكن إلا بالتوافق بين مجلس النواب ومجلس الدولة.

الرسم التوضيحي (21): تقييم استحقاقات عملية تعديل الاتفاق السياسي

ما هي الشروط الكبرى التي يجب أن تحكم عملية تعديل الاتفاق السياسي؟



■ طيف من الاقتراحات فيما يتصل بالعناصر التي هي بحاجة إلى تعديل في الاتفاق السياسي حذفًا وإضافة وتبديلًا.

بعض الاقتراحات انصب على مواد الاتفاق نفسه. وفي ذلك ذكر أحد من أجريت معهم المقابلات على وجه الإجمال أن جوهر المشكلة في الاتفاق يكمن في المادة الثامنة. «المادة الثامنة هي سبب تأخر تنفيذ الاتفاق». شخص آخر ممن أجريت معهم المقابلات فصل هذا القول المجمل بقوله:

«إن لب المشكلة هي المادة الثامنة لما تشكله من جدل بين الطرفين، والمادة الثامنة من الأحكام الإضافية وبند التدخل في العملية الدستورية إضافة للاختصاصات التنفيذية غير الموضحة بالكامل والدور التنفيذي بين المجلسين الأعلى للدولة والبرلمان».

من الاقتراحات أنه من الضروري مراجعة موقف الاتفاق السياسي من مفهوم توزيع السلطات: «صلاحيات مجلس الدولة والبرلمان التشريعية ومجلس الأعلى التنفيذية». (من الاقتراحات أنه من الضروري «أن يُنص على آليات تنفيذ هذا الاتفاق، وإضافة مادة صريحة لمعاقبة كل من يجرء علي عدم تنفيذ الاتفاق السياسي».

هناك إجابات عكست قناعة عامة بأن الاتفاق السياسي قد فقد صلاحيته السياسية ولا بد من اعتباره شيئًا من الماضي:

«مر عامين علي مروره أصبح كله بحاجة للحذف ما فائدة تعديله إن لم تكن هناك إرادة دولية لفرضه ومعاقبة معرقلي الاتفاق رهن تجاذب وتلاعب الدول العظمى عبر أذرعها ومرتزقتها في ليبيا».

....

هناك إجابات أخرى وافقت الإجابات السابقة لكنها اختلفت عنها بأن ذكرت البديل الذي يجب تبنيه في حالة اعتبار الاتفاق السياسي شيئًا من الماضي:

– «لابد من مراجعة الاتفاق على ضوء الظروف الراهنة تشير الى ان الزمن تجاوزه والافضل التركيز على المؤتمر الجامع للخروج بوثيقة تأسيسية توافقية في المحاور التي ذكرت سلفا».

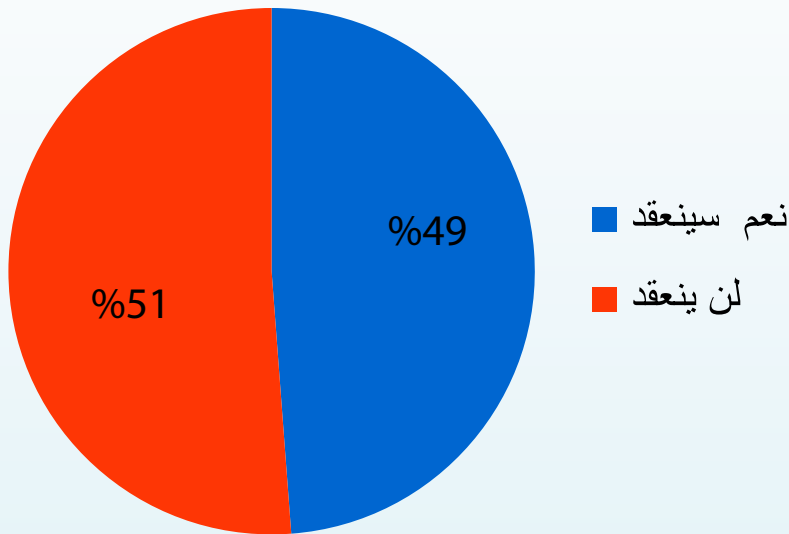
– «إلغاء الاتفاق وتفعيل دستور 1963».

رابعاً: أسئلة حول مرحلة المؤتمر الوطني كإطار للمصالحة بحسبانها إحدى مراحل خريطة الطريق

■ في معرض الإجابة عن التوقعات بانعقاد المؤتمر الوطني الجامع، فإن نسبة تكافئ 51.2% من المستطلعة آرائهم يشككون في إمكانية انعقاد المؤتمر الوطني الجامع بينما نسبة تكافئ 48.8% يتوقعون أن ينعقد.

الرسم التوضيحي (22): تقييم احتمالية انعقاد المؤتمر الوطني

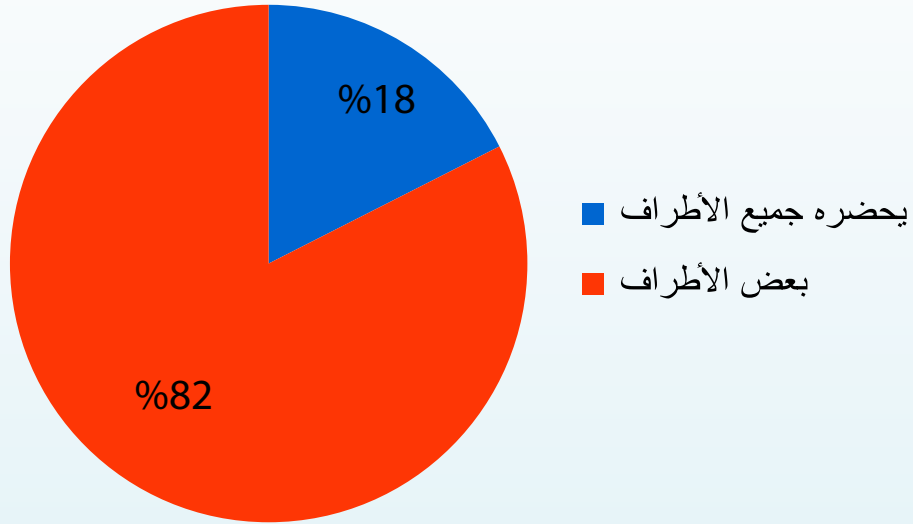
هل يغلب أن المؤتمر الوطني الجامع سينعقد فعلاً؟



■ في معرض الإجابة عما إذا كان المؤتمر الوطني الجامع سيحضره جميع الأطراف، فنسبة غالبية عظمى تكافئ 82.5% من المستطلعة آرائهم تشكك في أن المؤتمر الوطني الشامل المزمع عقده ضمن إطار خطة غسان سلامة في مدى تضمينية وشمولية المؤتمر الوطني وترى أنه سيقصر على بعض الأطراف، بينما نسبة تكافئ 17.5% من المستطلعة آرائهم يرون أن المؤتمر الوطني الجامع سيكون جامعا فعلا وستحضره جميع الأطراف.

الرسم التوضيحي (23): تقييم مستوى تضمينية المؤتمر الوطني الجامع المتوقعة

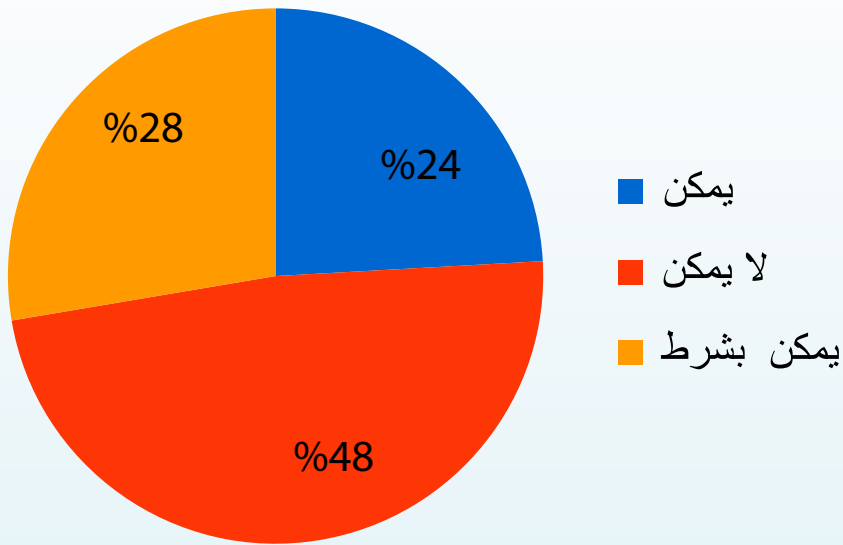
هل يغلب أن المؤتمر الوطني الجامع ستحضره جميع الأطراف؟



■ في معرض الإجابة عن إمكانية إجراء المصالحة قبل إنهاء فوضى السلاح، فإن نسبة كبيرة تكاد تصل لنصف العينة وتحديدًا نسبة تكافئ 48.2% يرون أنه لا يمكن إجراء مصالحة قبل إنهاء فوضى السلاح. بينما تصل إلى 27.7% من المستطلعة آرائهم يرون أنه ممكن ولكن ضمن شروط وضوابط معينة. وأكدت نسبة أخرى تصل إلى 24.1% إمكانية إجراء المصالحة قبل إنهاء فوضى السلاح.

الرسم التوضيحي (24): تقييم مدى واقعية إجراء المصالحة قبل إنهاء فوضى السلاح

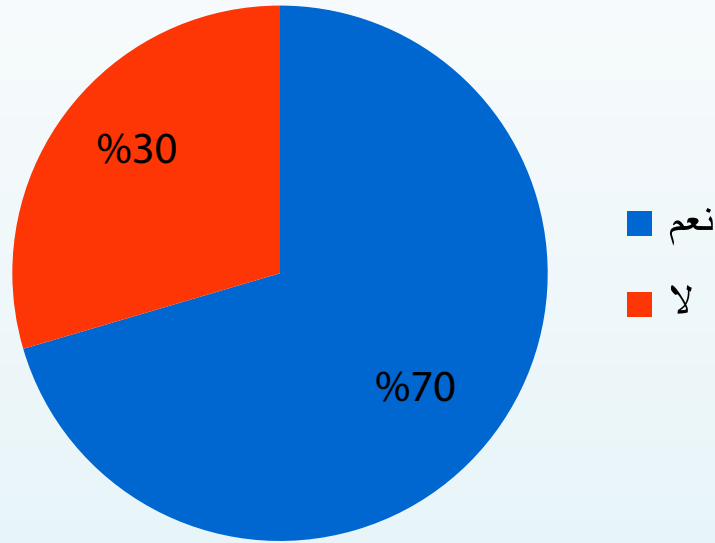
هل يمكن إجراء المصالحة قبل إنهاء فوضى السلاح؟



■ في معرض الإجابة عن إمكانية أن يشمل المؤتمر الوطني الجامع أعضاء الكتائب المسلحة. فتوقعت نسبة غالبية من المستطلع آرائهم تكافئ 70.4% بأن يشمل المؤتمر الوطني الجامع هذه المجموعات المسلحة فيما استبعدت نسبة تكافئ 29.6% أن يشمل المؤتمر الوطني الجامع هذه المجموعات المسلحة.

الرسم التوضيحي (25): تقييم إمكانية مشاركة المجموعات المسلحة في المؤتمر الوطني الجامع

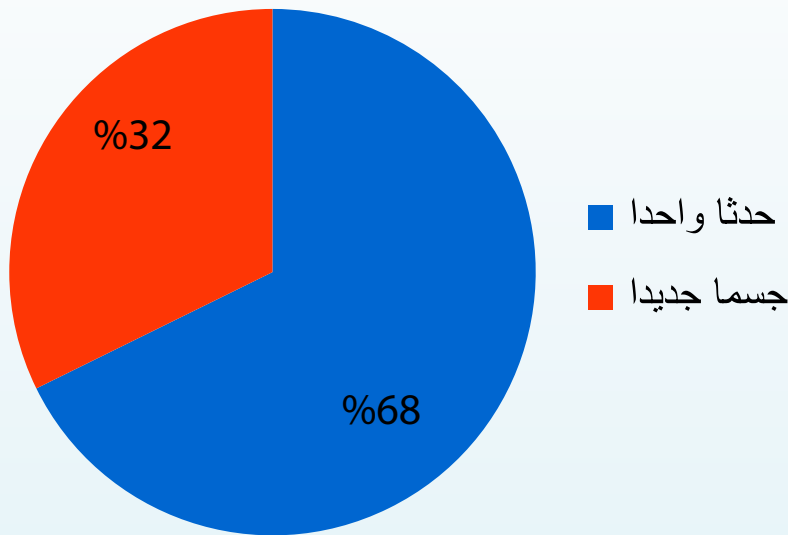
هل تتوقع أن يشمل المؤتمر الوطني المزمع عقده من يحملون السلاح غير الشرعي (الميلثنيين)؟



■ في معرض الإجابة عما إذا كان المؤتمر الوطني الجامع سيكون جسما جديدا أم حدثا واحدا فقط سيخرج بتوصيات. فنسبة تكافئ 67.7% من المستطلع آرائهم يرون أن المؤتمر الوطني الجامع سيكون حدثا واحدا فقط وسيخرج بتوصيات، فحين رأت نسبة تكافئ 32.3% أن المؤتمر الوطني الجامع سيكون جسما آخر جديدا.

الرسم التوضيحي (26): تقييم التوقعات حول طبيعة المؤتمر الوطني الجامع

هل تتصور أن المؤتمر الوطني الشامل سيكون
حدثا واحدا فقط أم جسما جديدا؟



■ صيغت الأسئلة الخاصة بمواقف ممثلي النخبة الليبية تُجاه المؤتمر الوطني المزمع عقده ليكون إطاراً للمصالحة صياغة خاصة الغرض منها تعزيز فرص المؤتمر الوطني لأن ينجز مصالحة حقيقية لا أن يكون مجرد ملتقى للعلاقات العامة أو لتسجيل المواقف، أو أن يزيد حالة التعقيد القائمة تعقيداً. لذلك توخت الأسئلة تعريف أبرز الخصومات والملفات التي يجب أن يتصدى لها المؤتمر. ولعله من نافلة القول أن تعريف هذه الخصومات يستتبع ترتيبها حسب عدد من المعايير حسب معيار الأولوية. كما يجدر استحضار أن هناك تشابكاً بين بعض الخصومات.

أفصحت الإجابات عن أن أغلب ممثلي النخبة الليبية يرون أن هناك حزمة من الخصومات والنزاعات التي لا بد من التصدي لها بالتزامن. «الخلاف الإقليمي» يحتل مرتبة الصدارة في وعي ممثلي النخبة الليبية باعتباره الخلاف الأكبر. والمقصود به ما عبر عنه البعض بـ«الخلاف التاريخي بين برقة وطرابلس، وملف طريقة إدارة الموارد الطبيعية بشكل يضمن العدالة». البعض الآخر رأى أن مما يأتي على رأس الأولويات «النزاعات بين المدن». البعض الآخر رأى أن الأولوية للخلاف بين السلطات. وهذا ما عبر عنه البعض بالإشارة إلى «النزاعات بين حكومة الوفاق ومجلس النواب والمؤسسة العسكرية شرق البلاد»، بينما عبر عنه البعض الآخر بالإشارة إلى «الخلافات بين المؤسسات بغية توحيد مؤسسات الدولة».

إحدى الإجابات جمعت هذه الخلافات بأن دعت إلى وجوب أن يجتهد المؤتمر الوطني الجامع إلى «الوصول إلى صيغ توافقية مع المقاطعين للدستور، دعاة اللامركزية، المتظلمين اقتصادياً وتنموياً، المتظلمين إدارياً إشكال الرقم الوطني، المتظلمين سياسياً» المحاصصة السياسية والمشاركة في السلطة».

هناك من رأى أنه لا بد من أن يركز المؤتمر على وضع المدن التي تمر بظروف قاهرة تستدعي تدخلاً جراحياً عاجلاً مثل «وضع درنة»، ووضع تاورغاء وبني وليد كحالات خاصة». ملف «نزع السلاح من الميليشيات وتوحيد المؤسسة العسكرية وأمرأ التشكيلات المسلحة» برز كمحف أجمع عدد كبير من ممثلي النخبة الليبية على اعتباره ملفاً خطيراً يستدعي. هناك من ذكر عودة المهجرين باعتباره الملف الأبرز. وهناك من ذكر وجوب «اختيار حكومة ذات كفاءة» باعتباره الملف الأبرز. البعض اعتبر المصالحة الوطنية الشاملة هي الملف الأبرز، بينما خصص البعض الآخر بأن ألح على وجوب أن تكون هذه المصالحة الوطنية «نهائية، وعلى وجوب أن تتحقق» عبر مرحلة العدالة الانتقالية وجبر الضرر».

■ تنوعت الإجابات عن السؤال حول الخطوات التي يرى ممثلو النخبة الليبية أنها ستعزز دور المؤتمر الوطني الجامع كإطار للمصالحة، لكنها في نفس الوقت تتكامل فيما بينها.

عدد لا يستهان به ممن أجريت معهم المقابلات ألح على التضمينية والجامعية وتمثيل جميع المكونات ونبذ الإقصاء. وقد تنوعت أساليب التعبير عن ذلك. البعض عبر ذلك بقوله: «دعوة جميع الاطراف وعدم إقصاء أي طرف». البعض الآخر عبر عنه بقوله: «مشاركة جميع البلديات وتمثيل الشباب والمرأة». البعض عبر عنه بقوله: «مشاركة كل الاطراف الفاعلة على الأرض في ليبيا». البعض عبر عن ذلك موضحاً أنه لا يكفي أن تكون الشخصيات المدعوة ممثلة لقوى وشرائح ليبية، بل يجب أن تتسم بالكفاءة والحرص على إنجاح المؤتمر. هذا ما عكسته الإجابة الآتية: الاختيار الدقيق للمدعوين للحضور بحيث يشكل الحاضرون كل الأطراف السياسية والاجتماعية والثقافية بدون إقصاء إلا للتنظيمات الإرهابية، ويراعى أن تكون الاسماء من أفضل المتاحة بليبيا.

إجابة أخرى تكاملت مع الإجابات السابقة ركزت على آلية اختيار المشاركين: «ما طرحه السيد غسان مقبول كإطار عام، لكن المهم هو آليات الاختيار ومن سيكون حاضراً». بعض الإجابات ذكر أن من أهم ما يعزز فرص نجاح المؤتمر توفير المناخ السليم وإبداء حسن النوايا وترك التعنت المسبق:

عدم اشتراط أي شروط مسبقة للمشاركة في المؤتمر من قبل الجميع كبادرة حسن نوايا والاتفاق على شعارات توحيد ولا تفرق، وتنازل الجميع عن أكبر قدر ممكن من المصالح الفتوية.

أحد من أجريت معهم المقابلات ذكر أن من الخطوات التي يرى ممثلو النخبة الليبية أنها ستعزز دور المؤتمر الوطني الجامع كإطار للمصالحة اتخاذ إجراءات معينة في الواقع الليبي الحالي:

كلمة «المصالحة» فضفاضة ولا يمكن قياسها. الخطوات التي يجب ان تتخذ قبل التنظير لمصالحة او غيرها هو الشروع الفوري في فرض هيبة الدولة وتفعيل أجهزتها الأمنية وبسط الأمن وتفعيل المؤسسات القضائية ومحاسبة المجرمين وعقابهم وكل من تعدى على الحريات العامة والخاصة بقوة وحجة القانون. ومنها يمكن الحديث عن مصالحة او غيره.

■ إجراءات أخرى اقترحت الإجابات اتخاذها قبل المؤتمر الوطني الجامع.

– «تسليم السلطة للمجلس الأعلى للقضاء والتوافق على دستور او على الأقل عقد اجتماعي وطني واجراء انتخابات».

– «البدء الفعلي لتطبيق للقانون 59 للحكم المحلي الذي ربما يساهم نوعا ما في التقليل من المركزية الادارية والمحافظة على استقلالية ونزاهة القضاء، العمل على بناء مؤسسة عسكرية موحدة بدون اي اجندات او توجهات بكافة اشكالها، بالإضافة الى دعم المؤسسات الامنية وتطويرها بما يكفيها لاستلام مهامها والعمل عليها بعيدا عن الميليشيات المسلحة».

– «الاستفتاء على الدستور، العدالة الانتقالية، المصالحة، نزع السلاح، توحيد المؤسسات الحكومية».

– «توحيد كافة المؤسسات الرسمية».

■ من الإجراءات «الفارقة» التي توافقت مجموعة من الإجابات عليها، إنهاء حالة الانقطاع الدستوري الناتجة عن انقلاب 1969 إنهاء قانونيا. هذا ما عكسته الإجابات الآتية:

– «العودة للشرعية الدستورية كما كانت يوم 1969/8/31».

– «اعتماد تأسيسيات الدولة الليبية 1951».

– «تبني دستور ليبيا 1963 مع إجراء تغييرات فورا وذلك بوضعه للانتخابات من الشعب للموافقة أو غيره».

■ إجراءات أخرى لتعزيز فرص نجاح المؤتمر الوطني الجامع.

عكست الإجابات اختلافا حول «العامل الخارجي». فبينما ذكرت بعض الإجابات أن من شروط نجاح المؤتمر «الضغط الدولي والمراقبة الدولية»، نجد أن إجابات أخرى ذكرت أن من الشروط «عدم تدخل الدول الأجنبية».

لم تخل الإجابات من النظر إلى عملية تسير المؤتمر نفسها وما بعد انعقاده باعتبارها شرطا من شروط نجاحه. هذا ما عكسته الإجابة الآتية: «الإدارة الفاعلة للمؤتمر قبل وأثناء وبعد انعقاده».

أحد من أجريت معهم المقابلات سلط الضوء على وجوب «توجيه المؤتمر للخروج بوثيقة تأسيسية تمثل المحاور التي ذكرت سلفا».

الجزء الثاني:

أسئلة حول مرحلة العملية الدستورية (صياغة الدستور والاستفتاء على الدستور) بحسبائها إحدى مراحل خريطة الطريق

أبرز الإجابات عن الأسئلة حول مرحلة العملية الدستورية (صياغة الدستور والاستفتاء على الدستور) بحسبائها إحدى مراحل خريطة الطريق. تأسيساً على أن عنوان المرحلة الانتقالية الأساسي هو استعادة الحياة الدستورية بعد انقطاعها.

وبناء على أن الشأن الدستوري عابر للأجيال، كان لابد من السؤال عن تصورات النخبة الليبية بشأن دستور الاستقلال الذي كان آخر دستور فعال قبل الانقطاع الدستوري، لاسيما وأن هذه النخبة نشأت بعد تعطيله. تبعا لذلك، انصبت الأسئلة على معالم دستور الاستقلال. كما انصبت على عملية التعطيل.

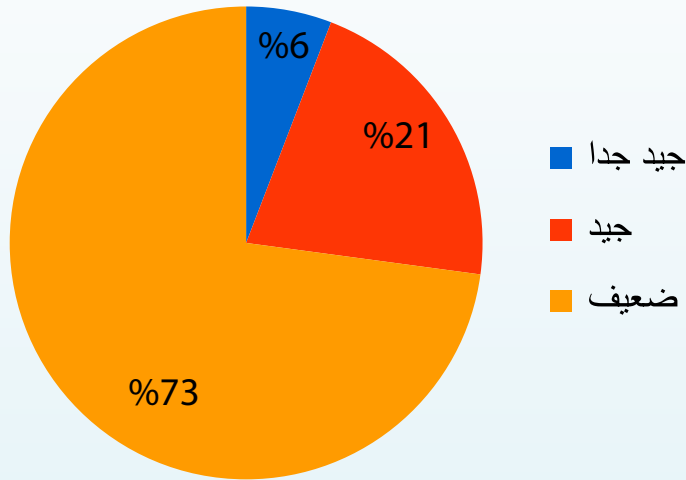
لقد أوضحت الإجابات أن «روح دستور الاستقلال» لم تزل حاضرا في الوعي الجمعي لدى النخبة الليبية، وكذلك أبرز معالم شخصيته الدستورية.

أولاً: الوعي الدستوري العام

■ كشف الاستطلاع أن نسبة تكافئ 72.9% انطباعهم أن الوعي الدستوري لدى الشباب ضعيف. فيما كشف الاستطلاع أن نسبة تكافئ 21.3% انطباعهم جيد عن مستوى الوعي الدستوري أو الإحاطة الدستورية لدى الشباب في الدوائر المحيطة به بينما نسبة تكافئ 5.9% انطباعهم جيد جداً عن المستوى الدستوري لدى الشباب في الدوائر المحيطة به.

الرسم التوضيحي (27): تقييم الانطباعات حول مستوى الوعي الدستوري للشباب

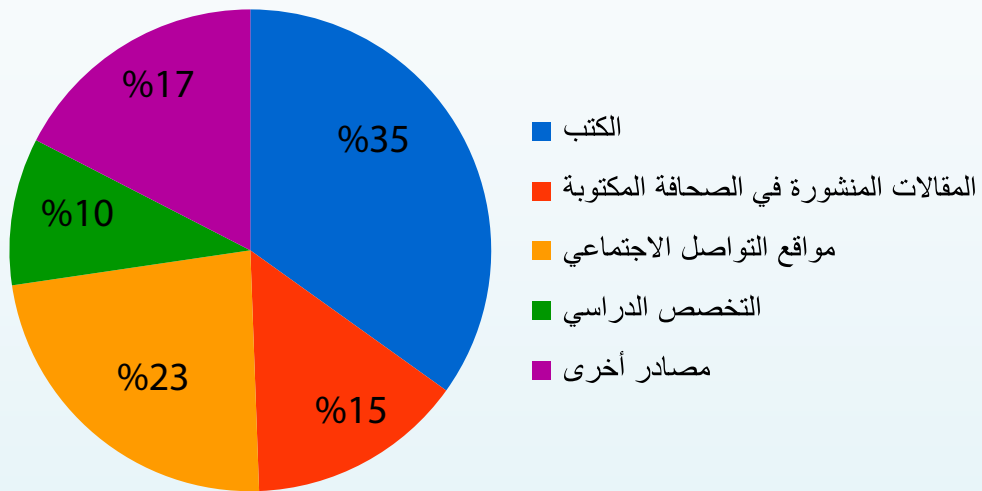
ما انطباعتك العام عن مستوى الوعي الدستوري أو الإحاطة الدستورية لدى الشباب في الدوائر المحيطة بك؟



■ كشف الاستبيان أن نسبة تكافئ 34.9% مصدر معرفتهم بأول دستور عرفته ليبيا (دستور الاستقلال) الكتب. بينما نسبة تكافئ 23.3% مصدر معرفتها بأول دستور عرفته ليبيا هو مواقع التواصل الاجتماعي. وما نسبته 14.5% مصدر معرفتها المقالات المنشورة في الصحف. ونسبة تكافئ 9.9% مصدر معرفته هو التخصص الدراسي. بينما نسبة تكافئ 17.4% مصدر معرفتها بأول دستور عرفته ليبيا هو مصادر أخرى.

الرسم التوضيحي (28): تقييم مصادر معرفة بأول دستور عرفته ليبيا

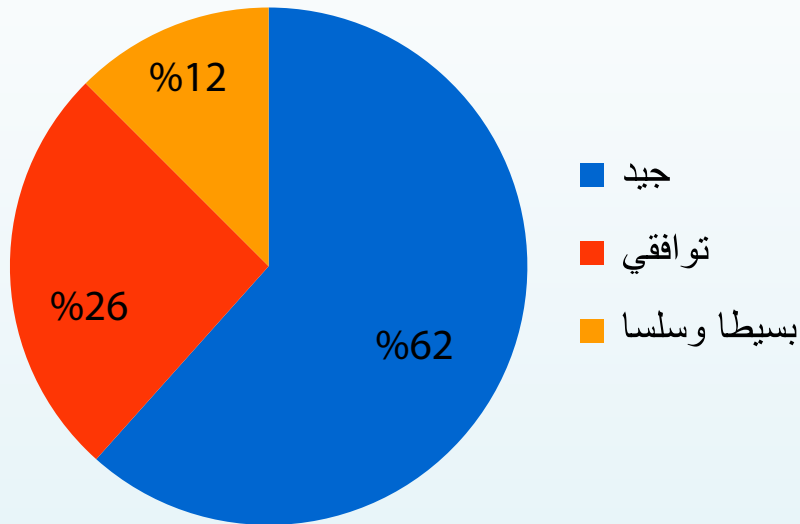
ما هو مصدر معرفتك بأول دستور عرفته ليبيا؟



■ في معرض الإجابة عن كيفية وصف دستور الاستقلال، جاءت الإجابات دون وضع جملة من الخيارات للمستطلع آرائهم كالتالي: (بسيطا وسلسا-توافقيا-جيذا). كشف الاستبيان أن عينة غالبية نسبتها 61.6% يعتبرون دستور الاستقلال دستورا جيذا، ونسبة تكافئ 25.9% يعتبرونه توافقيا ونسبة تكافئ 12.5% يعتبرونه بسيطا وسلسا.

الرسم التوضيحي (29): تقييم دستور دولة الاستقلال

كيف تصف أول دستور؟



■ لقد تنوعت الإجابات عن السؤال حول أهم القضايا التي تضمن دستور الاستقلال أحكاما بشأنها.

أولاً، من أبرز ما تبين أنه حاضر في وعي النخبة الراهنة حول دستور الاستقلال هو ترسيخه فكرة سيادة القانون. هذا ما تشي به الإجابات التي ذكرت أن أهم القضايا التي تضمن دستور الاستقلال أحكاما بشأنها بالنسبة لهم هي حرية الاعتقاد الديني وحرية الفكر وحرية السياسة والصحافة والمساواة بين الجميع امام القانون. ثانياً، تبين أن مما هو حاضر في وعي النخبة الراهنة حول دستور الاستقلال هو أنه كان تجسيدا لفكرة الدولة الوطنية وأداة لتوطيد أركانها. وفي ذلك نجد أن بعض الإجابات سلطت الضوء على ترسيخ دستور الاستقلال فكرة المواطنة والمساواة. أما البعض الآخر فقد سلط الضوء على ترسيخه فكرة وحدة التراب الليبي. أما البعض الآخر سلط الضوء على ترسيخه فكرة وحدة الامة الليبية وتضمين مكونات الامة الليبية والتعامل معها بمساواة.

ثالثاً، هناك حزمة أخرى من الإجابات بينت أن مما هو حاضر في وعي النخبة الراهنة حول دستور الاستقلال أنه كان أداة رئيسية لإرساء دولة المشاركة السياسية والفصل بين السلطات وعدالة توزيع الثروات. وفي ذلك نجد أن هناك ممن أجريت معهم المقابلات من ذكر أن دستور الاستقلال كرس العدالة في التمثيل النيابي. وهناك من ذكر أن دستور الاستقلال كرس التداول السلمي للسلطة واستقلالية القضاء وحقوق الانسان. وهناك من ذكر أنه كرس المساواة في صناعة القرار السياسي وتوزيع الثروات والتنمية. وهناك من استحضر اعتماد دستور الاستقلال للنظام الفيدرالي وتناوب العاصمة بين طرابلس وبنغازي. وهناك من استحضر التقسيم الإداري للدولة والحكم المحلي.

رابعاً، هناك حزمة أخرى من الإجابات بينت أن مما هو حاضر في وعي النخبة الراهنة حول دستور الاستقلال أنه ثبت مفهوم الدولة المدنية. وقد عكست الإجابات استخدام مفهوم الدولة المدنية بأكثر من معنى. في الغالب الأعم، استخدم المفهوم ضمن سياق الاعتراف بدور الدين في المجتمع، وبدور المؤسسات الدينية. لكن كان هناك تنوع في درجة تدخل المؤسسات الدينية والجهات الفاعلة في الشأن الديني في شؤون الحياة العامة.

■ بالإضافة لحضور «روح دستور الاستقلال» في الوعي الجمعي، أوضحت الإجابات أن هناك تقييم سائد، أو بالأحرى تكييف سائد، لدى النخبة الليبية الراهنة حول ما حصل للوضع الدستوري في ليبيا بعد 1969.

مجموعة أولى من الإجابات أوضحت أن أول ما تدعى لأذهان المجيبين هو حصول توقف جذري وكامل للحياة الدستورية. هذا ما عكسته إجابات على شاكلة الإجابة القائلة: «سقطت كل المفاهيم الدستورية والدولة المدنية المبنية على سيادة القانون والمؤسسات واحترام الحقوق والحريات».

مجموعة ثانية من الإجابات أوضحت أن أول ما تدعى لأذهان المجيبين هو اقتران توقف الحياة الدستورية بولادة حكم الفرد القمعي: «تم إلغاء الوضع الدستوري ودخلت البلاد مرحلة جديدة من حكم الفرد وقمع الحريات»؛ «نشأت دولة همجية بدون دستور وعدم احترام للقوانين واستهتار بحقوق الانسان والدولة وكل مكونات المجتمع»؛ «تم تجميد الدستور بإعلان زواره الشهير وهيمنت الدولة المركزية بدون دستور»؛ «تم تجميد العمل بالدستور وبات الاعتماد على قرارات مجلس قيادة الثورة ثم أعقب ذلك تهميش مجلس قيادة الثورة وصدر الكتاب الاخضر بفصوله الثلاثة وبات بمثابة الدستور للدولة الليبية»؛ «تم الغاء الوضع الدستوري القائم وإحلال النظام الجماهيري وحكم الفرد».

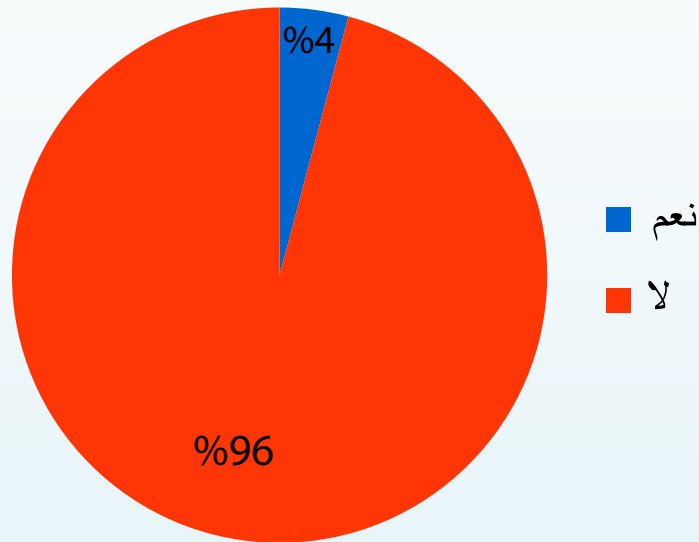
هناك من الإجابات ما أبرز أن أول ما تدعى لأذهان المجيبين حول ما حصل في 1969 هو الفارق بين طبيعة الحياة العامة خلال مرحلة دستور الاستقلال من جهة ومرحلة ما بعد 1969: «أصبحت البلاد يحكمها دستور الفرد الذي يصدر قراراته كيفما شاء وما عادت هناك قوانين متفق عليها. ولا يمكن تشبيه الفترة اللاحقة بالفترة السابقة على إلغاء الدستور والتي كان يوجد خلالها دستور يحكم البلاد».

هناك من الإجابات ما أبرز أن أول ما تدعى لأذهان المجيبين حول ما حصل في 1969 هو شيوع الفوضى والانقسام: «بعد خطاب زوارة تم تجميد الدستور وعمت الفوضى»؛ «تم الغاء الدستور وادخال ليبيا في فوضى عارمة نحصد نتائجها الآن»؛ «تحولت البلاد الي الجهوية والقبلية».

■ كشف الاستطلاع أن نسبة تكافئ فقط 4.1% يعتبرون الكتاب الأخضر دستورا إبان حقبة القذافي بينما الغالبية العظمى أي نسبة تكافئ 95.5% لا يعتبرون الكتاب الأخضر يرقى بأن يكون دستورا للبلاد إبان حقبة القذافي.

الرسم التوضيحي (30): تقييم الكتاب الأخضر

في نظرك، هل يمثل الكتاب الأخضر دستورا؟

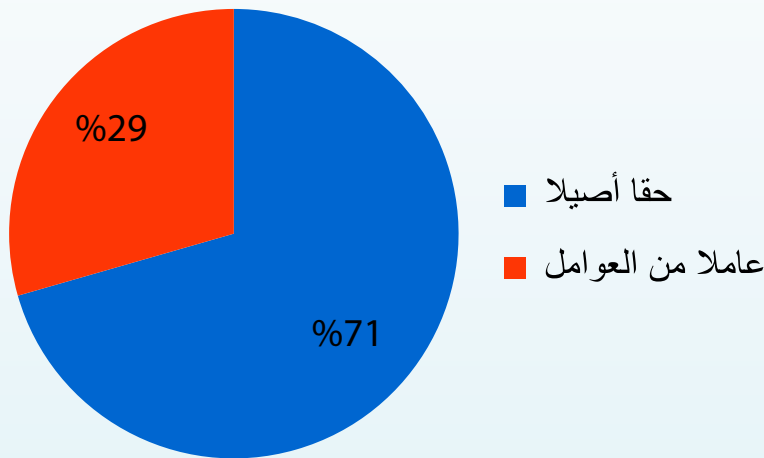


ثانياً: المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية

■ في معرض الإجابة عن مدى أهمية المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية ووضع مسودة الدستور الجديد، نسبة تكافئ 70.5% من المستطلعة آرائهم يرون أنه حق أصيل للمجتمع المشاركة في العملية الدستورية بينما نسبة تكافئ 29.5% يرون أن مجرد عامل أنها مجرد عامل من عوامل رفع مستوى موضوعية العملية الدستورية وحياديتها وتعبيرها عن الشعب.

الرسم التوضيحي (31): تقييم مدى أهمية المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية

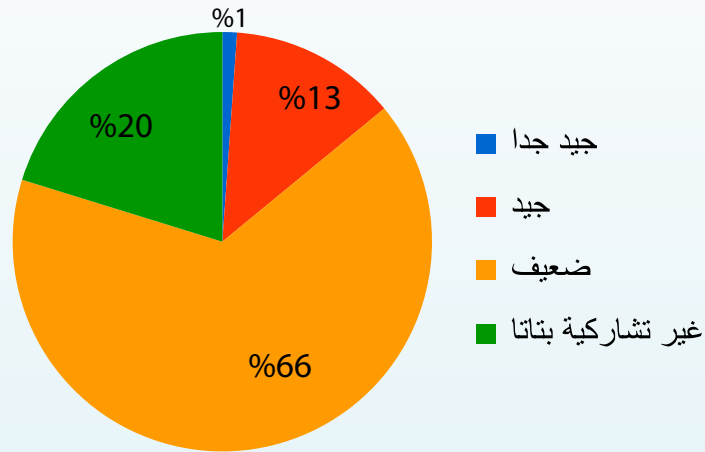
هل تمثل المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية حقاً أصيلاً
من حقوق الشعب، أم أنها مجرد عامل من عوامل رفع مستوى موضوعية
العملية الدستورية وحياديتها وتعبيرها عن الشعب؟



■ في معرض الإجابة عما هو مستوى المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية الجارية في ليبيا حاليا، فترى نسبة تكافئ 65.7% من المستطلع آرائهم أن مستوى المشاركة المجتمعية ضعيف، في حين نسبة تكافئ 20.2% يرون أنه لم يكن هناك أي شكل من أشكال المشاركة المجتمعية في وضع مشروع الدستور. بينما نسبة تكافئ 12.9% يرون أن مستوى المشاركة المجتمعية كان جيدا ونسبة تكافئ 1.1% يرون أن مستوى المشاركة كان جيدا جدا.

الرسم التوضيحي (32): تقييم مستوى متابعة مستوى المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية في ليبيا

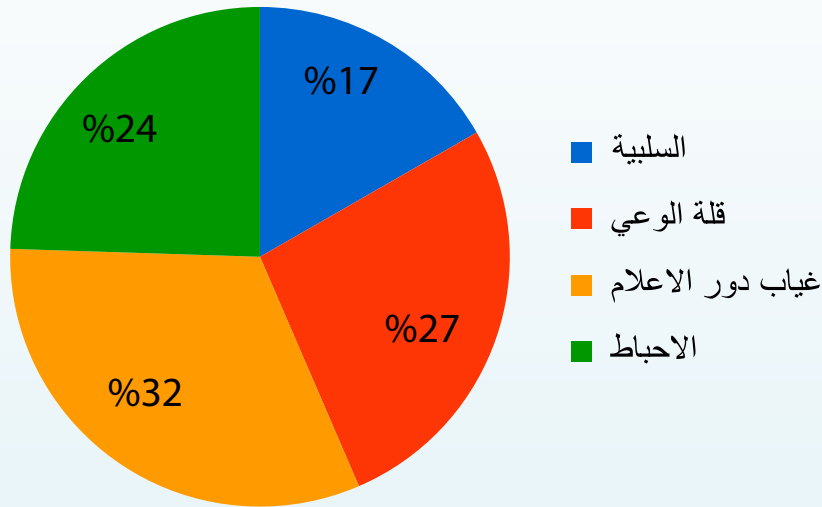
في تقديرك، ما هو مستوى المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية الجارية في ليبيا حاليا؟



■ في معرض الإجابة عن أسباب ضعف المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية أو غيابها، فإن نسبة تكافئ 32.0% يعززون أسباب ضعف المشاركة المجتمعية هو غياب دور الإعلام بينما نسبة تكافئ 26.8% يرون أن قلة الوعي هو أحد أهم أسباب ضعف المشاركة المجتمعية. فيما رأت نسبة تكافئ 24.5% أن الإحباط هو أحد أهم أسباب ضعف المشاركة المجتمعية في حين رأت نسبة تكافئ 16.7% أن السلبية هي أحد أهم أسباب ضعف المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية.

الرسم التوضيحي (33): تقييم أسباب ضعف المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية

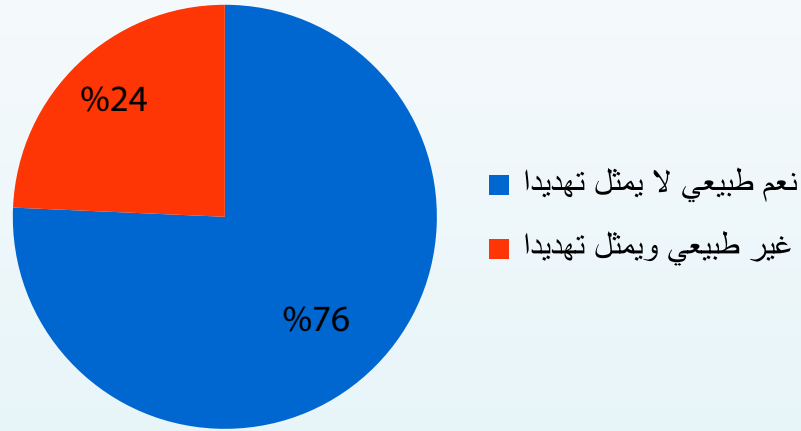
ما هي أسباب ضعف المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية أو غيابها؟



■ في معرض الإجابة عما إذا ما كان من الطبيعي أن تكون هناك ترجمة لنقاشات الهيئة التأسيسية وترجمة لمسودة الدستور للغات الأخرى التي تتحدث بها مكونات الشعب الليبي غير العربية مثل الأمازيغ والتبو أم أن ذلك يمثل تهديدا للغة العربية، فنسبة تكافئ 75.7% من المستطلعة آرائهم يعتبرون ذلك طبيعيا ولا يشكل تهديدا للغة العربية، فيما اعتبرت نسبة تكافئ 24.3% ذلك غير طبيعي ويمثل تهديدا للغة العربية.

الرسم التوضيحي (34): تقييم مدى تقبل التنوع اللغوي والثقافي فيما يتصل بالعملية الدستورية

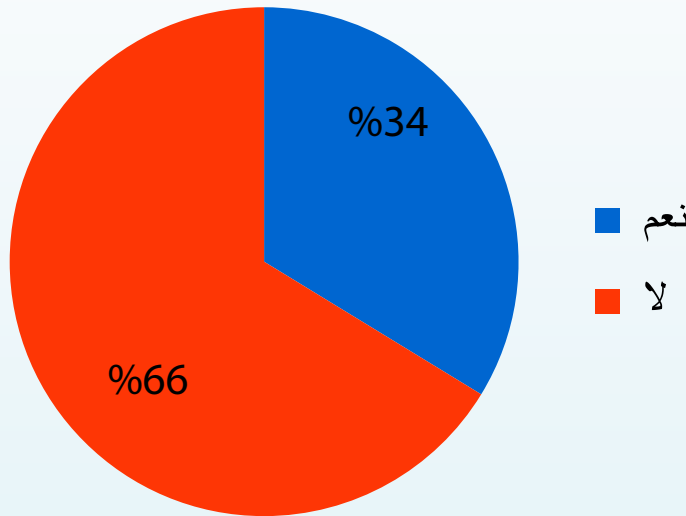
هل ترى أنه من الطبيعي أن تكون هناك ترجمة لنقاشات الهيئة الدستورية وترجمة مشروع الدستور للغات الأخرى التي تتحدث بها مكونات الشعب الليبي غير العربية كالأمازيغ والتبو أم أن ذلك يمثل تهديدا للغة العربية؟



■ في معرض الإجابة عن التفاعل الايجابي مع العملية الدستورية، فنسبة تكافئ 33.7% من المستطلعة آرائهم ذكروا أن أحد من الدوائر المحيطة بهم قد تقدموا باقتراحات عملية للهيئة التأسيسية لرفع مستوى المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية، بينما نسبة 66.3% تكافئ قالوا إنهم لم يتفاعلوا بالمرّة مع الهيئة التأسيسية ولا يعرفون أحدا من الدوائر المحيطة بهم قد قدم أي اقتراحات.

الرسم التوضيحي (35): تقييم مدى التفاعل الايجابي مع العملية الدستورية

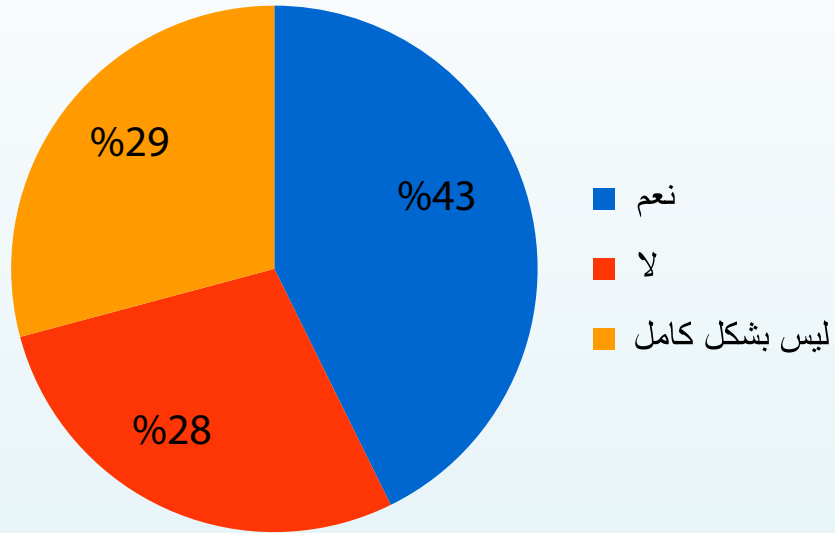
هل تقدم أحد من الدوائر المحيطة بك باقتراحات عملية لرفع مستوى المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية؟



■ في معرض الإجابة عن مطالعة مشروع الدستور المزمع التصويت عليه، فنسبة تكافئ 42.7 % قالوا إنهم قد طالعوا مشروع الدستور بينما نسبة تكافئ 29.2 % قالوا إنهم لم يطالعوا مشروع الدستور بشكل كامل. ونسبة تكافئ 28.1 % لم يطالعوا مشروع الدستور بالمرّة.

الرسم التوضيحي (36): تقييم مدى الإقبال على مطالعة مشروع الدستور

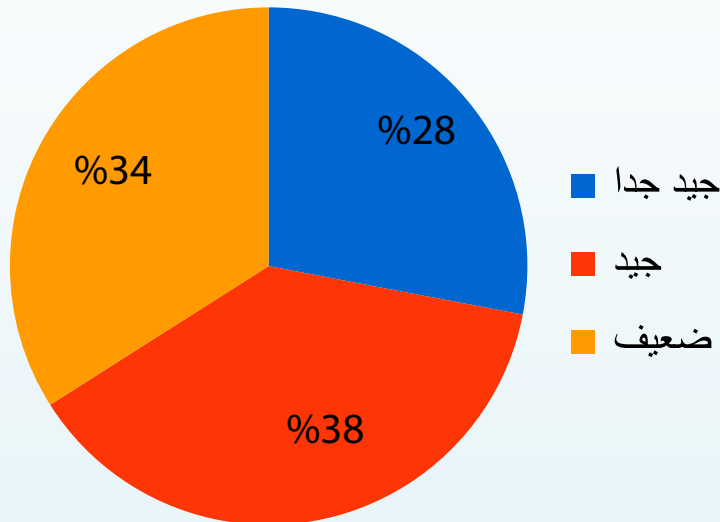
هل طالعت مشروع الدستور الذي من المزمع التصويت عليه؟



■ في معرض الإجابة عن مستوى الاطلاع على مشروع الدستور المزمع التصويت عليه، فإن نسبة تكافئ 38% من المستطلعة آرائهم يعتبرون أن مستوى اطلاعهم جيد ونسبة تكافئ 34% يعتبرون أن مستوى اطلاعهم ضعيفا وأن نسبة تكافئ 28% يعتبرون أن مستوى اطلاعهم جيد جدا.

الرسم التوضيحي (37): تقييم مستوى الاطلاع على مشروع الدستور

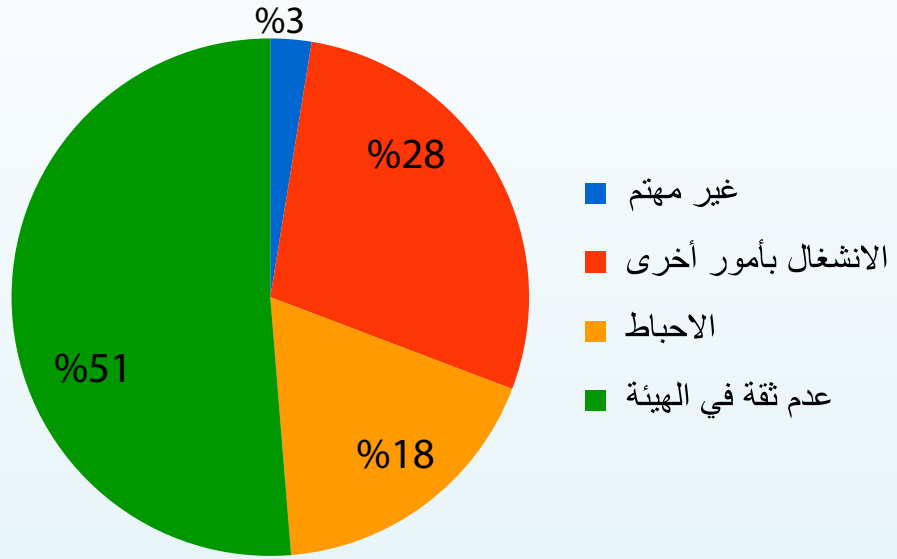
ما هو مستوى اطلاعك على مشروع الدستور الذي من المزمع التصويت عليه؟



■ في معرض الإجابة عن أسباب عدم الاطلاع على مشروع الدستور، فنسبة تكافئ 51.3% قد عبروا عن عدم ثقتهم في الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور. بينما نسبة تكافئ 28.2% قالوا أن سبب إعراضهم عن الاطلاع على مشروع الدستور هو انشغالهم بالأمر المعيشية اليومية. فيما قالت نسبة تكافئ 17.9% أن الإحباط هو سبب عدم اطلاعهم على مشروع الدستور، ونسبة تكافئ 2.6% قالوا إنهم غير مهتمين بمشروع الدستور ولذلك لم يبالوا بالاطلاع عليه من الأساس.

الرسم التوضيحي (38): تقييم أسباب عدم الاطلاع على مشروع الدستور

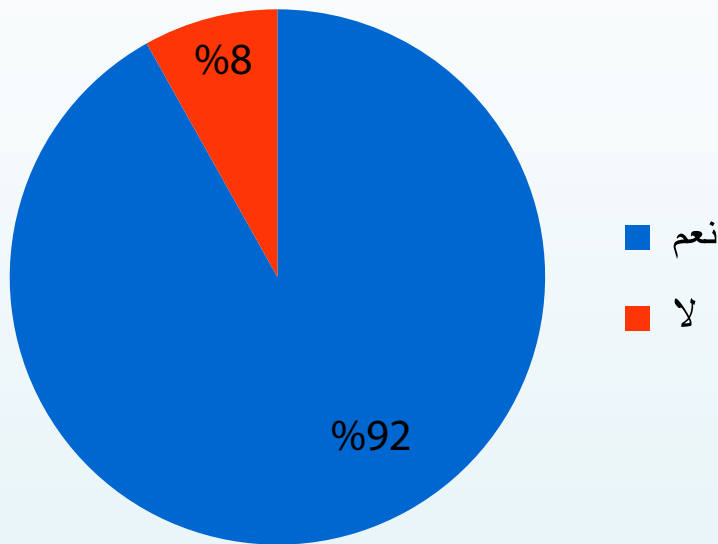
ما هي أسباب عدم اطلاعك على مشروع الدستور؟



■ في معرض الإجابة عما إذا كان قد تأخر وضع الدستور ولاستطلاع آراء العينة فيما إذا كانت الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور قد تجاوزت وقتها، فنسبة غالبية تكافئ 91.9% يرون أن الدستور قد تأخر بينما نسبة تكافئ 8.1% يرون أن الدستور لم يتأخر.

الرسم التوضيحي (39): تقييم الانطباع العام حول مدى التزام الهيئة التأسيسية بالمدة الزمنية المحددة

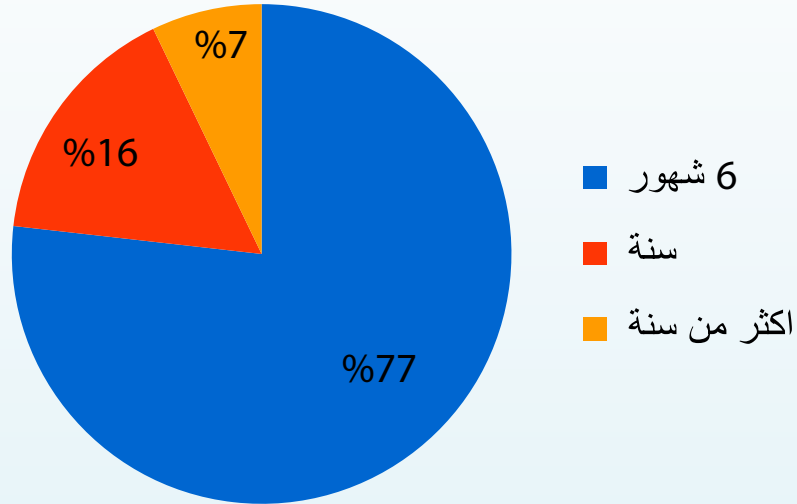
هل تأخر وضع مشروع الدستور النهائي؟



■ في معرض الإجابة عن المدى الزمني الطبيعي لوضع الدستور، فإن نسبة تكافئ 76.8% يرون أن الوقت الأمثل لوضع الدستور هو ستة أشهر بينما نسبة تكافئ 16.1% يرون أن الوقت الأمثل لوضع الدستور هو سنة واحدة. فيما رأت نسبة تكافئ 7.1% أن وضع الدستور يحتاج لأكثر من سنة.

الرسم التوضيحي (40): تقييم الانطباع العام للمدة الزمنية المناسبة لوضع الدستور

في نظرك، ما هو المدى الزمني الطبيعي لوضع مشروع الدستور النهائي؟



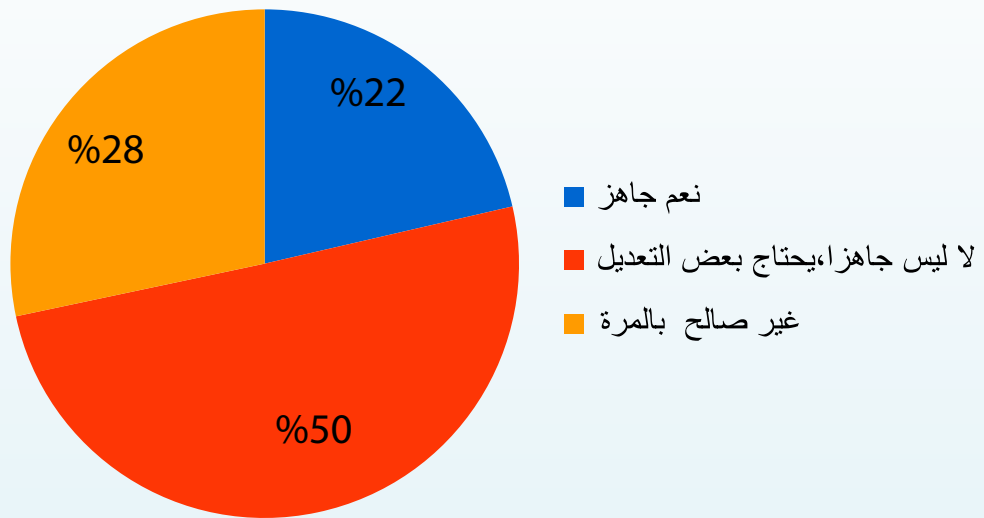
■ لم يكن الاختلاف اختلافا جذريا بين ممثلي النخبة الليبية الذين تم استطلاع آرائهم حول العوامل الواردة في الإجابات الاختيارية بالاستبيان فيما يتصل بالإسهام في تأخير وضع مشروع الدستور النهائي.

كان نصيب الأسد في الإجابات من نصيب عامل «رغبة أطراف خارجية كثيرة ألا تستقر ليبيا»، وعامل «تصادم مصالح أطراف داخلية». ثم جاء بعد ذلك عامل «رغبة أطراف داخلية ألا تستقر ليبيا»، وعامل «اختراق المجموعات الإرهابية للبلاد». مجموعة قليلة رجحت كفة عامل «عدم وضوح الرؤية الدستورية» وعامل «تراخي لجنة الستين ورغبة أعضائها في التمديد»، وعامل «تعطيل البرلمان لعمل الهيئة».

■ في معرض الإجابة عما إذا كان الدستور جاهزاً لأن يُجرى الاستفتاء عليه، فإن نسبة تكافئ 50.3 % يرون أن الدستور ليس جاهزاً ويحتاج بعض التعديلات قبل عرضه للاستفتاء بينما نسبة تكافئ 28.3 % يرون أن مشروع الدستور غير صالح بالمرّة. فيما رأت نسبة تكافئ 21.4 % أن مشروع الدستور جاهز لأن يُجرى الاستفتاء عليه.

الرسم التوضيحي (41): تقييم مدى جاهزية الدستور لأن يُجرى الاستفتاء عليه

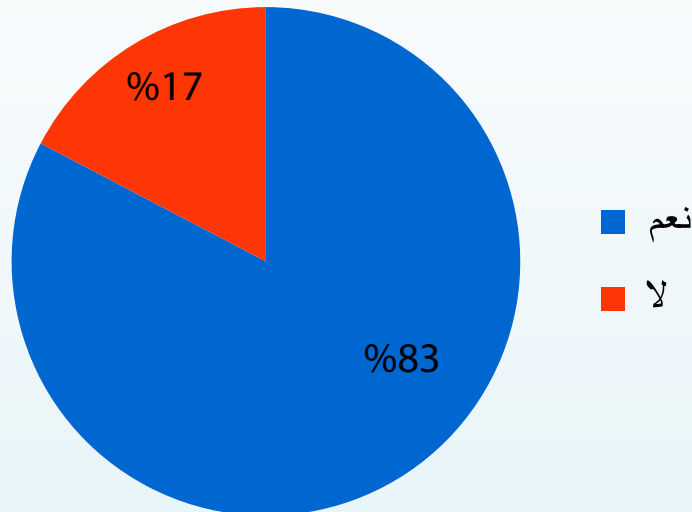
هل ترى أن الدستور جاهز لأن يجري الاستفتاء عليه؟



■ في معرض الإجابة عن أوجه عوار وخلل جوهرية تعتري مشروع الدستور، فإن نسبة تكافئ 82.7% يرون أن هناك أوجه عوار جوهرية تعتري مشروع الدستور بينما نسبة تكافئ 17.3% من المستطلعة آرائهم يرون أنه ليس هناك أوجه خلل جوهرية في مشروع الدستور.

الرسم التوضيحي (42): تقييم وجود أوجه العوار في مشروع الدستور من عدمه

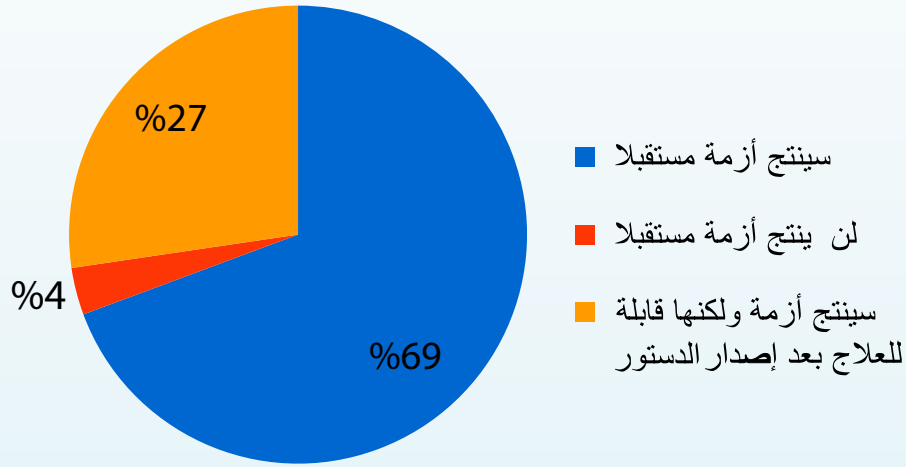
هل هناك أوجه عوار وخلل جوهرية تعتري مشروع الدستور؟



■ في معرض الإجابة عن الاستشراق المستقبللي لمشروع الدستور، فإن نسبة تكافئ 69.3% يرون أن هناك أوجه عوار وخلل جوهريّة تعترّي مشروع الدستور وسينتج أزمة مستقبلا. فيما رأى ممن جرى استطلاع آرائهم يكافئ نسبة 27.3% أم أن أوجه الخلل هذه بمشروع الدستور قابلة للعلاج بعد إصدار الدستور وكفيل للزمن أن يعالجها. بينما رأت نسبة تكافئ 3.3% أن هذه المشكلات بالدستور لن تنتج أي أزمات مستقبلا.

الرسم التوضيحي (43): تقييم احتمالية أن تسبب أوجه العوار في مشروع الدستور في أزمة مستقبلا

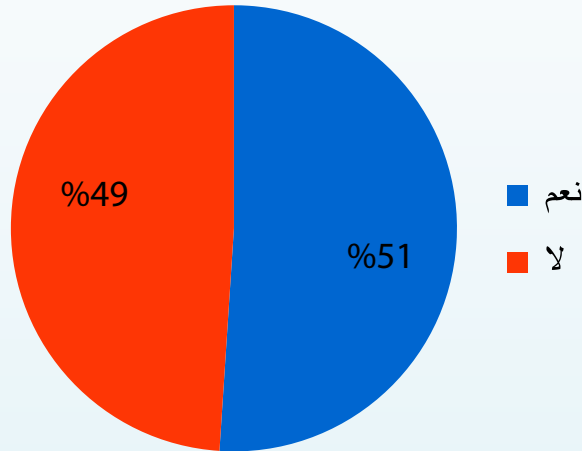
هل ترى أن أيا من أوجه العوار والخلل الجوهريّة التي ترى أنها تعترّي مشروع الدستور سينتج أزمة مستقبلا؟



■ في معرض الإجابة عما إذا كانت الموافقة على الدستور ستسهم إسهاما مباشرا في تحقيق الاستقرار في البلاد. فيبدو أن هذه المسألة تحديدا هي أكثر المسائل التي تجسد انقساما حادا لدى النخبة الليبية. فنسبة 51% من المستطلع آرائهم يرون أن مجرد الموافقة على الدستور وإقراره سيسهم إسهاما جوهريا في تعزيز الاستقرار، فيما يرى عدد آخر يكافئ نسبة 49% أن الموافقة على مشروع الدستور من خلال الاستفتاء عليه سيسهم في استفحال الأزمة الراهنة.

الرسم التوضيحي (44): تقييم احتمالية الموافقة على مشروع الدستور في تحقيق الاستقرار

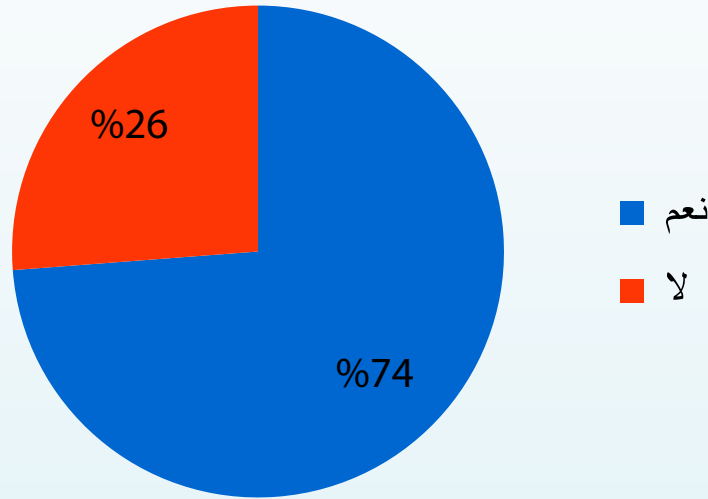
هل ترى أن مجرد الموافقة على الدستور وإقراره
يسهم إسهاما جوهريا في تعزيز الاستقرار؟



■ في معرض الإجابة عما إذا كان هناك مخاطر للموافقة على مشروع الدستور. فنسبة تكافئ 73.8% من المستطلعة آرائهم يرون أنه هناك مخاطر للموافقة مشروع الدستور قبل قطع أشواط واسعة فيما يتصل بالمصالحات السياسية والاجتماعية. بينما نسبة تكافئ 26.2% يرون أنه لا توجد مخاطر حقيقية لذلك.

الرسم التوضيحي (45): مخاطر الموافقة على مشروع الدستور

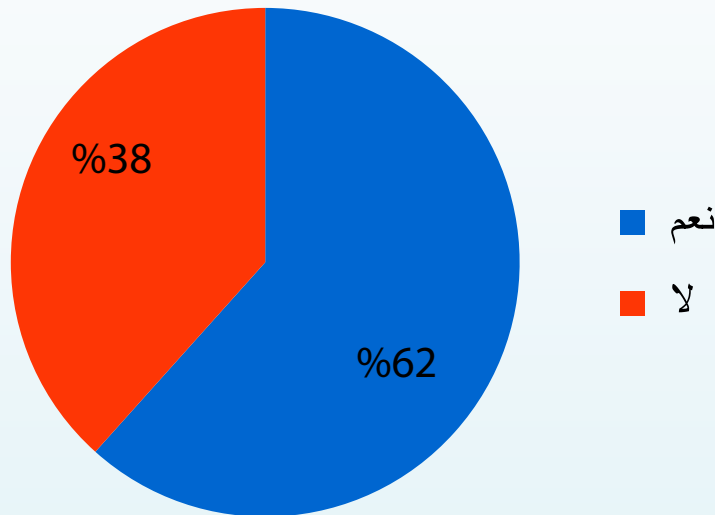
هل هناك مخاطر للموافقة على مشروع الدستور قبل قطع أشواط واسعة فيما يتصل بالمصالحات السياسية والاجتماعية؟



■ في معرض الإجابة عن ردود الأفعال حول ما ينادي البعض به بأن تفعيل دستور الاستقلال الذي جرى تجميده في 1969، وذلك بعد تعديله يعد بديلاً أفضل من صياغة دستور جديد، فنسبة تكافئ 61.6% من المستطلع آرائهم يرون أن تفعيل دستور الاستقلال بعد تعديله أفضل من مشروع الدستور فيما يرى نسبة تكافئ 38.4% أن الأفضل هو صياغة مشروع دستور جديد.

الرسم التوضيحي (46): تقييم مدى قبول تفعيل دستور الاستقلال بعد تعديله

ينادي البعض بأن تفعيل دستور الاستقلال الذي جرى تجميده في 1969 وذلك بعد تعديله أفضل من صياغة دستور جديد. ما رأيك؟



الجزء الثالث:

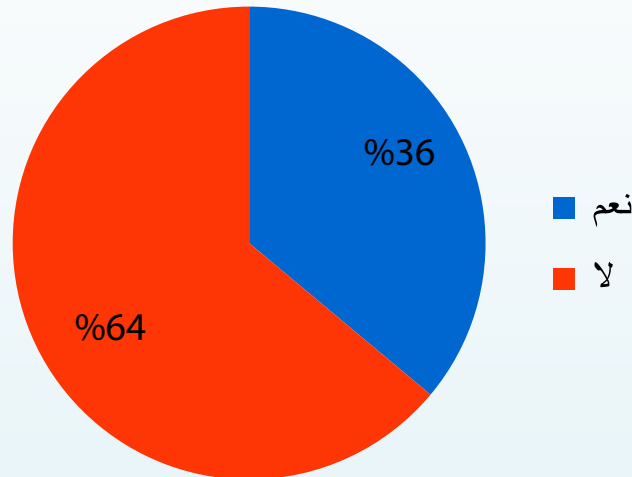
أسئلة حول مرحلة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية على أساس الدستور

هذا الجزء مخصص لاستطلاع آراء النخبة الليبية فيما يتصل بالانتخابات واستشرافهم لها فيما إذا كانت ستؤدي للانقسام والاستقطاب ومدى إقبالهم عليها. نستطلع هنا أيضا مدى قبولهم لإجراء انتخابات دون إطار دستوري. كما نستطلع في هذا الجزء آراء النخبة وموقفهم بخصوص ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية أو إجراء انتخابات والمضي لمرحلة انتقالية جديدة. نتناول في هذا الجزء أيضا تقييم النخبة الليبية للتجربة الانتخابية في ليبيا. وفي ذلك نستعرض أوجه وحدود المشاركات للنخبة المستطلعة رأيها في الانتخابات السابقة ومدى وعيهم لمعنى الانتخابات في التجربة الديمقراطية ومستوى ثقتهم في المؤسسات التمثيلية سواء على المستوى الوطني أو المحلي. كما نستعرض آراء النخبة فيما يتعلق بالدروس المستفادة من التجارب الانتخابية السابقة لنستشرف سلوكهم الانتخابي القادم.

■ في معرض الإجابة عما إذا كانت الانتخابات ستعيد أجواء الديمقراطية وشعور المواطن بدوره من خلال التصويت أم أن الانتخابات ستؤدي إلى مزيد من الانقسام والتفكك والتشردم والتجابه، فنسبة تكافئ 63.1% من المستطلع آرائهم لا يرون أن الانتخابات ستؤدي إلى مزيد من الانقسام والتفكك والتجابه بل يجدونها فرصة لاستعادة أجواء الديمقراطية التشاركية. بينما نسبة تكافئ 36.1% يرون أن الانتخابات ستؤدي إلى مزيد من الانقسام والتجابه.

الرسم التوضيحي (47): تقييم احتمالية أن تؤدي الانتخابات إلى مزيد من الانقسام

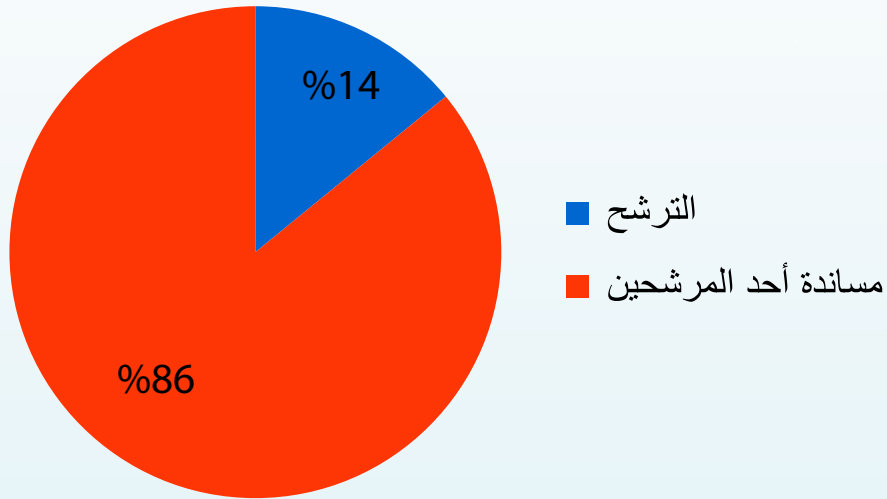
هل ترى أن الانتخابات ستؤدي إلى مزيد من الانقسام والتفكك والتشردم والتجابه؟



■ في معرض الإجابة عن مدى جدية ومدى التفاعل الايجابي مع الدعوة للانتخابات، فنسبة تكافئ 85.9% من المستطلعة آرائهم قالوا إنهم في حالة الإعلان عن إجراء الانتخابات، فإنهم سيشاركون في دعم أحد المرشحين المقربين له. فيما أبدت نسبة تكافئ 14.1% نيتها للترشح في الانتخابات القادمة.

الرسم التوضيحي (48): تقييم مدى جهوزية المواطنين وتفاعلهم الايجابي مع الانتخابات القادمة

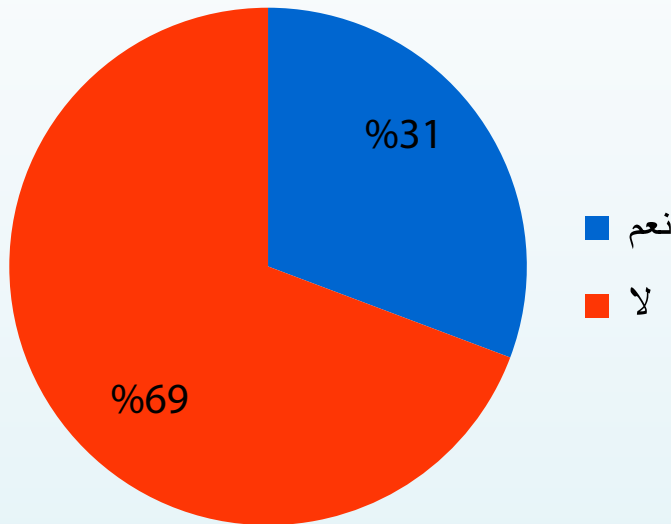
في حالة الإعلان عن إجراء الانتخابات، هل ستشارك فيها من خلال الترشح أو من خلال مساندة أحد المرشحين؟



■ في معرض الإجابة عما إذا كانت هناك موافقة على إجراء انتخابات قبل حسم الأمر الدستوري (سواء الاستفتاء على مشروع الدستور أو تفعيل دستور الاستقلال)، فنسبة تكافئ 69.1% من المستطلعة آرائهم لا توافق على إجراء انتخابات دون حسم مسألة الأمر الدستوري بينما نسبة تكافئ 30.7% يوافقون على إجراء الانتخابات قبل حسم مسألة الدستور.

الرسم التوضيحي (49): تقييم مدى قبول إجراء انتخابات قبل حسم الأمر الدستوري

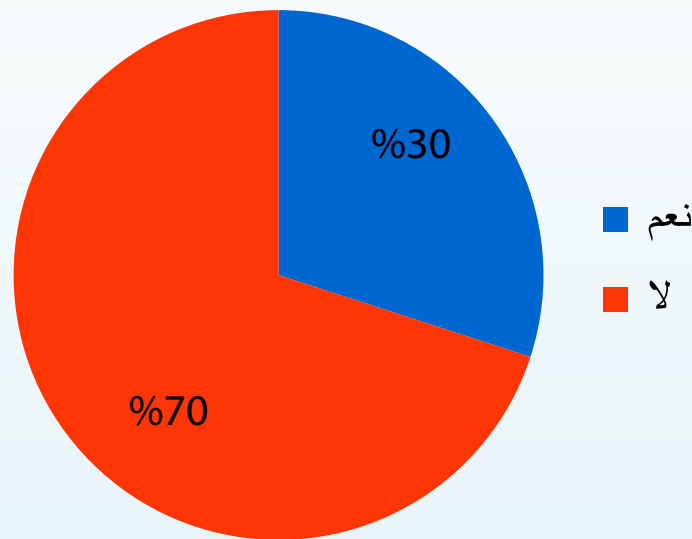
هل توافق على إجراء انتخابات قبل الاستفتاء على الدستور
(سواء مشروع الدستور أو دستور الاستقلال)؟



■ في معرض الإجابة عما إذا كان هناك قبول على إجراء انتخابات أخرى والاستمرار في المرحلة الانتقالية، فنسبة تكافئ 70% من المستطلعة آرائهم لا يوافقون على إجراء انتخابات أخرى والانتقال إلى مرحلة انتقالية جديدة. بينما نسبة تكافئ 30% يوافقون على إجراء انتخابات أخرى والاستمرار في المرحلة الانتقالية.

الرسم التوضيحي (50): تقييم مدى قبول إجراء الانتخابات والاستمرار في المرحلة الانتقالية

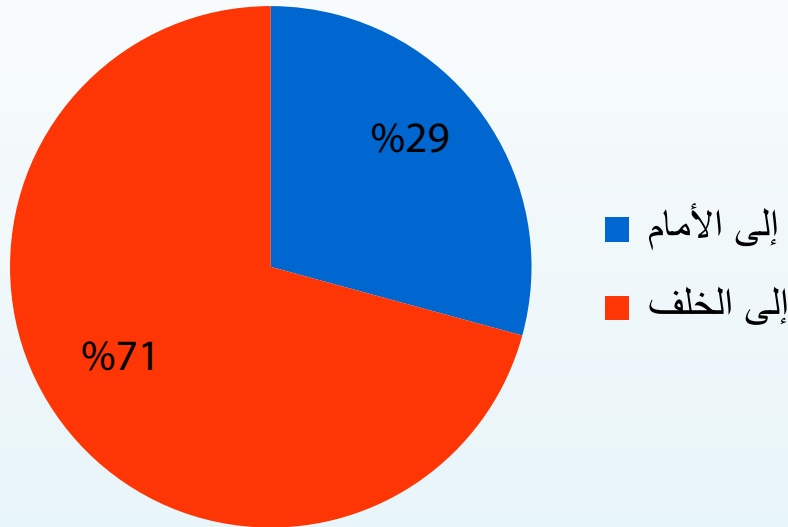
هل توافق على إجراء انتخابات أخرى والاستمرار في المرحلة الانتقالية؟



■ في معرض الإجابة عما إذا كانت الانتخابات السابقة قد خطت بالأمة الليبية خطوة للأمام أم للخلف، فإن نسبة 70.8% من المستطلعة آرائهم يرون أن الانتخابات السابقة قد خطت بالأمة الليبية إلى الخلف بينما نسبة 29.2% يرون أن الانتخابات السابقة قد خطت الأمة الليبية إلى الأمام.

الرسم التوضيحي (51): تقييم أثر الانتخابات السابقة على الوضع في ليبيا

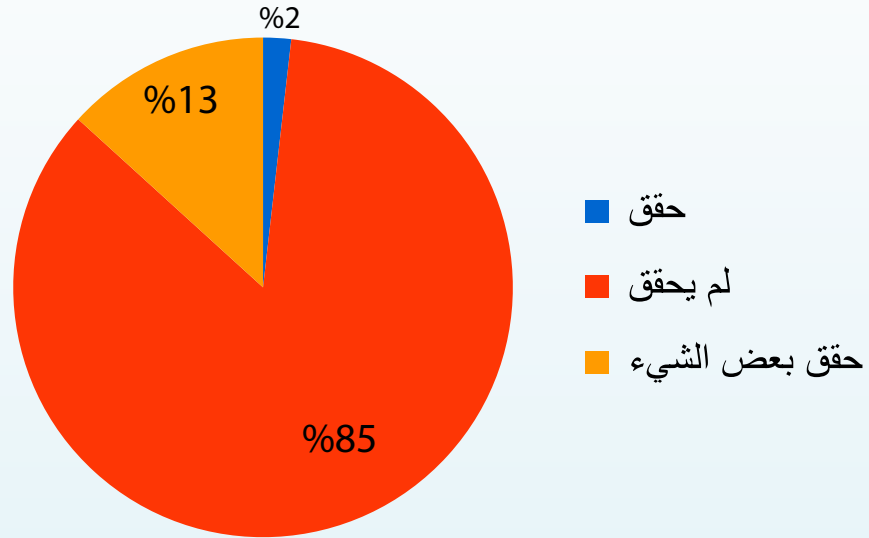
هل ترى أن الانتخابات السابقة قد خطت بالأمة الليبية خطوة للأمام أم للخلف؟



■ في معرض الإجابة عن مدى تحقيق ممثلي الدوائر في المدن للوعود الانتخابية بعد فوزهم في الانتخابات، فنسبة تكافئ 84.9% من المستطلعة آرائهم يرون أنه لم يحقق ممثلو الدوائر شيئاً من وعودهم الانتخابية فيما تعتقد نسبة تكافئ 13.3% أن ممثلو الدوائر حققوا بعضاً من وعودهم الانتخابية ونسبة تكافئ 1.8% يرون أن ممثلو الدوائر قد حققوا وعودهم الانتخابية بعد فوزهم في الانتخابات.

الرسم التوضيحي (52): تقييم مدى تحقق الوعود الانتخابية السابقة

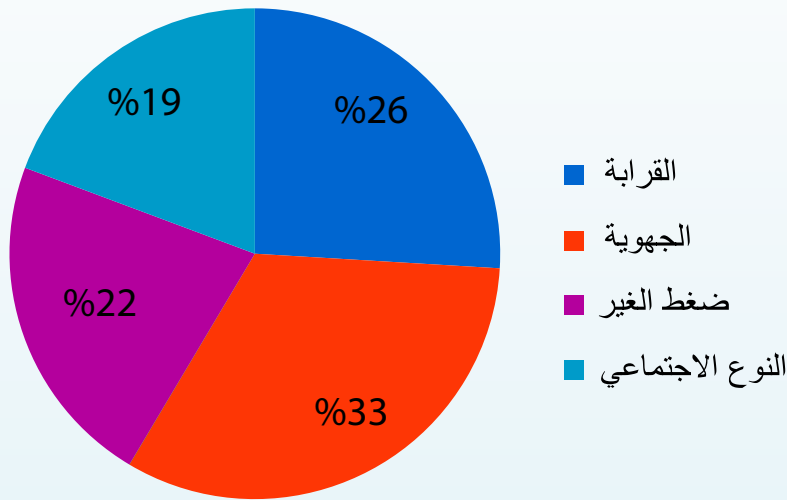
ما مدى تحقيق ممثلي دائرتك أو مدينتك للوعود الانتخابية بعد فوزهم؟



■ في معرض الإجابة عن ماهية المعايير التي سيتم التخلي عنها أو التي سيقبل وزنها في الانتخابات القادمة لو تمت المشاركة، فنسبة تكافئ 32.6% من المستطلعة آرائهم قالوا إنهم سيتخلون عن معيار الجهوية، فيما قالت نسبة تكافئ 25.6% إنهم ستتخلو عن معيار القرابة، ونسبة تكافئ 22.2% قالوا إنهم سيتخلون عن ضغط الغير. ونسبة تكافئ 19.3% قالوا إنهم لن يعبثوا بمسألة النوع الاجتماعي في اختياراتهم.

الرسم التوضيحي (53): تقييم التغيير في معايير التصويت في التجربة الانتخابية السابقة والقادمة

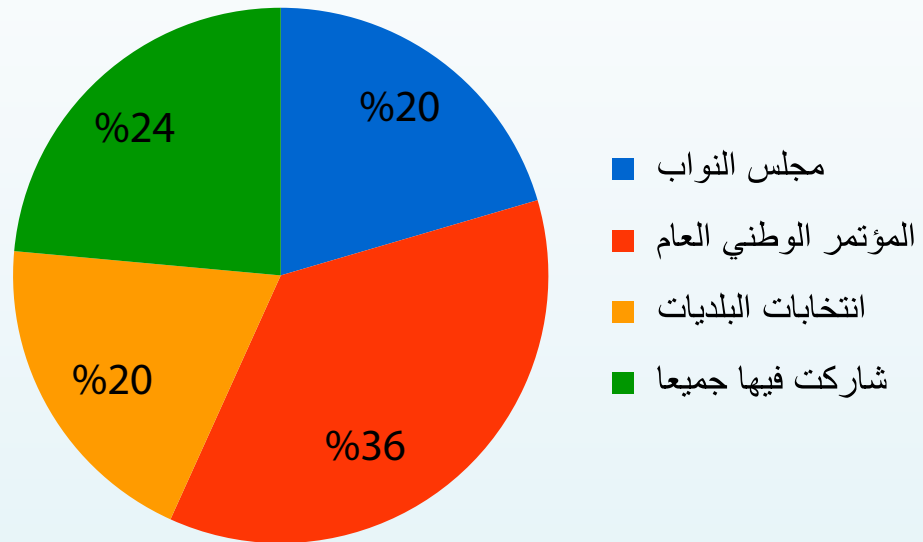
ما هي المعايير التي ستتخلو عنها أو التي سيقبل وزنها في الانتخابات القادمة؟



■ في معرض الإجابة عن المشاركة في التصويت ضمن أي انتخابات، فإن نسبة تكافئ 36.3% شاركوا في انتخابات المؤتمر الوطني العام. ونسبة تكافئ 20.5% شاركوا في انتخابات مجلس النواب. ونسبة تكافئ 19.7% شاركوا في انتخابات البلدية. ونسبة تكافئ 23.6% شاركوا في كل الانتخابات.

الرسم التوضيحي (54): تقييم المشاركة في انتخابات الأجسام التمثيلية السابقة

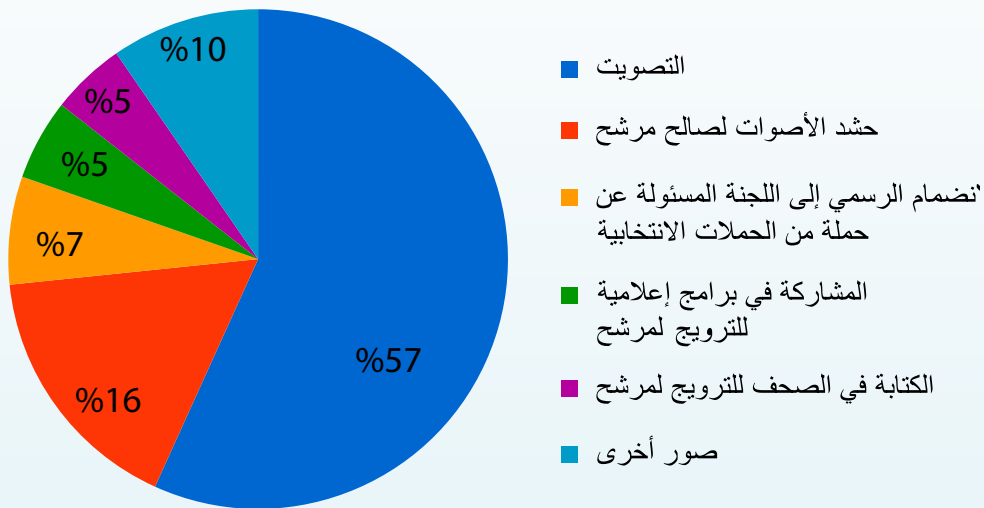
هل شاركت في التصويت ضمن انتخابات من قبل؟



■ في معرض الإجابة عن صور المشاركة في الانتخابات وحدودها، فإن نسبة تكافئ 56.8% اكتفوا بالتصويت. بينما نسبة تكافئ 16.6% كانوا قد حشدوا الأصوات لصالح مرشح. ونسبة تكافئ 7% كانوا قد انضموا انضماما رسميا إلى اللجنة المسؤولة عن حملة من الحملات الانتخابية. ونسبة تكافئ 5.2% كانت قد شاركوا في برامج إعلامية للترويج لمرشح. ونسبة تكافئ 4.8% كانت قد كتبوا في الصحف للترويج لمرشح.

الرسم التوضيحي (55): تقييم صور المشاركة في الانتخابات السابقة وحدودها

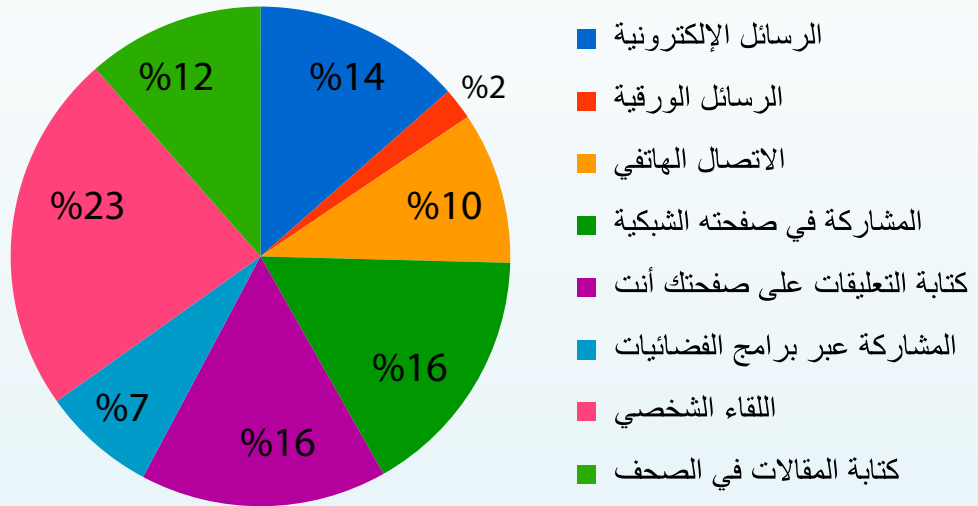
ما هي صورة مشاركتك في الانتخابات وحدودها؟



■ في معرض الإجابة عن صور متابعة أعمال المؤتمر الوطني وأعمال مجلس النواب وأعمال المجلس البلدي، فإن نسبة تكافئ 23.4% يتابعون مع مرشحهم في حال فوزه عن طريق اللقاء الشخصي، ونسبة تكافئ 32.4% يتابعون عبر مواقع التواصل الاجتماعي (سواء عبر الصفحة الشخصية للمرشح أم صفحة المواطن)، ونسبة تكافئ 11.5% يتابعون عبر متابعة عبر الصحف. ونسبة تكافئ 7.4% يتابعون عبر الفضائيات.

الرسم التوضيحي (56): تقييم أوجه التواصل مع المرشح في الانتخابات السابقة

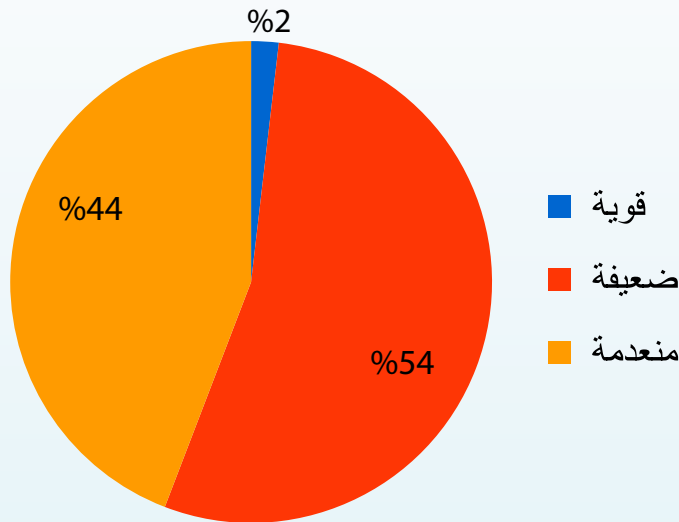
ما هي أوجه مشاركتك وتواصلك مع مرشحك في الانتخابات؟



■ في معرض الإجابة عن درجة الثقة في مؤسسات التمثيل المنتخبة كالمؤتمر ومجلس النواب والمجلس البلدي، فنسبة تكافئ 54% يعتبرون أن درجة ثقتهم في المؤسسات التمثيلية ضعيفة بينما نسبة 44.2% يعتبرون درجة ثقتهم في المؤسسات التمثيلية منعدمة. فيما نسبة تكافئ 1.8% يعتبرون أن درجة ثقتهم في المؤسسات التمثيلية قوية.

الرسم التوضيحي (57): تقييم مستوى الثقة في المؤسسات التي تم انتخابها سابقا

ما هي درجة تفتك في مؤسسات التمثيل المنتخبة كالمؤتمر
ومجلس النواب والمجلس البلدي؟



■ الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة لتجاوزها في الانتخابات القادمة

الانتخابات المزمع عقدها ضمن خارطة الطريق سبقتها انتخابات برلمانية وانتخابات بلدية. لذلك من الطبيعي أن يكون الليبيون قد حصلوا مجموعة من الدروس المستفادة من اختياراتهم خلال الانتخابات السابقة ومن نتائج هذه الاختيارات وسلوك الممثلين الذين منحوهم أصواتهم، ومن سلوك القوى السياسية تُجاه نتائج الانتخابات السابقة. ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الدروس المستفادة في سلوك الليبيين فيما يتصل بالتصويت (السوك التصويتي).

من أبرز الدروس المستفادة التي عكستها بعض الإجابات «تغليب المؤسسية والجماعية في الأداء على الفردية». هذا ما عكسه ما ذكره أحد من أجريت معهم المقابلات من أن الدرس المستفاد هو «الثقة في الكيانات لا الأفراد»، وما ذكره آخر من أن الدرس المستفاد هو «أهمية التجمعات السياسية ومنع التشطي عبر الفرديات».

في نظر آخرين، الدرس المستفاد هو وجوب «عدم الالتفات الي شعارات المرشحين الوهمية والشعارات القبلية والجهوية»، و«الابتعاد عن الجهوية»، «عدم انتخاب من يتحدثون لغة خشبية ويظهرون بشكل مستمر ومتكرر في الإذاعات». الدرس المستفاد في نظر البعض الآخر هو وجوب أن تستند الانتخابات إلى مشروعية دستورية. «يجب ان تتم الانتخابات علي اساس الدستور للانتقال من المؤقت الي الدائم». هكذا رأى أحد من أجريت معهم المقابلات. شخص آخر قال: «لا انتخابات دون دستور وبدون اتفاق على نزع السلاح»، بينما قال آخر قال: «لا انتخابات دون دستور واضح المعالم»، بينما قال ثالث: تعديل الإعلان الدستوري بشكل يمنع المجلس القادم من تعديله والتمديد لنفسه حتى إصدار دستور دائم.

من الدروس المستفادة التي أجمع عليها عدد لا يستهان به ممن أجريت معهم المقابلات أهمية اتخاذ ما يلزم لضمان إقرار القوى السياسية بنتائج الانتخابات وعدم التنكر لها في حالة الخسارة. فبينما قال أحدهم إن الدرس المستفاد هو وجوب وجود

يتبع في الصفحة التالية ◀

«الضمانات الحقيقية لقبول جميع الأطراف المتنازعة بنتائج الانتخابات»، قال آخر إنه وجوب «العمل على وجود ضمانات للاعتراف بما يفرزه صندوق الانتخابات». أحد من أجريت معهم المقابلات أصر على أن يسمي بعض القوى بعينها وهو يشير إلى هذا الدرس المستفاد فقال:

في حال عدم قبول بعض الاطراف وأولها التيار الإسلامي لقبول نتائج الانتخابات وفي ظل وجود مليشيات مسلحة تعتبر الانتخابات دون جدوى وتحصيل حاصل.

حزمة أخرى من الإجابات ركزت على نظام الانتخابات. وفي ذلك قال أحدهم إن الدرس المستفاد هو وجوب «إعادة النظر في نسب التمثيل بين الأقاليم». شخص آخر قال إن الدرس المستفاد من الانتخابات السابقة هو وجوب «الابتعاد عن نظام الصوت الواحد». شخص آخر قال إن الدرس المستفاد هو «نظام القائمة سيء وهو من أسباب المشكل السياسي». بعض الإجابات التي صبت في هذا المصّب كانت شديدة الإجمال إذ اقتصر على ذكر أن الدرس المستفاد هو «قانون الانتخابات».

ركز البعض على أهمية عامل الشمولية والتضمينية في الانتخابات القادمة، فأكد البعض على وجوب «توسيع دائرة المشاركة» وهو ما أكده البعض الآخر على الحرص أن يكون النظام الانتخابي القادم «ممثل للقواعد الشعبية والأقليات» فيما أكدت النساء على أهمية «وجود نظام يضمن مشاركة عادلة للنساء كالكوتا أو المناصفة في القوائم». وحول أهمية وجود ضمانات وشروط قبل إجراء الانتخابات، أكد البعض على «الإشراف الدولي والتعهد بالالتزام» كشرط أساسي لضمان نجاح الانتخابات.

البعض الآخر قال «نزع السلاح وتحييد المال شرطان أساسيان لنجاح الانتخابات ومخرجاتها»، أكد آخرون ذلك بقولهم إن «الدعوة إلى الديمقراطية غير مشروطة بالمساءلة والمحاسبة الصارمة، هي دعوى إلى الفوضى والفساد».

■ إجابات ممثلي النخبة الليبية الذين أجريت معهم المقابلات حول الأشياء التي أضعفت الثقة في مؤسسات التمثيل المنتخبة كالمؤتمر ومجلس النواب والمجلس البلدي أظهرت درجة عالية للغاية من عدم الرضا وعدم القبول.

عدد من الإجابات اشترك في ذكر أن «عدم الوفاء بالوعود الانتخابية»، وعدم تنفيذ ما تم انتخابهم من أجله. باعتباره العامل الأساسي الذي أضعف الثقة في المؤسسات التمثيلية. بعض الإجابات لم يقف عند هذا الحد، بل ذهب إلى حد وصف سلوك أعضاء المؤسسات التمثيلية بأنه خرج خروجاً سافراً على معايير الأداء التمثيلي. إحدى الإجابات وصفت السلوك السياسي لممثلي المجتمع في المؤسسات التمثيلية بأنه انطوى على «كذب مستمر وضعف في المواقف و(أنه كان هناك) فساد مالي منتشر»، بينما نعتت إجابة أخرى ذلك السلوك بـ «غياب الشفافية والمصادقية». إجابة أخرى قررت أن أداء ممثلي الشعب اتسم بـ «عدم المسؤولية واهتمامهم (أي ممثلي المجتمع) بمصالحهم الشخصية أولاً».

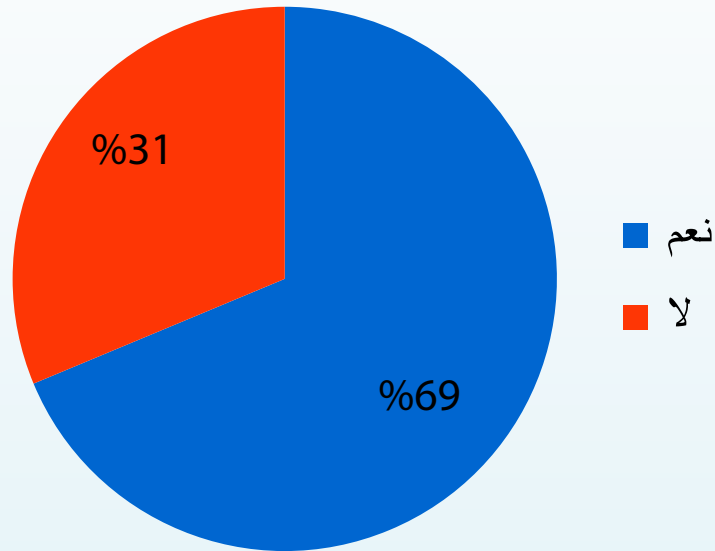
هناك حزمة من الإجابات قررت أن «ضعف قدرات وكفاءة وخبرات ممثلي الشعب» هو العامل الأساسي. هذا ما تعكسه الإجابات التي قررت أن سلوك ممثلي الشعب اتسم بـ «ضعف التكوين السياسي والثقافي»، وأنه اتسم بـ «عدم الالتزام باللوائح المنظمة للمؤسسة وقلة الخبرة»، وكذلك بـ «عدم الكفاءة»، وبأنه كان في العموم «أداء هزيلًا». هناك إجابات أخرى سلطت الضوء على غياب الجسور بين ممثلي الشعب المنتخبين والقواعد الانتخابية تحديداً التي انتخبته وكذلك بالقواعد المجتمعية عموماً، فقررت أن سلوك ممثلي المجتمع اتسم بـ «الانفصال عن المجتمع والانشغال بالمكاسب»، وأن «صلة المؤسسات التمثيلية بالشارع كانت ضعيفة». إجابة أخرى حملت ممثلي المجتمع في المؤسسات التمثيلية المسؤولية عن «عدم الوصول بالبلاد لبر الأمان».

هناك بعض الإجابات التي اشتركت في التشخيص الذي مفاده أن سلوك ممثلي المجتمع التمثيلي اتسم بالانحياز المبالغ فيه، والذي يتجاوز الحدود المتعارف عليها، لمصالح القوى السياسية. فقد ورد في هذه الإجابات أن أداء ممثلي المجتمع في المؤسسات التمثيلية اتسم بـ «المغالبة وتغليب المصالح الشخصية والجهوية»، وكذلك بـ «انجرارهم خلف توجهات سياسية وايدولوجية».

■ في معرض الإجابة عن النية للمشاركة في أي انتخابات قادمة، فإن نسبة تكافئ 68.7% من المستطلعة آرائهم ينوون المشاركة في الانتخابات القادمة بينما نسبة تكافئ 31.3% لا ينوون المشاركة في الانتخابات القادمة.

الرسم التوضيحي (58): تقييم مدى الإقبال على الانتخابات القادمة

هل تنوي المشاركة في أي انتخابات قادمة؟



القسم الرابع

تشخيص كلي نحو إيجاد حل شامل للأزمة

شمولية التأزم والحاجة إلى مقارنة كلية

ثبت لدينا أن جوهر التأزم في ليبيا ليس سياسياً فحسب، بل تأزم شامل يتجلى على جميع المستويات. إن ما تعانیه البلاد ليس مجرد انقسام على المستوى السياسي والأمني، بل هو بالإضافة إلى ذلك انقسام وتدهور على المستوى الدستوري والنظمي والهوياتي والاجتماعي والاقتصادي والإداري والجهوي والثقافي والقيمي في آن واحد. إن تعدد مستويات التأزم يستلزم مقارنة كلية (holistic) ولا تنفع معه مبادرات تعتمد مقاربات أحادية.

جوهر الأزمة وجود قصور مفهومي

فيما يتصل بفكرة الأمة الوطنية

هناك قصور في إدراك مفهوم الشعور الجمعي بالانتماء للأمة الوطنية (sense of nationhood) ومفهوم بناء الأمة (nation-building) وتطبيق هذه المفاهيم. مفهوم «الأمة الوطنية» عبارة عن تصور تشترك في حمله جماعة من الناس قد يكونون متعددي الأعراق والثقافات ولكن ترتبط هذه الجماعة بوطن ويشترك أبناؤها وبناتها في شخصية مشتركة ذات خصائص فريدة، ويتذكرون سرديات مشتركة، ولهم هموم مشتركة. أما بناء الأمة، فهو كافة الخطوات التي تسهم في تثبيت شعور المجموع البشري بنفسه كأمة وطنية، وترجمة هذا الشعور على جميع المستويات ترجمة معنوية ومادية. وهو نتيجة لاستقرار فكرة الأمة السياسية في الوعي. وهو جهد مستمر لإيجاد وإصلاح ما يجسد هذه الفكرة معنوياً ومادياً.

وقد ظهر القصور في فهم فكرة الأمة الوطنية في الانقسامات الاجتماعية والإقصاء على أساس

دوائر الانتماء وفي صعود هويات جزئية (قبلية / جهوية / عرقية) على حساب الهوية الوطنية الجامعة. كما يظهر القصور في عملية إعادة بناء الأمة في سوء إدارة الخلاف الحاصل بشأن قضايا الهوية. كما يظهر في ضعف التصدي لطواهر خطيرة كالتطرف وانتشار ايدولوجيات دينية ومذاهب مستوردة الذي ينتج عنه إهدار الوسطية التي عرفت بها الأمة الليبية.³⁵ ولعله من المفيد لفهم طبيعة الخلل لدى شرائح من الليبيين في إدراك فكرة الأمة الوطنية استحضار نهج وسياسات حكم الفرد المطلق في تمزيق نسيج الأمة الليبية وإهدار رأس المال الاجتماعي وتشويش الذاكرة التاريخية لمدة اثنين وأربعين سنة.

جوهر الأزمة وجود قصور مفهومي فيما يتصل بفكرة الدولة الوطنية

تعاني المنطقة برمتها وليست ليبيا فحسب من إرث ثقل فيما يتصل بمفهوم الدولة الوطنية. فكما يشير نزيه أيوبي في كتابه «تضخيم الدولة» إلى أن الدولة تعاني عجزا وتفتقد إلى شرعية إنجاز تنمية وتحقيق

**إن جوهر التأزم في ليبيا
ليس سياسيا فحسب، بل تأزم
شامل يتجلى على جميع
المستويات ... إن تعدد مستويات
التأزم يستلزم مقاربة كلية.**

ترشيد مؤسسي. ولكنها تعتمد في بقاءها على ركيزتين أساسيتين وهما احتكار الثروة في نموذج الاقتصاد الريعي واحتكار العنف في نموذج الهيمنة العسكرية.³⁶ ويضيف

عبد الإله بلقزيز إلى هذه الإشكالية «ضعف فكرة الدولة في المخيال العام» ويوضح ذلك بأنه لم تنشأ في المنطقة تاريخيا دول وطنية كما نشأت في الحالة الأوروبية بعد نزاع ثم بناء توافق. كما يرى أن الدولة في منطقتنا لا تملك رؤية ومشروعاً، ولذلك لم تُصغ حضوراً لها في الوعي الجمعي. كما أنها تعاني من ضعف للتمثيل المجتمعي.³⁷ وهو ما يذكرنا بالإشكالية التي أشار لها جورج ميجدال في كتابه «الدولة الضعيفة والمجتمع القوي»³⁸ إلى ضرورة فهم السياقات الثقافية المختلفة التي تنشأ فيها الدول. وأنه هناك مجتمعات كمجتمعاتنا التي تمتاز بوجود كيانات اجتماعية كالقبائل أو الطوائف، تمتاز فيها طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع بالديناميكية. فالدولة تساهم في صياغة المجتمع تماماً كما يساهم المجتمع في صياغة الدولة، لا يهيمن أحدهما على الآخر. وأي إغفال لتلك الطبيعة من شأنه أن يكرس لفشل مشروع الدولة.

لم تكن ليبيا استثناء في هذا المشهد القائم على هشاشة الدولة وقيامها على الركيزتين التي

أسلفناهما احتكار الثروة واحتكار العنف وبالتالي هي سلطة أكثر من كونها دولة. بل كانت التجربة الليبية أقل هشاشة نظرا لحدثة تجربة الدولة الوطنية بها حيث استمرت دولة الاستقلال تسعة عشر عاما فقط وبعد ذلك تحولت ليبيا إلى نظام فردي مطلق عمل على هدم ممنهج لمؤسسات الدولة الوليدة. ولذلك من المهم استحضار أن غالبية الأزمات التي تواجه الليبيين اليوم على مستوى الدولة هي نتاج لنهج وسياسات حكم الفرد المطلق التي دأبت على توظيف مفاهيم «الزحف الجماهيري» لاهدار قيم التداول السلمي للسلطة ولسيادة القانون، كما هي نتاج لانقطاع الحياة الدستورية الذي استمر اثنين وأربعين سنة. وهذا لا يفي وجوب إرجاع جزء منها لسوء تعاطي معظم الفاعلين السياسيين الراهنين خلال المرحلة الانتقالية.

إذن هناك قصور في إدراك فهم الدولة الوطنية (sense of statehood) ومن ثما في إدراك مفهوم بناء الدولة (state-building) وفي تطبيق هذه المفاهيم. أول أعراض القصور في إدراك مفهوم الدولة الوطنية وبناء الدولة ظهر في سوء إدارة الخلاف المتصل بالشرعية الدستورية ومسألة التداول السلمي للسلطة وكيفية معالجة مسألة الانقطاع الدستوري الذي حصل لمدة اثنين وأربعين سنة بعد انقلاب عسكري وفي إقدام المجلس الانتقالي على إصدار إعلان دستوري جديد (بناء على شرعية ثورية جديدة) إيغالا في انتهاك الشرعية الدستورية.³⁹

كما ظهر القصور في إدراك مفهوم الدولة الوطنية وبناء الدولة في طريقة بناء الأجسام الرسمية خلال المرحلة الانتقالية وتحديد اختصاصاتها والتي انطوت على عشوائية وتكريس لروح المغالبة والغنيمة وإهدار لمبادئ دستورية بديهية كمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ومبدأ عدم تركيز السلطة. وقد ظهر ذلك جليا في تداخل اختصاصات التشريعية والتنفيذية. ظهر هذا القصور أيضا في غياب التوازن فيما يتصل بتوزيع الثروات والتوازن الاقتصادي بين الأقاليم الثلاثة. كما ظهر ذلك القصور في سوء إدارة الخلاف الذي برز بشأن تصور الحل النظامي الأمثل وما إذا كان الأفضل تبني النظام الفيدرالي أم الموحد. كما ظهر في استمرار إصرار قطاعات واسعة من المجموعات غير النظامية على حمل السلاح وعدم تسليمه تسليما طوعيا للدولة والانخراط في مؤسسات الدولة.

كما ظهر قصور في إدراك مفهوم الدولة الوطنية وضرورة تلازم جهود إعادة بناء الأمة مع جهود إعادة بناء الدولة في بناء «التمثيل السياسي». فأغلب القوى السياسية المتصارعة الحزبية وغيرها وقياداتها لم تأت من قواعد اجتماعية أرضية وليست لها جذور في تربة مجتمعية، وليست ممثلة لشرائح ليبية. هي قيادات فوقية أقحمت نفسها في المشهد وادعت أنها ممثلة لكتل مجتمعية. وهناك قوى سياسية أخرى تمثيلها ضعيف. أي أنها لا تمثل كتلا مجتمعية ذات ثقل معتبر. هذا في الوقت الذي تدعي فيه هذه القوى بأنها ممثلة لقطاعات واسعة من المجتمع الليبي.

كما ظهر قصور في إدراك ضرورة تلازم جهود إعادة بناء الأمة مع جهود إعادة بناء الدولة في احتكار النخبة التي ليست لديها جذور مجتمعية إدارة المرحلة الانتقالية وطرح الحلول والتفاوض حول مصير الأمة الليبية. وقد أرى هذا الخلل الجوهرى بظلاله على المرحلة الانتقالية والحوار

السياسي والمفاوضات مُخلفا تهميشا وإقصاء للقوى المجتمعية. والنتيجة هي أنه قد استقر في وعي المجتمع قناعةً بغياب الملكية الوطنية لإدارة المرحلة الانتقالية وغياب الملكية الوطنية لأي دستور سيخرج من رحمها مما تترتب عليه صعوبة تطبيقه. إن إقصاء القوى المجتمعية عن الإسهام في إدارة المرحلة الانتقالية والاستماع لرأيها فيما يتصل بالحلول المطروحة يمثل انتهاكا صارخا لجوهر فكرة الحياة الدستورية الذي مفاده أن الحياة الدستور القويمة ثمرة لتعاقد بين «جميع» أصحاب المصالح وإن المراد من الحلول المطروحة والوثائق تنظيم الاجتماع السياسي للمجتمع بأسره، لا تنظيم علاقات القوى المتصارعة صاحبة النفوذ فقط. وقد نتج عن ذلك الابتعاد عن مقاربة الانطلاق من «الإرادة المجتمعية» إلى مقاربة الانطلاق من «إرادة القوى السياسية وحلفائهم الخارجيين» (مقاربة المحاصصة). إن الهم الأكبر الذي يشغل «الإرادة المجتمعية» منذ بدء انتفاضة فبراير 2011 هو إزالة العوار الجوهري الذي أصاب الحياة الدستورية في ليبيا وإنهاء حالة غياب الدستور التي سادت أربعة عقود ونيف والتي كان جوهرها مصادرة «الإرادة المجتمعية». إن هذا الهم الأكبر — أي إصلاح العوار الدستوري الجوهري — لم يكن مجرد هم راهن أو طارئ بالنسبة للأمة

الليبية، بل إن جذوره

قد ضربت عميقا في تربة الاجتماع السياسي الليبي منذ بدء نضوج فكرة دولة الأمة الوطنية في مرحلة الاستقلال. إن أخطر ما يكتنفه تعامل القوى المتصارعة

من خطوات تجديد إعادة بناء الدولة صياغة عقد اجتماعي يقوم على تصحيح أسس التمثيل السياسي المتوازن، وتصحيح توزيع السلطات وتحسين صيغ توزيع الثروة.

وتعامل البعثة الأممية مع التفاوض الجاري هو تكريس الخلافات بين الأطراف المتصارعة في الدستور — وهو ما يعرف باسم «دسترة الخلافات» — وذلك من خلال استحداث مواد دستورية تكتفي بتنظيم هذه الخلافات والحيلولة دون تفاقمها. إن هذا الأمر يمثل انتهاكا صارخا لجوهر فكرة الدستور التي مفادها أن الدستور إطار لتكريس التوافق والتوحد لا لتكريس الخصومة والانقسام.

كما ظهر قصور في إدراك مفهوم الدولة الوطنية وضرورة تلازم جهود إعادة بناء الأمة مع جهود إعادة بناء الدولة في ضعف بنية القوى السياسية التي يُرجى منها أن تقود عملية التسوية وبناء السلام. فهناك غياب للخبرات السياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية والتنموية في بنية كل فريق يمثل طرفا من الأطراف الليبية المتصارعة، ومن ثم فهي عاجزة عن بلورة رؤى واستراتيجيات طويلة المدى للحل. كان يمكن لهذه الخبرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والتنموية والخبرات عابرة التخصصات إذا ما وجدت أن تسهم في تشخيص الشروخ

التي أصابت جدار الوعي الجمعي على المستوى السياسي والأمني والهوياتي والاقتصادي. وكان بإمكانها أن تسهم في تصميم حوار علمي يعالج أسئلة جوهرية جادة وأن تسهم إسهاما حقيقيا في ترميم بعض الشروخ.

لقد ظهر قصور في إدراك مفهوم بناء الدولة الوطنية وضرورة تلازم جهود إعادة بناء الأمة مع جهود إعادة بناء الدولة لدى القوى الدولية المؤثرة التي فرضت منذ بدء المرحلة الانتقالية مقارنة «الوصفة الديمقراطية الجاهزة» (the blue print of the democratic toolkit) التي تُقدم لغالبية البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. أبرز عناصر هذه الوصفة الجاهزة «إجراء انتخابات - تشكيل أحزاب سياسية- - كتابة دستور جديد- إجراء استفتاء على الدستور الجديد.» وعندما لم تحقق الوصفة الجاهزة النتيجة المرجوة، اضطرت القوى الدولية أن تجري حوارا سياسيا بين الأطراف. لكن الحوار السياسي نفسه لم يكن سوى وصفة جاهزة بديلة. أي أن القوى الدولية المؤثرة لم تخرج عن التفكير النمطي ضمن القوالب المعهودة. هذا على الرغم من أن تجارب كثيرة خلال نصف القرن الماضي قد أسفرت عن أنه ليست هناك «وصفة انتقال جاهزة» تصلح لجميع البلدان وتتوافق مع جميع النزاعات. فأنماط التنظيم السياسي في مراحل الانتقال تختلف من بلد لآخر. كما أن طبائع النزاعات وإمكانات حلها تختلف من بلد لآخر. ولعله من المهم الإشارة هنا إلى بعض تلك الدراسات التي توضح أن ثمة إشكالية كبرى في مقارنة المجتمع الدولي (لاسيما مقارنة المدرسة النيوليبرالية) لإعادة بناء الدول الفاشلة، حيث تجنب معالجتها للمقاربة المؤسساتية فقط والتي تركز على ما يُعرف بالحوكمة الرشيدة وادراج سياسات إصلاحية اقتصادية دون الالتفاف للحاجة الماسة لمعالجة مسألة الشرعية وأهمية معالجة التماسك والتجانس السياسي الاجتماعي للمجتمعات.⁴⁰

التأزم على مستوى الأمة ومستوى الدولة يظل محدودا كيفما وكما بالمنظار النسبي

على الرغم من كل ما سبق، فإن التأزم على مستوى الأمة ومستوى الدولة يظل محدودا كيفما وكما بالمنظار النسبي. فهذا التأزم والخلل المفهومي والسلوكي منتشر بين بعض الشرائح وليس بين جميع الليبيين. ولعله جدير بالملاحظة أن الجهود المحلية التي تصب في العبور نحو مرحلة الاستقرار والتي ذكرناها آنفا، ومحدودية التأزم، حالا دون حصول ما يعرف بالانتكاس (relapse). كما حالا دون انزلاق البلاد في هاوية الانتكاس والحرب الأهلية بمداهما الكامل.

ضيق نطاق صلاحيات بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا

لقد أدى حصر اختصاص البعثة وصلاحياتها في الشق السياسي إلى غل يدها عن التصدي لأمر أمنية جذرية، وعن رسم سياسات واستراتيجيات للحل متعددة الأبعاد. زد على ذلك أن مدة تكليف بعثة

الأمم المتحدة، ومدد تجديدها قصيرة. ذلك أن المدد التي تُمنح لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من قبل مجلس الأمن تتراوح بين ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على حد أقصى. وهذا يعوق أي جهد جاد لاجتراح حلول وخطط استراتيجية طويلة المدى.

التأزم في جزء كبير منه ناتج عنه التدخل الخارجي

كما أن التأزم في المراحل الانتقالية التي تشهد تدخلات خارجية كثيفة هو أمر طبيعي أيضاً. وهذا لأن القوى الدولية التي ترى أن لها مصالح تبذل كل ما في وسعها للتأثير في المرحلة الانتقالية لكي تؤسس لنفسها مصالح ولكي تحافظ على مصالحها خلال مرحلة الاستقرار.

نحو إيجاد حل شامل للأزمة

إذا كان الأمر كذلك، فكيف السبيل لإزالة القصور في إدراك مفهوم الأمة الوطنية ومفهوم بناء الأمة (nation-building) وتطبيقاتهم؟ تبدأ إزالة القصور بتوضيح معاني هذه المفاهيم من

خلال التوعية والتعليم والتثقيف بكافة الوسائل المتاحة وهي كثيرة. كما يزال القصور بإطلاق مبادرات عملية تصب في تجديد بنية الأمة. ومن خطوات بناء الأمة إصلاح التصورات الجمعية عن الهوية الليبية ضمن

**من خطوات بناء الأمة إصلاح التصورات
الجمعية عن الهوية الليبية،
وصياغة ميثاق اجتماعي وطني،
يقوم على إعادة تعريف الشخصية
الوطنية (الشخصية الليبية).**

سياق إرساء مفهوم دوائر الانتماء المتصالحة، وصياغة ميثاق اجتماعي وطني، يقوم على إعادة تعريف الشخصية الوطنية (الشخصية الليبية)، وبيان سماتها المشتركة والسمات الفريدة الخاصة بكل من مكوناتها، وإعادة ضبط السرديات الجمعية وتحسينه أداء الذاكرة الجمعية. ولابد أن تكون هذه المعالجة اجتماعية سياسية في المقام الأول. ولابد أن تركز إلى مقاربة قاعدية تركز على المحليات. ومن وسائل ضمان نجاعة هذه المعالجة توظيف القوى المجتمعية وعلى رأسها الشباب والنساء.

فماذا عن إزالة القصور في إدراك مفهوم الشعور الجمعي باستحقاق دولة وطنية ومفهوم بناء الدولة وتطبيقاتهم؟ يبدأ ذلك بتوضيح معاني هذه المفاهيم. ومن خطوات تجديد وإعادة بناء الدولة صياغة عقد اجتماعي يقوم على تصحيح أسس التمثيل السياسي المتوازن، وتصحيح توزيع السلطات لكيلا يحصل تركيز للسلطة، وتحسين صيغ توزيع الثروة على أسس مفاهيم العدالة الاجتماعية

وتفعيل الإدارة اللامركزية وآليات الحكم المحلي،⁴¹ وتحسين الرقابة والمساءلة بكافة صورهما ورفع مستوى الحوكمة الرشيدة، ونزع السلاح وتفكيك الكتائب المسلحة وفقا لمعالجة أمنية اقتصادية (وليس أمنية فحسب)، وإعلاء قيم سيادة القانون ومبادئ حقوق الانسان ورفع كفاءة القضاء والأطر البديلة لتسوية النزاعات.

أخيرا، لابد أن يكون واضحا أن هناك تداخلا كبيرا بين إصلاح الأمة وإصلاح الدولة. وربما يمثل مفهوم المواطنة القائمة على احترام التعددية الثقافية واحدة من نقاط التداخل. كما يمثل إطار المصالحة الوطنية الجامعة واحدا من الأطر التي يكون التداخل فيها ملحوظا؛ ولابد أن تُراعى تراتبية الخطوات؛ ولابد من اعتماد مقاربة كلية (holisitic) للإصلاح.

حظوظ مبادرة سلامة

بالنسبة لمبادرة غسان سلامة، هناك عدد من العوامل التي تتيح لها حظا من النجاح أكبر من مبادرات رؤساء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا. أما العامل الأول فهو انحسار المجموعات الإرهابية وعلى رأسها داعش بالمنظار النسبي. أما العامل الثاني فهو أن طول المرحلة الانتقالية قد أدى إلى إصابة أغلب القوى السياسية بالإرهاق. أما العامل الثالث فهو أن موجة جديدة من المصالحات الأفقية آخذة في البروز وقد اكتسبت قوة دفع، وهو ما يساهم في جعل المناخ أكثر ملاءمة على المستوى الرأسي.

أخير وليس آخرًا مقارنة غسان سلامة القاعدية لتوسيع دائرة الحوار المجتمعي والمتمثلة في الملتقيات الوطنية الممهدة للملتقى الوطني الجامع تستحق الاهتمام والاشادة بها. يُدرك السيد غسان سلامة حاجة المجتمع الليبي المتشظي في هذه المرحلة لبناء عقد اجتماعي جديد⁴² قبل مسألة الحسم الاجرائي لدستوره. ولكن تظل هناك محاذير لكيفية متابعة مسألة الملتقيات الوطنية والمؤتمر الوطني الجامع، كي لا تُزيد المشهد اضطرابا سنلحقها في قسم التوصيات.

يظل هناك عامل يشكل العائق الرئيسي للاستقرار في ليبيا وهو النفوذ والصراع الإقليمي والدولي داخل أراضي ليبيا وهو هاجس لدى الليبيين كما هو هاجس لدى المبعوثين الأميين. فقد عبر أكثر من مبعوث أممي عن عرقلة جهوده للوساطة بسبب تدخل دول أجنبية على المستوى الإقليمي والدولي.



القسم الخامس

توصيات

الليبيون غير واثقين من أن الاستحقاقات القادمة ستنتج نقلة نوعية نحو استعادة البوصلة، ومع ذلك، فهم لم يفقدوا الثقة في عملية استعادة الدولة فقدانا كاملا، ولذلك، فهم على استعداد للتعاطي الإيجابي مع هذه الاستحقاقات. إن لدى الليبيين مخاوف من اجراء الانتخابات والاستفتاء في ظل فوضى السلاح والانقسام السياسي على مستوى المؤسسات وانهيار الشرعية الدستورية.

توصيات بالنسبة لاستحقاقات خارطة الطريق

- لابد من تجنب أن تؤدي الاستحقاقات القادمة، بما في ذلك الانتخابات والاستفتاء، إلى مزيد من الانقسام والعنف، وتعظيم القيمة المضافة التي يراود أن تنتجها.
- لابد من تجنب الدخول في انتخابات دون إطار دستوري. هذا ما تقتضيه البداهة القانونية وصحيح القانون والمشروعية الدستورية. لكن المشكلة الأساسية هي أن الاعلان الدستوري جاء خلوا من أي نصوص توجب إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية أخرى. ومن ناحية أخرى لم يضمن الاتفاق السياسي فيه بعد. ومن ثم ستكون هناك حاجة لتعديل الإعلان الدستوري على نحو يضع الإطار الدستوري الحاكم للانتخابات.
- هنا نجد السؤال الآتي يفرض نفسه: ترى، من هي الجهة التي ستقوم بتعديل الإعلان الدستوري، مجلس النواب، أم مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وعلام سيستند ذلك؟ كما نجد السؤال الآتي ينهض: ما هي صيغة الإعلان الدستوري التي ستخضع للتعديل بعد التعديلات الكثيرة التي أجريت والتي كان التعديل السابع المستند لمقترح فبراير قد جرى الطعن عليه أمام محكمة

العليا. وقد أصدرت المحكمة قرارها بقبول الطعن. وقد أدى ذلك إلى انقسام مؤسسات الدولة ابتداء. لعله من الواضح بجلاء أن القوى المتصارعة قد أوغلت في محاولة توظيف القانون والتقاضي كأداة سياسية وبالغت في ذلك مبالغة شديدة. هذا الإيغال وهذه المبالغة أو صلا الجميع إلى أن يجدوا أنفسهم في متاهة. ولا أحد قادر على إِبصار المخرج. والكل يرتجل، وهذا الارتجال سيضاعف حالة التيه ولن ينهيها.

■ هناك حاجة ماسة لتوحيد مؤسسات الدولة قبل المضي في هذه الاستحقاقات سواء اجراء الانتخابات أو الاستفتاء. ومما يعزز من القيمة المضافة لهذه الاستحقاقات أن يتم وضع تصور شامل واقعي لكيفية التعامل مع فوضى السلاح وهيمنة الكتائب المسلحة قبل حلول أجل الاستحقاقات لاسيما أن هناك تقارير من منظمات ومراقبين دوليين تحذر من إجراء الانتخابات في مشهد يسوده فوضى السلاح وثقافة الإفلات من العقاب، وهو ما جاء في التقرير الأخير لمنظمة (Human Rights Watch). فحسب التقرير «إن العنف في أعقاب آخر الانتخابات

العامة في ليبيا في 2014 أدى إلى انهيار السلطة المركزية والمؤسسات الرئيسية، لا سيما سلطة إنفاذ القانون والسلطة القضائية ... ما ولد حكومتين متعارضتين تتنافسان

■ مما يعزز من القيمة المضافة للاستحقاقات الانتخابيات أو الاستفتاء وضع تصور شامل واقعي لكيفية التعامل مع فوضى السلاح وهيمنة الكتائب المسلحة قبل حلول أجلها.

على الشرعية. نظام العدالة الجنائية انهار، ولا تزال المحاكم المدنية والعسكرية في الشرق والجنوب مغلقة في الغالب، في حين أنها تعمل في أماكن أخرى بقدر محدود ... الإدارات المعنية بإنفاذ القانون والتحقيقات الجنائية تعمل في جميع أنحاء البلاد بشكل جزئي فقط، وغالبا ما تفتقر إلى القدرة على تنفيذ أوامر الاستدعاء الصادرة عن المحاكم وأوامر الاعتقال ... المحاكم الليبية ليست في وضع يسمح لها بحل النزاعات الانتخابية بما في ذلك التسجيل والنائج».⁴³

■ مما يعزز من القيمة المضافة لهذه الاستحقاقات:
أ) توضيح طبيعتها وإزالة الغموض الذي يعتريها. ولذلك هناك حاجة لتوضيح طبيعة المؤتمر الوطني الجامع وأجندته ومشاركة أطراف ليبية محايدة (لاسيما من قوى المجتمع المدني) في

وضع أجندته وفي صياغة مقررات جلساته و مخرجاته حتي يتحقق جانب الملكية الوطنية في هذه الملتقيات الوطنية وفي المؤتمر الوطني الجامع.

(ب) أن يبدي جميع الأطراف التزامهم المسبق بقبول نتائج تلك الاستحقاقات والامثال لتلك النتائج في حالة الخسارة. وقد يكون ذلك عبر ميثاق وطني ينبثق عن المؤتمر الوطني الجامع.

(ت) وجود مراقبة أممية ومراقبة مجتمعية مستقلة وضمانات دولية لتحقيق التسليم السلمي للسلطة ومعاقبة المعرقلين.

■ المهم هو بذل أقصى الجهد بغية تعظيم الاستفادة من هذه الاستحقاقات في تعزيز الوحدة المجتمعية، وتجنب أن تتمخض هذه الاستحقاقات عن نتائج غير مرجوة مثل زيادة مستوى الانقسام. ومن الواجب أيضا تكثيف الجهود لدعوة جميع الأطراف بإبداء التزامهم بالتخلي عن خطاب الاستقطاب الحاد الذي يعزز الانقسام وقد يكون ذلك عبر ميثاق ينبثق عن المؤتمر الوطني الجامع.

■ لابد من ضمان ألا يتحول المؤتمر الوطني الجامع المقترح إلى جسم عام جديد فيزيد من حالة الاضطراب المؤسسي.

■ بالنسبة للاستفتاء، لابد من الاتفاق على ماهية بنود الاستفتاء، وتحديد آلية الاستفتاء سلفا، وبيان الموقف والبدائل المتاحة في حالة ما إذا تمخض الاستفتاء عن رفض المواطنين. فهل هناك من خطة بديلة؟ إن هناك تخوفا مستندا إلى سوابق حصلت في بلدان أخرى تشير إلى أن الاستفتاء قد يُسهم – عكس ما هو متصور – في رفع مستوى الاستقطاب والعنف لاسيما إذا كانت البلاد في مرحلة انتقالية ولا تزال تشهد نزاعا مسلحا.⁴⁴ كما تشير دراسات أخرى إلى أن إجراء استفتاءات شعبية في بلدان تتسم بتعدد الثقافات والأعراق قد تكون له عواقب غير مرجوة. ذلك أنه مع أن الاستفتاء آلية شرعية من منظور ديمقراطي إجرائي إلا أنه بمنظور واقعي قد يؤثر سلبا في وضع بعض مكونات المجتمع. ولذلك فالدرس المستفاد هو وجوب الحرص على عدم إخضاع أي من الحقوق الأساسية لأي من المكونات لاستفتاء شعبي ولحكم الأغلبية، فذلك منافٍ لجوهر مفهوم الديمقراطية التضمينية.⁴⁵

توصيات بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا

- على بعثة الأمم المتحدة:
 - إعادة صياغة استراتيجيتها.
 - أن تتخذ لنفسها فريقا استشاريا محايدا من القوى المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني.

□ أن تزاوج بين مسار التفاعل مع القوى السياسية ومسار التفاعل مع قوى المجتمع المدني والاستفادة من خبراتها في تطبيق خريطة الطريق.

■ على مجلس الأمن – الأمم المتحدة:

- تعديل الصلاحيات المعطاة للبعثة لتكون أشمل بحيث تتصدى البعثة لأمر جذرية.
- تعديل هيكل البعثة من حيث الموارد المخصصة لها، ومدى عملها.

■ على مجلس الأمن – الأمم المتحدة تعديل بنية البعثة من خلال:

- زيادة عدد أعضاء البعثة المطلعين اطلاعاً عميقاً على الشأن الليبي والذين قد لديهم الخبرة بالمنطقة.
- زيادة عدد أعضاء البعثة المطلعين الملمين إماماً واسعاً بمفهوم الوساطة وتسوية النزاعات لاسيما من الخبرات النسائية والذين لديهم سجل حقيقي في ذلك.
- إضافة خبرات متنوعة تشمل خبرات اجتماعية وجندرية ونفسية واقتصادية وتنموية في فريق بعثة الأمم المتحدة، وخبرات عابرة التخصصات.

توصيات بشأن الوضع الدستوري

هناك حاجة لحسم موضوع الدستور قبل اجراء الانتخابات بغية الانتهاء من المرحلة الانتقالية. مشروع الدستور الذي قدمته الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور به العديد من المشكلات الجوهرية حسب الدراسات المحلية والدولية. وحسب نتائج هذا الاستبيان فإنه هناك مخاوف من تفجر أزمات مستقبلية إذا ما تم إقرار مشروع الدستور. ولذلك قد يكون من بين السبل التوافقية استئناف العمل بالدستور الذي عُطل عشية 31 أغسطس 1969، وذلك بغية تحقيق مستوى أعلى من الاستقرار⁴⁶، على أن تجري صياغة دستور جديد يراعي حقوق الانسان ويحترم التعددية الثقافية للبلاد ويكون مستنداً للموروث الدستوري الليبي بعد توطيد أركان الاستقرار في البلاد.

توصيات بشأن معالجة الأزمات غير السياسية

هناك حاجة لتأسيس أجسام مجتمعية قاعدية لاسيما من النساء والشباب ذات تخصصات متنوعة تُطلق مبادرات وتستحدث منصات تضمينية تضطلع بدراسة الأزمات على المستويات الأخرى المذكورة دراسة تنطلق من مقاربات كلية يختلف نطاقها من حالة لأخرى، وتطلق مبادرات وحلول كلية عابرة لمستويات التأزم.⁴⁷



مراجع وملاحظات

- (1) الزهراء لنقي. سلوكُ الأجسام الرسمية تُجاه سقوط نظام حكم الفرد المطلق في ليبيا. دراسة في تطور المؤسسية. ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء حول بناء الدولة والتنمية المؤسسية في مرحلة ما بعد النزاع: الفرص والتحديات في ليبيا واليمن. 23 و24 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. الأسكوا. بيروت. وتحت الطبع مع مركز القاهرة لحقوق الإنسان.
- (2) شمل خطاب زوارة خمس نقاط هي في حقيقتها إلغاء للدولة متمثلة في: • تعطيل كافة القوانين المعمول بها. • القضاء على الحزبيين وأعداء الثورة. • إعلان الثورة الثقافية. • إعلان الثورة الإدارية والقضاء على البيروقراطية. • إعلان الثورة الشعبية. وعلى إثر ذلك الخطاب أودع القذافي مئات من الطلاب والكتاب والمفكرين والإعلاميين والمثقفين السجن لمجرد معارضتهم لأطروحاته. كان القذافي يدعي من وراء تلك الثورة «تنصيب حكومة الجماهير التي تستند على الديمقراطية المباشرة والشعبية»، وهو المفهوم الذي اتخذت منه «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية» اسمها فيما بعد.
- (3) أكدت المفوضية للانتخابات في أبريل 2018 أن عدد المواطنين المدرجة أسمائهم في سجل الناخبين هو 2.234.654 ناخب وناخبة أي ما نسبته 53.26% من الليبيين المؤهلين للمشاركة في عمليات الانتخابات المقبلة وهو النسبة المتعارف عليها دوليا لاضفاء معيار المصادقية على أي عملية انتخابية. (<https://h nec.ly/?p=12311>)
- (4) طارق متري. مسالك وعرة – سنتان في ليبيا ومن أجلها. دار رياض الريس (بيروت، 2015).
- (5) التعديل الدستوري السابع لسنة 2014. http://www.constitutionnet.org/sites/default/files/7th_amendment_to_constitutional_declaration.pdf

- (6) التعديل الدستوري الثامن لسنة 2014 <http://www.alyassir.com/index.php?pid=4>
- (7) التعديل الدستوري الأول لسنة 2012. <http://www.alyassir.com/index.php?pid=4>
- (8) التعديل الدستوري الثالث لسنة 2012. <http://www.alyassir.com/index.php?pid=4>
- (9) <http://www.libyaherald.com/2013/opinion-constitutional-assembly-electoral-law-/23/07/https://www.libyaherald.com/2013/blow-to-inclusivity-in-post-revolution-libya-lwpp>
- (10) أعلن المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا في 19 فبراير/شباط 2014 الامتناع عن المشاركة في انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، مؤكداً عدم الاعتراف بالدستور الذي سينتج عن هذه اللجنة. وأكد المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا في بيان له أن «الأمازيغ لم يعترفوا بالدستور المقبل» مضيفاً أن «كل الخيارات مطروحة وسنستعمل حقنا في تقرير مصيرنا»، كما هدد البيان بتحويل مجلس الأمازيغ إلى برلمان مصغر يعمل على إدارة شؤون الأمازيغ في المناطق التي يقطنوها. https://arabic.rt.com/news/655535-أمازيغ_ليبيا_الدستور/
- (11) قد تم تجاهل مطالبات تفعيل دستور الاستقلال وجرى نعت تلك المطالبة بأنها لا تزيد عن كونها حنيناً للماضي nostalgia. كما جرى نعتها بأنها معاكسة للوجهة المثلى لحركة التاريخ التي حسب المنطلق الحدائثي هي أحادية (unilinear) تقدمية (progressive) ومن ثم تفترض حتمية حركة السير من الإطار الملكي إلى الإطار الجمهوري وليس فردياً وليس العكس، حتي لو كان الإطار الملكي دستورياً.
- (12) فحسب ما جاء في خاتمة كتاب معايرة مشروع الدستور الليبي «نستطيع أن نقر باطمئنان كامل أن معظم المواد التي حصلت على درجات عالية (8-10) ليست خلافية، وأن معظم المواد التي حصلت على درجات متدنية (1-4) خلافية. وأسوأ من هذا أن بعض المواد التي حصلت على درجات متدنية مواد حاكمة، بمعنى أن تأثيرها يطال بنية الدولة أو حقوقاً أساسية». .. «حقيقة أن 61.42% من مواد المشروع حصلت على درجات عالية لا تعني بالضرورة ضمان فرصه في الحظوة بأصوات أغلبية الثلثين. ذلك أنه على الرغم من قلة المواد التي حصلت على درجات متدنية (14.21%) فإنها في الغالب مواد تمس قضايا خلافية مفصلية». <http://uob.edu.ly/pages/page/89>
- (13) Ragab Saad. "A Constitution That Doesn't Protect Rights and Freedoms: Libya Writes Its Constitution." (3 August 2017) Atlantic Council <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/a-constitution-that-doesn-t-protect-rights-and-freedoms-libya-writes-its-constitution>

(14) أقر مشروع الدستور من قبل الهيئة التأسيسية بأغلبية 43 من 44 عضوا حضروا جلسة التصويت ومن أصل 57 عضوا هم إجمالي أعضاء الهيئة التأسيسية المنتخبين.

(15) صدر حكم عن محكمة استئناف البيضاء دائرة القضاء الإداري في الدعوى المقيدة تحت 104 لسنة 2017 بتاريخ 16 أغسطس 2017، وقضى في الشق المستعجل بإيقاف قرار الهيئة التأسيسية بشأن اعتماد مشروع الدستور، وقد طعن على هذا الحكم أمام المحكمة العليا وحدد لنظره جلسة 21 يناير 2018. فقضت المحكمة بعدم الاختصاص الولائي للقضاء الإداري بنظر الطعون على أعمال الهيئة وليس كما جاء في شهادة المبعوث الخاص للبعثة أمام جلسة مجلس الأمن بصحة التوصيت على مشروع الدستور. الجدير بالذكر أنه هناك طعن آخر مرفوع أمام المحكمة العليا من قبل السيد حسن الصغير وكيل وزارة الخارجية السابق، وهو الطعن رقم 4 لسنة 62 قضائية بتاريخ 19 يناير 2015م بشأن عدم دستورية جلسات الهيئة التأسيسية ولم يفصل فيه بعد.

(16) المادة 23 من الاتفاق السياسي المنشور في موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.
<http://unsmil.unmissions.org>

(17) United Nations Support Mission in Libya Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Human Rights Defenders Under Attack. 25 March 2015. file:///Users/zahraa/Desktop/HumanRightsDefendersLibya.pdf

(18) الزهراء لنقي. «الاتفاق السياسي الليبي يعيون حقوقية». المفكرة القانونية. فبراير 2016.
<http://www.legal-agenda.com/article.php?id=1431>
<http://www.lwpp.org/files/d3b6f-the-political-accord-through-a-human-rights-lens---english2017.pdf>
<http://www.lwpp.org/library/index/Library>
الزهراء لنقي. «قراءة في الاتفاق السياسي الليبي بعد صدور المسودة الرابعة». ليبيا المستقبل. مايو 2015.
<http://assafirarabi.com/ar/4372-قراءة-في-الاتفاق-السياسي-الليبي>

(19) <https://docs.google.com/gview?url=http://www.lwpp.org/files/14bf4-analysis-of-fourth-draft---arabic.pdf&embedded=true>
المادة رقم 65 من الاتفاق السياسي المنشور في موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا unsmil.unmissions.org تنص المادة على التالي: وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً يتم تعديل الإعلان الدستوري بما يتفق ونصوص هذا الاتفاق وفق المقترح رقم 4.

- (20) المادة رقم 12 من الأحكام الإضافية في الاتفاق السياسي الليبي المنشور في موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم بليبيا (<http://unsmil.unmissions.org>) تنص المادة على التالي: تستمد كافة المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الليبي شرعيتها من الإعلان الدستوري وتعديلها الملحق بهذا وتوقيعها ودخولها حيز التنفيذ. وفي حال اقتضى الأمر إجراء تعديل لاحق للإعلان الدستوري، يمس الاتفاق أو أحد المؤسسات المنبثقة عنه بشكل مباشر أو غير مباشر، يلتزم مجلس النواب ومجلس الدولة بالتوافق فيما بينهم على صيغة هذا التعديل على أن يتم إقراره نهائياً دون تعديل، من مجلس النواب وفقاً للآلية الواردة بالإعلان الدستوري.
- (21) صادق مجلس النواب في 25 يناير 2015 على الاتفاق السياسي فيما عدا المادة الثامنة من الأحكام الإضافية في الاتفاق السياسي المتعلقة بمنصب القائد الأعلى للجيش الليبي.
- (22) ظلت المنطقة الجنوبية منطقة تتجاذبها الصراعات الداخلية في وجود تنامي لمرتزقة أجانب وبدعم مباشر من أطراف خارجية إقليمية ودولية.
- (23) تقرير الهيومان رايتس واتش حول ضرورة تأمين المجلس الرئاسي عودة أهالي تاورغاء إلى مدينتهم. <https://www.hrw.org/ar/news/2017/305455/20/06>
- (24) الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا تجاوزات خلف القضبان. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا نيسان/أبريل 2018.
- (25) "Social Capital & Nation Building in Libya".
The Libyan Women's Platform for Peace. Under publication
- (26) الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا تجاوزات خلف القضبان. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا نيسان/أبريل 2018. http://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/AbuseBehindBarsArbitraryUnlawful_AR.pdf
- (27) المحكمة الجنائية الدولية المدعي العام ضد محمود مصطفى يوسف الورفلي 15 آب/أغسطس 2017 متاح على الموقع (<https://www.icc.cpi.int/libya/al-werfalli>).
- (28) مروان الطشاني. فوضى العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد الثورة. سيف القذافي نموذجاً. (24 نوفمبر 2016) المفكرة القانونية. <http://legal-agenda.com/article.php?id=3256>

- (29) للمزيد عن اقتصاد الحرب في ليبيا وشبكات التهريب أنظر
Tim Eaton, Libya's War Economy Predation, Profiteering and State Weakness. (April
.2018) Middle East and North Africa Programme
-04-<https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/publications/research/2018-12-libyas-war-economy-eaton.pdf>
- (30) UNICEF Libya Humanitarian Report 2017
[https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNICEF Libya Situation Report -
End of Year 2017.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNICEF%20Libya%20Situation%20Report%20-%20End%20of%20Year%202017.pdf)
- (31) استعراض الحاجات الإنسانية في ليبيا عام 2015. سبتمبر 2015.
- (32) UNICEF Libya Humanitarian Report 2017
- (33) رصد تقرير المفوضية السامية لحقوق الانسان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الهجمة على قيادات المجتمع المدني والمدافعين والذي قد بلغ ذروته في عام 2014 في التقرير التالي: United Nations Support Mission in Libya Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Human Rights Defenders Under Attack. 25 March 2015
- (34) منظمة الحوار الإنساني منظمة دولية مقرها جينيف تنظم مسارات حوارية عدة منها حوار البلديات داخل وخارج ليبيا. الجدير بالإشارة هنا أن منظمة الحوار الإنساني كانت من أشد المعارضين لاتفاق الصخيرات الذي رعته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بقيادة ووساطة المبعوث الأسبق برناندينو ليون لاعتبارات عدة أهمها، أن مسار الحوار لم يكن تضمينياً بالشكل الكافي. للمزيد حول موقف القائمين على فريق منظمة الحوار الإنساني في ليبيا يُرجى الاطلاع على هذه الورقة التي قُدمت في أغسطس 2015 أي قبل توقيع الاتفاق السياسي. وكانت قد طرحت الورقة تبني حل الطائف ومطالبة السعودية بلعب دور وسيط في حل الأزمة الليبية. Christopher Thornton. Libya on the brink and how to pull it back: options for international actors. Riyadh: King Faisal Center for research and Islamic Studies, 2015
- (35) For more on Libya's religious sector during the transition and how it was one of the major factors feuding the conflict in Libya and what needs to be done to restore wasati Islam and establish peace in Libya, read: Libya's Religious Sector. Efforts of Peace Building. Palwasha L. Kakar and Zahra Langhi. (March 2017) United States Institute of Peace

- (36) نزيه أيوبي. تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. ترجمة: أمجد حسن. مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2011.
- (37) عبد الإله بلقزيز. الدولة والمجتمع؛ جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
- (38) Joel S. Migdal, 'Strong Societies and Weak States State-Society Relations and State Capabilities in the Third World.' (1988) Princeton University Press
- (39) سبق أن وضعنا أن صحيح القانون والمشروعية الدستورية يفرض أن يكون أول إجراء يتخذه أي بلد واجه انقطاعا دستوريا نتج عن تعطيل دستور بلا مسوغ من القانون بغية استعادة الحياة الدستورية هو تفعيل الدستور الذي جرى تجميده قبل اتخاذ أي إجراء آخر، على أن يجري عقب تفعيله، اللجوء لواحد من البدائل الدستورية السليمة التي هي إبقاء ذلك الدستور على حاله، أو تعديله، أو التوافق توافقا دستوريا – استنادا للدستور المذكور نفسه – على إجراء عملية دستورية تتمخض عن دستور جديد، وأخذا في الاعتبار أن أي إجراء آخر خلاف تفعيل آخر دستور هو إجراء منعدم قانونا لا ينتج أثرا قانونيا.
- (40) Nicolas Lemay-Hébert, 'Statebuilding without Nation-building? Legitimacy, State Failure and the Limits of the Institutional Approach.', Journal of Intervention and Statebuilding (2009) Vol. 3- Issue1. <https://www.tandfonline.com/doi/10.1080/17502970802608159/abs/10.1080>
- (41) For more on why federalism can be a way forward in Libya, read: Karim Mezran and Mohamed ElJareh, The Case for New Federalism in Libya.(December 23, 2014)Atlantic Council. http://www.atlanticcouncil.org/images/files/IssueBriefFederalismInLibya_Hariri_5.pdf
- (42) للسيد غسان سلامة كتاب مفصل يتناول في حاجة مجتمعاتنا لاعادة بناء عقد اجتماعي جديد. ويوضح فيه رؤيته لمسألة الشرعية الدستورية والحاجة لتجاوزها إلى شرعية مؤسسية عقلانية من خلال تعاقد اجتماعي جديد قائم على المنظور الحقوقي. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بيروت؛ مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2011.
- (43) Human Rights Watch, 'Libya: No Free Elections in Current Climate.' (21 March 2018), libya-no-free-elections-current-climate/21/03/www.hrw.org/news/2018

Nashed, Matt. "Holding Libyan Elections This Year Could Be Disastrous." Al-Monitor, (44 libya-elections-/03/(15 Mar. 2018), <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2018-conditions-un-envoy-risks-backfire-war-soon.html>

Katherine Collin, 'Do Referendums Resolve or Perpetuate Contention? In Contentious Elections From Votes to Violence.', (2015), New York, Routledge, Ece Özlem Atikcan & Kerem Öge (2012) Referendum Campaigns in Polarized Societies: The Case of Turkey, :DOI ,470-Turkish Studies, 13:3, 449 <https://doi.org/10.1080/14683849.2012.717440/>

Maria Koinova, 'Referendums: A Legitimate Democratic Tool or a Mechanism for (45 referendums-a-/08/06/Nationalist Co- optation?' <http://blogs.lse.ac.uk/lsee/2014/legitimate-democratic-tool-or-a-mechanism-for-nationalist-co-optation>

Fadeel Lamen et. Karim Mezran, 'A Constitution for Libya: A Futile Debate?' (2016), (46 Atlantic Council. <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/a-constitution-for-libya-a-futile-debate>

Zahra' Langhi, 'Gender & State Building in Libya. Towards the Politics of Inclusion.' (47 (2014) The Journal of North African Studies. Volume 19. Issue 2. <https://www.scroll=top&needAccess=true&j?13629387.2014.881736/tandfonline.com/doi/abs/10.1080ournalCode=fnas20>





منبر المرأة الليبية من أجل السلام

Libyan Women's Platform For Peace

ⵎⵏⴱⵔ ⵏ ⵙⵓⵎⴰⵏⴰ ⵏ ⵙⵓⵎⴰⵏⴰ ⵏ ⵙⵓⵎⴰⵏⴰ



منبر المرأة الليبية من أجل السلام،
حركة من قيادات نسائية وشبابية تهدف إلى
الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق
المواطنة و بناء السلام المستدام.
تأسس في السابع من أكتوبر 2011م.

www.lwpp.org